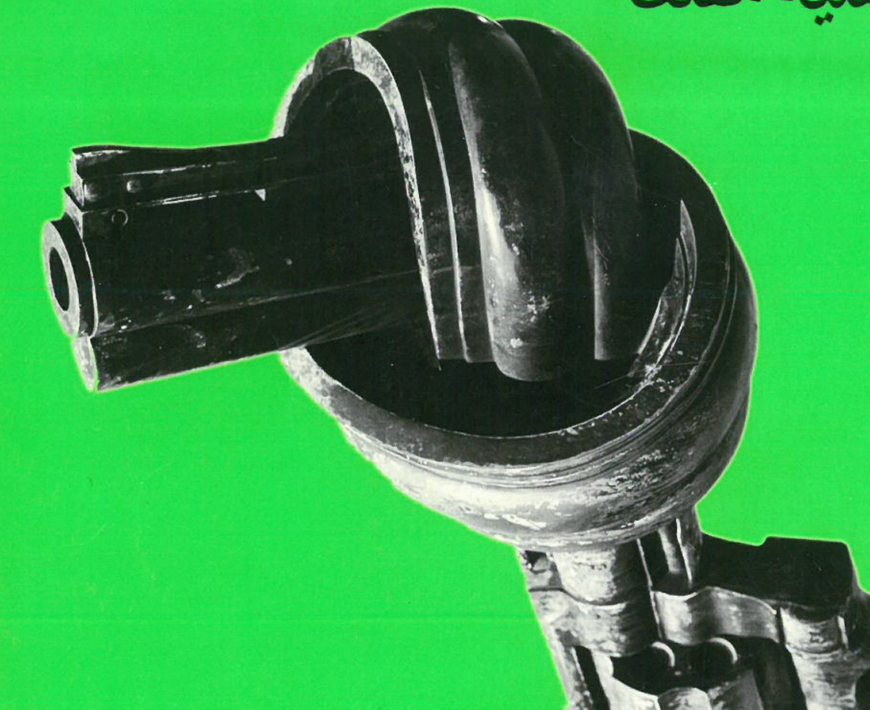
هجاء السّلاح

المقاومات
كحروبٍ أهليّة مُقنّعة



حازم صاغيّة

دار الساقي

تصميم الغلاف: شذا شرف الدين

خطوط العناوين: علي عاصي

حازم صاغيّة

هجاء السّلاح

المقاومات كحروبٍ أهليّة مُقنّعة



دار الساقي
بيروت - لندن

الطبعة الأولى ٢٠١١

ISBN 978-1-85516-653-0

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٩٦١ ١ ٨٦٦٤٤٢، فاكس: ٩٦١ ١ ٨٦٦٤٤٣
e-mail: info@daralsaqi.com

الفهرس

إلى هدى وكمال

مقدّمة

«الحرب سيئة من حيث إنها تخلق من الأشرار أكثر مما تزيل».

(عمانوئيل كانط)

«ارمِ بندقيتك. اكرهْ هذه الآلة الدموية، كما في لبنان والقدس كذلك في شوارع طهران».

(موشيني)

مقطع من قصيدة للشاعر الإيرانيّ ردّده المتظاهرون المعارضون في يوم الجمعة الأخير من رمضان، ٢٠٠٩، وقد أوردته صحيفة «لوموند» الفرنسية في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

ندر أن حظيت كلمة ما بالتقديس الذي حظيت به، وتحظى، كلمة «مقاومة». وهو ما يمكن ردّه إلى مصادر عدّة لا تختصرها جلافة السلوك الكولونياليّ وعنجهيّته المؤكّدتان. ذاك أن التقديس، على ما يدلّ عديد التجارب، يعيش أطول كثيراً من الكولونياليّة وجلافتها، كما يتحوّل أساساً لشرعيّة ثوريّة تعمل، لتبرير نفسها واستمرارها، على استحضار الماضي الكولونياليّ، رمزيّاً إن لم يكن فعليّاً، من خلال سياسات راديكاليّة وصداميّة.

والحال أن بعض مصادر التقديس يتّصل بضعف إنجازيّة الأنظمة التي تلدها المقاومات وبميلها، من ثمّ، إلى حرف الأنظار عنها في صورة متواصلة. إلّا أنه يتّصل، كذلك، وهو أهمّ وأبعد أثراً، بقيم سياسيّة حديثة وقديمة معاً، أولاها تزدهر في بيئة النُخب، كمثل رفض الاستعمار والاحتلال وحقّ تقرير المصير، والثانية موصولة بالرجولة والكرامة والشرف، مما تتشارك فيه الجمهرات العريضة والزعامات التقليديّة والمراتبيّة، المدينيّ منها والريفيّ.

وأغلب الظنّ أن تلاقي هاتين الفئتين من القيم عند «المقاومة» وفيها هو ما أعطاها معناها المتعالي، بقدر ما وسّع نطاق جاذبيّتها وشعبيّتها. هكذا غدا صاحب الوعي الدينيّ وذو الوعي القوميّ، اليساريّ واليمينيّ، التحديثيّ والمحافظ، كلٌّ بطريقته وبقاموسه وعدّته المفهوميّين، مدافعاً عنها، متماهياً معها بوصفها إحدى الموضوعات الأساسيّة التي تنطوي عليها إيديولوجيّة شعبيّة جامعة.

وفي مناخ الدفاع والتماهي هذين، تترسّخ رواية بسيطة، سائدة وشائعة، مفادها التالي: هناك طرف مستعمِر، أو محتلّ، يتّحد الشعب، ردّاً عليه، في مقاومة تصهره وتذيب تناقضاته، فيما هي تستولد المستقبل المضيء. ولأن أحداً لا يبخس صنيعه، أي في هذه الحال مقاومته، فإن رومنطيقيّة الرواية هذه لا يلبث أن يضاعفها تحوّل مقاوم الأمس إلى سلطة سياسيّة تبحث دوماً عن التوظيف والمردود النفعيّ. وهو ما أمسى، أقلّه منذ ماو تسي تونغ الذي «طوّر» حرب العصابات الوطنيّة لتصبح «حرباً ثوريّة» هدفها الاستيلاء على السلطة، من المعادلات الراسخة لسياسات المقاومات.

ودائماً هناك خرافات المثقّفين التي تزيد الأمور سوءاً. فهي، في علاقة

كهذه، تقوم على تلخيصين يلتقيان عند رفع المقاومة إلى مصاف الحتميّة: فمن جهة، تُردّ عمليّات الاحتكاك الانسانيّ، من غير تمييز، إلى مجرّد قهر يُنزله القويّ بالضعيف، و«الجلّاد» بـ «الضحيّة»، و«الإمبرياليّ» بـ «المقهور»، بما في ذلك من عنف رمزيّ ومن تمثيل له. وإذا كانت قسوة كهذه قائمة حقّاً، مُتضمَّنة في الفعل الاستعماريّ ذاته، فما لا يجوز هو أن تُنزع عن العلاقة أبعادها الأكثر تعقيداً، وأن يُزال التاريخ وحقبه عبر تلخيصها في مرحلة واحدة من العنف لا يُردّ عليها إلّا بالعنف، مرحلةٍ يُصوّر الزمن المحليّ السابق عليها جنّةً على الأرض. ومن جهة أخرى، وبذريعة رفض الجوهرانيّة، يُرفض البحث في التاريخ وفي اللغة والدين والقيم، إذ إننا محكومون فحسب بجانب أوحد من تلك العلاقة التي ابتدأت بالكولونياليّة وتوقّفت عندها، على رغم انقضاء عقود على نزع الكولونياليّة. إذ لمّا كانت الأخيرة ولّادة السيّئات جميعاً، بدا العنف العلاج الأوحد لشرّ شامل وجامع كهذا، شرٍّ لا يواكبه في مسيرته تلك إلّا إعفاء المثقّفين المناهضين للاستعمار أنفسَهم من مراجعة التاريخ واللغة والدين والقيم، وصولاً إلى قبولها جميعاً، ومن بعد القبولِ الرضوخُ لها.

ثم هناك الظرف الزمنيّ الذي سجّل تحوّل المقاومة إلى أيقونة في مناخ ما بعد الحرب العالميّة الثانية وصعود «العالم الثالث»: ففي الخمسينات والستينات، ومع تداخل استقلال بعض الدول مع صراع دول أخرى لنيل الاستقلال، حصل انعطاف، في التركيز والأولويّات، لدى النخب السياسيّة المستعجلة إلى السلطة. فقد مالت هذه عن النهج التدرّجيّ الذي كنّا رأيناه في قادة كبورقيبة التونسيّ أو سنغور السنغاليّ، إلى الثورات والانقلابات وأعمال التحرير العنفيّ. وهو ما سهّلته، فضلاً عن صلف السلوك

الكولونياليّ بطبيعة الحال، الحرب الباردة والتوسّع الذي أحرزته البورجوازيّة الصغرى المدينيّة واقتصادها البضاعيّ الصغير قبل أن تمتلك تقاليد سياسيّة ودستوريّة. لكنّ الوجهة هذه، على عمومها، بدت وثيقة الصلة بحداثة وفد إلى «العالم الثالث» شقّها التقنيّ والأداتيّ بينما استُبعدت روحها الإنسانيّة ومضمونها الدستوريّ والقانونيّ. وفي هذا، بدا العنف كأنّه صاحب اليد الطولى في صنع الحياة العامّة وفي تكييفها.

وربّما كان فرانس فانون أكبر أنبياء المقاومة بوصفها حتميّة ووصفة إطلاقيّة شاملة يصير معها الفعل العنفيّ هو ذاته هدف ذاته. فالطبيب النفسيّ المولود في المارتينيك هزّته، من خلال عمله في المستشفى العسكريّ الفرنسيّ في بليدة بالجزائر، آثار التعذيب على أشخاص المعذَّبين والمعذِّبين سواء بسواء. لكنّه أحسّ بخوف استباقيّ من أن ينشأ تطوّر جزائريّ سلميّ نحو الاستقلال كان قد راقب بعض بواكيره في أفريقيا السوداء. واحتمالٌ كهذا عنى لديه نقل السلطة من الاستعمار إلى بورجوازيّة أفريقيّة أكثر طفيليّة وفساداً من الأوروبيّين، بحيث تتغير الأوجه لا المعاني، حتى إن المستعمِر السابق، كما جزم في كتابه «معذّبو الأرض»، «سوف يبذل من الجهد الأقلّ فالأقلّ لإخفاء السيطرة التي له على الحكومة الوطنيّة».

لقد أرعب الاستقلالُ فانون بوصفه خيانة مُحوّرة فدعا، بنبرة لا تكتم تسليمها بالطاقة التطهيريّة للعنف، إلى إهلاك الحواضر المدينيّة للدول الأفريقيّة الجديدة، إذ هي مواقع للظلم الإمبرياليّ. ذاك أن «حياة العاصمة، وهي كليّاً مصطنعة أُقحمت، إقحامَ جسم غريب، في الحياة الوطنيّة الفعليّة، ينبغي أن تحظى بأقلّ فسحة ممكنة في حياة الأمّة».

صحيح أن لقاءً حول «المقاومة» جمع المنظومتين القيميّتين اللتين

نتشكّل جميعاً منهما، على تفاوت في النسب والمقادير: تلك الحديثة في تمجيدها حقّ تقرير المصير، والتي ازدهرت في زمن حركات التحرّر الوطنيّ والتحالف مع الاتّحاد السوفياتيّ والتأثّر بلغته، وتلك القديمة المتعلّقة بشرف المرء وكرامته، بل رجولته نفسها. لكنْ لئن احتلّت هذه المفاهيم الأخيرة موقعاً متضخّماً في الثقافات التقليديّة، فإن مفعول الثقافة الحديثة يبقى أصعب على التعقّل البسيط، تماماً كما تبقى مسؤوليّة الابتذال الحداثيّ عن نشر العنف أكبر من مسؤوليّة القدامة والتقليد: فنحن، في «العالم الثالث»، إنما دخلنا إلى السياسة من بوّابة الصراع مع الاستعمار، من دون أن نتعرّض للمهام الأوروبيّة الأخرى التي ترافقت مع ولادة السياسة في معناها الحديث، أي التنوير والإصلاح الدينيّ والثورتين العلميّة والصناعيّة والصراعات الطبقيّة والجندريّة والتنظيمات الاجتماعيّة. أما الرقعة الصغيرة التي أنشأها الاحتكاك بالغرب، وتجلّت في البرلمانات والأحزاب، كما في الإدارات والجامعات وبضع قيم وممارسات عامّة، فظلّت صغيرة فعلاً بما يكفي لتسهيل تعريتها أو تهميشها، ومن ثمّ التخلّص منها.

وفي السياق هذا، بدا الحداثيّ لدينا، منزوعةً منه سائر أبعاده الأخرى، مؤهّلاً تمام التأهيل لأن يلبّي ذاك اللقاء مع القديم في منتصف الطريق. هكذا لم يعد الترادُف الكامل بين مقاومة الاستعمار وبين الكرامة والشرف، أو بين حقّ تقرير المصير وبين الرجولة والمروءة، بالعمليّة الصعبة. غير أن نظريّات تقرير المصير ومقاومة الاستعمار هي التي زمّنت وحدّثت، وبمعنى ما برّرت، «نظريّات» الرجولة والكرامة. وهو ما أفضى في البيئة العربيّة والإسلاميّة، حيث الإفتقار إلى نظريّة للشرعيّة السياسيّة ما خلا مفهوم «الجهاد»، إلى المبالغة في تعظيم المقاومة التي لا تُعدم، أقلّه في البيئة

المذكورة، صلة ما بالجهاد. وتعظيمٌ كهذا هو أيضاً ما تحضّ عليه ضخامة التفتّت الاجتماعيّ وضعف التقليد السياسيّ والدستوريّ في ربوعنا، بحيث يُناط بالمقاومة أن تُحلّ الوحدة والاستمراريّة حيث لا وحدة ولا استمراريّة.

لكنْ كائناً ما كان الأمر يحضر، في ما خصّ المقاومات، عدد من الاستنتاجات التي نراها تتكرّر في الأغلبيّة الساحقة منها المعروفة في القرن العشرين، من الفرنسيّة إلى الفيتناميّة ومن الجزائريّة إلى اليونانيّة أو اليوغوسلافيّة وصولاً إلى الفلسطينيّة واللبنانيّة والعراقيّة حيث يصل التفسّخ والعفن إلى أعلى مراحله.

فالتصدّي للغريب، أو المحتلّ أو الغازي، يترافق حكماً مع انهيار يضرب النصاب السلميّ جاعلاً حمل السلاح سلوكاً مشروعاً، بل ممجّداً، تحفزه منظومتا الوعي، الرجوليّة منهما والتحرّريّة. وعند لحظة كهذه، يستقلّ العنف والغريزة الجماعيّة بفعلهما فيما يتعزّز الشعور بـ«هويّة» ما في مواجهة هويّة الغازي. وكلّما كان الطرف المقاوِم أقلّ بلوغاً لسويّة الدولة - الأمّة والوعي الذي يلازمها، نحت الهويّة إلى أن تكون هويّة جماعة بعينها هي تلك المبادرة إلى حمل السلاح، تماماً كما نحا السلاح إلى أن يكون أداة تنبيه إلى تمايز الهويّات داخل البلد الواحد، ومن ثمّ أداة احتراب أهليّ. ولمّا كانت الدول التي شهدت مقاومات لم يتعرّض معظمها للإعداد الكافي الذي يحوّلها دولاً - أمماً، نظراً إلى دخولها السياسة من بوّابة العنف، على ما سبقت الإشارة، غدا احتمال الاحتراب الداخليّ دائماً أعلى فأعلى. وبالنتيجة، وفي حال بلوغ السلطة، يتحوّل الأثر الأهمّ للعمل المقاوم إبدال نخبة متعاونة مع الكولونياليّة بنخبة متضرّرة منها، لا تتميّز في سلوكها، وفي إعدادها للمستقبل، إلّا بالصفة هذه.

والمقاومة، تعريفاً، توسّع اشتغال المعادلات هذه وتكرّسها. فهي، بحكم طبيعتها، إذ تسيّس الناس تسييساً مسلّحاً، لا مؤسّسيّاً يمتصّ النزاعات، ولا بالأفكار، تكون تطلق كوامن النفس الجماعيّة وتعارضاتها. وفي لحظة التسييس القصوى، كبديل من السياسة وفي ظلّ انعدامها، تتظهّر الخصائص المعطاة الأولى، الأهليّة والخام، ضدّاً على الروابط الوطنيّة الجامعة والمصنوعة التي تتطلّب سياسةً وزمناً من الاستقرار كيما تُصنع وتُرسّخ.

ثم إن التعويل على المقاومة بوصفها شرعيّةً لحياة مستقبليّة تأسيسٌ للاستبداد بحقّ جزء من الشعب لم ير رأي الطرف المقاوم، أو انكفأ عنها، لهذا السبب أو ذاك. إلّا أن التعويل هذا لا يلبث أن يتعاظم كلّما كانت الشرعيّة الأصليّة أضعف والتقاليد السياسيّة أشدّ وهناً. وهو ما يكفل رهنَ السجال والتناحر السياسيّين بالعنف، إلى أمد غير منظور. فما دام هذا الأخير شرط الاستقلال الشارط فلماذا لا يكون شرط «تصحيحه» كلّما عنّ لمعترض أو متضرّر أن «يصحّح»؟

والراهن أن مشكلة الشرعيّة مع المقاومة أن الأولى مفهوم مدنيّ يتّصل بالإرادة الشعبيّة كما تعبّر عن نفسها في زمن سلميّ تعريفاً، فضلاً عن اتّصالها الوثيق بسلطة معيّنة تبلورها وتجلوها في دولة ما. ولأن هذا كلّه مما ينتفي وجوده في حالات الغزو والاحتلال والمقاومة، يعطّل العنف تلك العناصر بوصفها معايير يُحتكَم إليها ليحلّ محلّها الخيار الإيديولوجيّ، أو الأهليّ المموّه إيديولوجيّاً، الذي يستقي شرعيّته من تقديره لما هو صواب وما هو خطأ، وما هو «معنا» وما هو «ضدّنا». وقد يكون التقدير هذا صائباً أو لا يكون، غير أنه يندرج في خانة تغاير الخانة التي تندرج فيها الشرعيّة

ومسائلها. وهو جميعاً ما يجعل من العبث الوصول لاحقاً إلى تأسيس صلب لشرعيّة دستوريّة، بل غالباً ما تترافق الاستحالة هذه مع تصفيات دمويّة موسّعة تحلّ ببعض أطراف السلطة الناهضة على «شرعيّة» المقاومة والهابطة بالسياسة من درك إلى درك أوطأ.

ف «الشرعيّة» تلك، وقد عبّدت طريقها بالدم، تطلب لحامليها، بعد إحرازهم الانتصار، حدّاً أقصى من التعويض، هو غالباً مما يضادّ الطبيعة ولا تقوى تركيبة البلد المعنيّ وتركيبة أهله على منحهم إيّاه. وهذا ما تنمّ عنه فولكلوريّات المقاومات ورمزيّاتها: فالمقاوم لا يقتصد في طلب التمجيد، إذ إنه ليس جنديّاً مجهولاً يكتفي بالتكريم الرمزيّ، بل المقاومون هم الذين لا يفعل سقوطهم شهداء إلّا إشهارهم وجعلهم ذوي ملصقات تجتاح الفضاء العامّ وتحتلّه، فيما تقف فوقهم قيادة تشدّهم إليها تراتبيّة غاشمة، طامحة إلى حكم البلد بأسره. وهذه، بطبيعة الحال، ليست كمثل قيادات الجيوش في البلدان الديموقراطيّة التي يقتصر دورها على تنفيذ أوامر السياسيّين المنتخَبين.

ثم إن تركيبة المقاومة بأجمعها تكابد وتجهد للحفاظ على قيد الحياة، فلا تتعرّض للحلّ والتسريح إلّا متى أصبحت هي نفسها السلطة، كما لا تتوقّف مرّةً عن تعميم تضحياتها وتحويلها مادّة للمقايضة الضمنيّة مع المجتمع. هكذا تُنتزع من الأخير حريّته وسلطته ويُستَولى على إدارة شؤونه. يضاعف الاحتمال هذا ان المقاومين أكثر تعطّشاً إلى السلطة بسبب صدورهم عن بيئات مُقصاة تاريخيّاً عنها، سواءً أُنظر إليها كنفوذ سياسيّ أم كمكانة معنويّة أم كمصالح وامتيازات اقتصاديّة تنجرّ عن ذينك النفوذ والمكانة. وأمام إلحاح متعدّد المصادر كهذا، تضعنا المقاومات الظافرة أمام

احتمالين أحلاهما مُرّ: إما أن تحكم وينشأ الاستبداد، وإما ألّا تحكم وتندلع الحرب الأهليّة. وغنيّ عن القول إن الذين يخرجون في مجتمعاتنا المفتّتة والضعيفة الإجماعات عن المقاومة أو عليها، والذين قد يؤسّسون مقاومة لمقاومتها، قد لا يكونون مجرّد أقليّة مجهريّة من «العملاء»، بل ربما مثّلوا، في حالات عدّة، أكثريّة الشعب و«الجماهير».

وهذا، والحقّ يقال، من العناصر التي تحكم المقاومات، القديم منها والجديد. فمنذ الحرب الاسبانيّة ضدّ نابوليون، مطالع القرن التاسع عشر، وهي التي ابتكرت شكل الحرب الشعبيّة وسكّت تعبير «حرب العصابات»، كما اعتُبرت الجدّ الأعلى للمقاومات اللاحقة، ظهرت هذه العناصر في صورة لا يعوزها الوضوح. ففي دراسته لها من خلال منطقة نافار الأكثر تفجّراً، لاحظ جون لورنس تون تبايُناً ضخماً في الموقف من العصابات الوطنيّة: ففي المناطق الجبليّة، حيث السكّان متجانسون، لاقى رجال العصابات دعماً لافتاً لم يحظوا بمثله في المناطق الواطئة حيث المراكز المدينيّة وملكيّات الأرض الكبرى والتراتُب الاجتماعيّ البعيد نسبيّاً. فهنا، لم يشارك الفقراء في النشاط الثوريّ، بينما قضت مصالح الأغنياء بدعم الحكم الفرنسيّ الذي كان على رأسه جوزيف بونابرت، شقيق نابوليون. هكذا لم تنفصل الوطنيّة عن المصالح، إلّا أنها، كذلك، لم تنفصل عن المناطق. بيد أن الأخيرة عارضت الفرنسيّين والتفّت حول الملك فرديناند لا بسبب الوطنيّة، بل بسبب الخوف من المركزيّة الحكوميّة الصارمة التي حملها معهم الفرنسيّون. وفي المقابل، دعم قطاع ليبراليّ واسع يكره الكنيسة والأرستوقراطيّة والمحافظة الفلاحيّة الحكمَ الفرنسيّ، وانقسم المثقّفون، فأيّد أكثرُهم تنويريّة الفرنسيّين وإصلاحيّتهم وصبغ الآخرون

المقاومةَ التي بايعوها بصبغة رجعيّة مناهضة للثورة. كما امتدّ الانشقاق إلى الكنيسة ذاتها، حيث رعى المقاومةَ الإكليروسُ الريفيّ، وتحفّظ عنها بعض الصادرين عن مراتبه الأعلى وبعض الذين أجبرتهم عائلاتهم المحافظة على الإقامة في الأديرة واتّباع الحياة الديريّة.

كذلك فالعنصر الإيديولوجيّ والفكريّ يكاد يكون معدوماً في العمل المقاوم. وقد كان الفرنسيّ ريجيس دوبريه، في كتابه الشهير «الثورة في الثورة» حيث طوّر نظريّته عن «البؤرة» الثوريّة، أحد أهمّ المعبّرين عن التحوّل الذي بات معه الاستيلاء على السلطة، لا الأفكار والبرامج، معيار المعايير، كما لم يعد معه السياسيّون الإصلاحيّون وحدهم مرفوضين ومُدانين، بل غدت الأحزاب الشيوعيّة التقليديّة مُدانة أيضاً. فإن كان فيديل كاسترو استطاع، على رأس مئات قليلة من مقاتلي حرب العصابات، أن يطيح النظام القائم، وذلك في جزيرة صغيرة لا تبعد أكثر من ٩٠ ميلاً عن الولايات المتّحدة، فلماذا لم تنجح الأحزاب الشيوعيّة في تشيلي والأرجنتين والبرازيل، وهي بلدان كبيرة وبعيدة عن واشنطن، في ذلك؟، وما هذا العجز الشيوعيّ غير تعبير عن اللحظة السياسيّة التي انطوت عليها تلك الأحزاب؟. فهي غدت، حسب نقد دوبريه، تبشّر بالإصلاحات من داخل أنظمة أميركا اللاتينيّة الكلاسيكيّة في أوليغارشيّتها، بحجّة عدم نضج «الظروف الموضوعيّة» للاستيلاء على السلطة. وهذا عكس ما فعلته الثورة الكوبيّة التي جعلت السياسة والأفكار تنجم عن الممارسة والحركة. ذاك أن وحدة الشيوعيّين والقوميّين عند كاسترو، كما يؤوّله دوبريه بما لا يخلو من رومنطيقيّة، إنّما تنشأ عن نشاط حرب العصابات بذاتها. فالقائد الكوبيّ، خلال سنتين من القتال، لم يعقد أيّ لقاء سياسيّ، إذ «الشكل الأهمّ

للدعاية، في ظلّ الظروف الحاضرة، هو العمل العسكريّ الناجح». والمدهش أن تلك الأفكار المناهضة للأفكار جاءت بعد قرابة عقدين على ضمور الفاشيّة التي كانت أكّدت، بطريقتها، على أولويّة العمل والممارسة على الأفكار والنظريّات.

وكلّما امتدّت المواجهة العنفيّة في الزمن زاد ضمور العنصر الفكريّ - السياسيّ لتنقلب «ثقافة المقاومة» إلى سلسلة من أفعال انتهازيّة تجيز أحياناً التعاون مع العدوّ الأصليّ الغازي، الذي يُفترض أنه علّة وجود المقاومة، لإنزال القهر بالطرف الداخليّ الآخر. وهذا ما شهدته مقاومات كثيرة في عدادها بعض أشهرها، كتلك اليوغوسلافيّة التي قادها الماريشال تيتو ورأت في التقاطع مع النازيّين احتمال فرصة تتيح التخلّص من «الشِتْنكس» الصربيّة، وهي أيضاً طرف مقاوم قبل أن ينقلب متعاوناً مع الألمان، فضلاً، بالطبع، عن «الأوستاشي» الكرواتيّة، الفاشيّة التي أقامت «دولة كرواتيا المستقلّة» المدعومة من برلين. والسمة هذه لا ينعدم ارتباطها الوثيق بواقع أن معظم المقاومات، الوطنيّة دعوةً والتجمّعيّة فعلاً، لا تملك في ذاتها عناصر كافية لإرساء هيمنة مضادّة للهيمنة التي تقاومها، وأن أهمّ ما تملكه، بحكم طبيعتها وظروف نشأتها، هو إتيان العنف في وجه عنفها.

لهذا نرى المقاومات قاطرات لشيوع التعريف الذاتيّ السلبيّ، فيسود معها التعريف بالضدّيّة للطرف الآخر بدلاً من تعريف الطرف بذاته. وهذا إذا ما وجد مبرّراته في حالات قصوى كمقاومة النازيّة، غير أنه يترك من الفجوات في فهم السياسة وممارستها ما تملأه الانتهازيّة السلطويّة والعنف العشوائيّ الأعمى بعد بلوغ التحرير والإمساك بالسلطة.

والحقّ أن العنف يعاند السياسة ويجافيها على نحو دائم، أو أن هذا،

على الأقلّ، ما تقوله تجربة غنيّة كتجربة الماركسيّة التي هي إحدى أكثر الإيديولوجيّات الحديثة انبناءً على فكرة الصراع. بيد أن الجفاء بينهما إنما تفاقم مع هجرة الماركسيّة من بيئتها الأوروبيّة إلى بيئات أقلّ امتلاكاً للتقاليد السياسيّة والشرعيّات الدستوريّة. فإذا صحّ أن ماركسيّة ماركس، وخصوصاً إنغلز، أعطت حيّزاً مرموقاً للعنف، بقي أن هذا الأخير ظلّ عندها الطلْق الذي يرافق الولادة الثوريّة ولا يكون سببها. أما ماوتسي تونغ، في المقابل، وعلى ما لاحظت هنه أرنت في «تأمّلات في العنف»، فنقل موضع التركيز الماركسي من «عمليّة الإنتاج» إلى العنف حيث «تنبثق السلطة من فوهة البندقيّة»، حسب أحد أحكامه الشهيرة.

لكنْ يبقى، في الحالات جميعاً، أن المقاومة لا يُحلّ إشكالها العمليّ في مجرّد البرهنة على أنها تمويه لحرب أهليّة أو تقنيع، وأنها إذ تستدعي، نظريّاً، وحدة البلد المعنيّ فإن التفتّت الفعليّ يحول دون وحدتها هي نفسها، جاعلاً منها فرصة أخرى لإغناء الانقسام وتوسيعه. فهذا، على صحّته في الواقع العمليّ، لا يلغي الإقرار النظريّ والمبدئيّ بحقّ التمرّد والانتفاض في ظلّ أنظمة مغلقة ومانعة للسياسة، أكانت محليّة أم أجنبيّة. فإنكار حقّ كهذا هو لسان حال المسالمين الطوبويّين (الباسيفيّين) والمستفيدين من الأنظمة المغلقة أو المشاركين فيها على نحو أو آخر. ثمّ إن السكّان المحليّين، أو بعضهم، ما إن يتعرّضون لطرف غريب وغازٍ حتّى يقاوموه، وهي استجابة طبيعيّة وعفويّة، وبمعنى ما إنسانيّة، يمكن دوماً توقّعها. وفي سياق موازٍ، تنحو النخب التي اطّلعت على أفكار الغرب وتنويره ودعواته المساواتيّة إلى المطالبة المتحرّقة بمثل تلك المساواة التي يستفزّها الحضور والعنجهيّة الكولونياليّان. بيد أن طبيعيّة الطبيعيّ، الذي لا

يمكن إلّا أن يحدث، ليست حجّة كافية لتوكيد صوابيّته. ثم إن ما هو طبيعيّ، أو مُحقّ، في اللجوء إلى فعل المقاومة، لا تحول طبيعيّته وحقّيّته دون كونه اضطراريّاً بما لا يبعث على السعادة والتهليل، تبعاً لقيامه على استخدام القوّة وما يترتّب عليه من ألم، مثله في ذلك مثل الغزو أو الاحتلال. ذاك أن من يُضطرّ إلى قتل مغتصِبه لا يصوّر فعلته عملاً مجيداً تُعَدّ له الأجيال جيلاً بعد جيل، بل يصوّره كاضطرار بشع أملاه سلوك بشع.

فالمقاومة، إذاً، عنف لا بدّ أن يستحضره العنف الاستعماريّ ويؤجّجه، وهو ردّ لا بدّ أن يستثيره الامتهان والإذلال لمن يتعرّض لهما، وذلك من دون ظافريّة أو احتفاليّة مبالغ فيهما. لكن العنف، في تقاليد الإيديولوجيّات الصراعيّة، لا يُقدّمه أصحابه بوصفه سلوكاً يؤسف له، أو لحظة عارضة، اضطراريّة، ينبغي تدبّر الخروج منها بأسرع ما يمكن، بل يتحوّل عملاً غنائيّاً ممجّداً يعبّر عن الحيويّة التي يختزنها الشعب وطاقته السياسيّة. والبائس أنّنا نجد هذا التناول خصوصاً لدى القيادات الأكثر تسيّساً والمثقّفين الذين يؤلّفون معنى المقاومة وينظّرونه. والطرفان هذان نادراً جدّاً ما مارس المنتسبون إليهما العنف بأنفسهم. وهذا من غير أن ننسى البديل اليابانيّ، حيث شاء اليابانيّون الذين قصفهم الجيش الأميركيّ بقنبلتين نوويّتين ثمّ رزح فوق أرضهم، ألّا يقاوموه، مفضّلين أن يتعلّموا منه دستور ماك أرثر وطرق الاندماج في الحضارة والثقافة الغربيّتين. وفي النهاية صارت اليابان ما صارته.

إلا أن المفارقة الأكبر التي يطرحها إشكال المقاومة أن لغةً اعتذاريّة كالموصوفة أعلاه، مقتصدة ووظيفيّة في تقديمها ذاتَها، لا تسهّل مهمّة استقطاب المقاومين وتعبئة الجمهور الحاضن لها، فيما تمجيدها الذي يعزز

الاستقطاب والتعبئة، يقصّر الطريق نحو تعبيد «الشرعيّة» الثوريّة والاستبداديّة بعد تحقيق النصر. وعلى النحو هذا، يترتّب على انهيار النصاب السلميّ، بفعل الغزو كما بفعل مقاومته، تراجع في القدرة على الخيار الواعي وانجراف متنامٍ في العنف يمليه تبادل العنف نفسه، أي بلغة أخرى، الهبوط إلى واحد من أشكال القَبَليّة الآليّة والتلقائيّة.

هنا لا بدّ من التوقّف عند العبارة المتكرّرة من أن كلّ احتلال ينتج مقاومته: فالمقولة ـ المعادلة هذه حين تقال وصفيّاً، تكون صحيحة بوصفها تقريراً لواقع بعينه. أما حين تأتي على شكل وصفة معياريّة إطلاقيّة، بالمعنى القانونيّ، فتبدو لاتاريخيّة، مثلها مثل شعارات كالإسلام هو الحلّ، شعاراتٍ لا تعبأ بتحوّلات المجتمع المعنيّ ولا بقدراته وانقساماته، كما لا تكترث بمدى بحبوحة ذاك المجتمع وانعكاسها على طاقة المقاومة وإرادة التضحية لديه، أو باحتمالات وقوعه على وسائل سياسيّة تؤدّي الغرض المنويّ بعيداً من اللجوء إلى المقاومة، إذ ليس الاستسلام، بالضرورة، نقيضها الدائم والثابت.

وعلى العموم فإن اقتراب المقاومة من الحلول في السلطة ليس ناجماً عن ذاتها، لا بوصفها حزمة أفكار فقيرة ولا كجملة ممارسات، بل هو حصيلة التضافر بين عاملي الانقسام الأهليّ في مجتمعها واستشراس القمع الذي يُنزله الخصم الأجنبيّ بالشعب ردّاً على عمليّاتها، ما يدفع أعداداً أكبر فأكبر إلى الالتفاف، الاضطراريّ أو الحمائيّ، حولها. وتعلّمنا التجربة الجزائريّة، مثلاً لا حصراً، أن المقاومات قد تشارك، هي أيضاً، وبحماسة، في إنزال الألم بالسكّان لغرض استقطابهم، وذلك في وتائر قد لا تتخلّف عن الوتيرة الاستعماريّة نفسها إن لم تتجاوزها وتبزّها. ومؤدّى المعادلة هذه

أن القوّة التي تحرزها المقاومات مشروطة حكماً بشيوع الأفق الخرابيّ وتنامي الموت والكراهية في المجتمع المقصود. فهي حين تخوض حروبها لا تحسب حساباً للأكلاف كما لا تطرح على نفسها السؤال الذي لا بدّ من طرحه، وهو ما إذا كانت حربها قابلةً لأن تُكسَب.

ولمّا كانت العناصر هذه تفاقم صعوبات البناء السياسيّ والاجتماعيّ بعد التحرير، أو بعد الاستقلال، أمكن الخروج بالحسبة التالية: كلما كانت المقاومة أشرس وأطول مدى كان النهوض الوطنيّ، ناهيك عن الازدهار والرفاه، أبعد وأشدّ استعصاءً.

وهذا فضلاً عن أن المقاومات، في معظمها، سبب وذريعة لأعمال تدخّليّة من الخارج انتصاراً لهذا الطرف أو ذاك. وشيئاً فشيئاً، وبحكم تنامي الصلة بين «بيروقراطيّة المقاومة» وحاجتها إلى تسليح مقاتليها، وإلى ضمان طرق إمدادهم، يتحوّل التحالف مع الدولة المجاورة والداعمة إلى التحاق وتبعيّة يصعب ضبطهما والحدّ منهما. وهو، عموماً، ما يتأدّى عنه المزيد من تجويف الداخل السياسيّ للبلد المعنيّ ومن توسيع المسافة الفاصلة عن السياسة.

وقد يقال إن النتائج هذه، أو بعضها الكثير، ليست حكراً على المقاومات المسلّحة، بدليل أن المقاومة الهنديّة ضدّ بريطانيا، وكانت سلميّةً، لم تحلْ دون نشوب حرب أهليّة شرسة صاحبت تجزّؤ الهند الكبرى إلى دولتي الهند وباكستان. ولقائل، في المقابل، أن يقول إن المقاومات المسلّحة لا تؤدّي، بالضرورة، إلى استحالة الرسوّ على شرعيّة سياسيّة ودستوريّة، والدليل مقاومتا إيرلندا وفرنسا اللتان افتُتح بنصريهما تأسيس تلك الشرعيّة، أو إعادة تأسيسها.

لكنّ الحجّتين هاتين، على صحّتهما، لا تقوّضان الفكرة التي يدافع

عنها النصّ هذا بقدر ما تسبغان مزيداً من الرهافة عليها أو تحضّانها على استدخال مزيد من التدقيق فيها. فالمقاومة السلميّة في الهند لم تؤسّس نفسها مصدراً للشرعيّة يعطّل الشرعيّة الديموقراطيّة، بل مهّدت لولادة «الديموقراطيّة الأكبر في العالم». وبطبيعة الحال، وكما أشير قبلاً، يبقى التباين قائماً دوماً بين المقاومة كطلب طبيعيّ وعفويّ ومُحقّ يحضّ بعض السكّان على الصراع مع الغريب الممسك بأدوات القوة والإخضاع ومصادر الثروة، وبين إفضائها، كعمل عنفيّ، إلى بناء سياسيّ ووطنيّ لا يبحث عن شرعيّته خارج ذاته وخارج حركة الذات هذه. وحتّى هنا، يستطيع المراهنون أن يراهنوا على أن الانشقاق الطائفيّ المزمن والعميق بين الهندوس والمسلمين كان لينفجر بعنف أكبر بكثير من العنف، الكبير حقّاً، الذي شهدته حرب ١٩٤٧، في ما لو كانت مقاومة الهنود للبريطانيّين عنفيّة ومسلّحة، وفي ما لو كان توافر السلاح في أيديهم معمّماً. وليس من غير دلالة أن الهند هذه، على رغم التعدّد الهائل لقوميّاتها وأديانها ولغاتها، لم تُجزّأ، بينما جُزّئت، مطالع السبعينات، دولة باكستان المؤسّسة على «شرعيّة» دينيّة، حين انشقّت عنها دولة بنغلادش، على رغم مشاطرتها الدين نفسه والمذهب ذاته.

أمّا التذرّع بإفضاء المقاومتين الفرنسيّة واليونانيّة، بكثير من التعرّج والالتواء، إلى أنظمة دستوريّة، فيؤكّد حقيقتين، أولاهما أن الجرعة الإيديولوجيّة للنزاعات، التي تقسم الأطراف ما بين يمين ويسار، توفّر حصانة نسبيّة دون النزاعات الأهليّة البحتة التي لا يحول تحويرها الإيديولوجيّ المزعوم دون إحداثها كسراً في المجتمع يستحيل رأبه. ذاك أن النزاعات الإيديولوجيّة تبقى أقلّ جوهرانيّة وأكثر قابليّة للتحوّل والتكيّف مع

السياسة من النزاعات التي يقيم الجوهريّ المزعوم في متنها وتعريفها، حائلاً دون تطويعها للسياسة، على ما هي حال الانشقاقات على خطوط دينيّة أو طائفيّة أو إثنيّة. أمّا الثانية، فأن أوروبا، حتّى في طرفيّتها اليونانيّة أو الإيرلنديّة التي تقرّبها من شروط «العالم الثالث» وظروفه، وحتّى في تخثّرها الذي سجّلته فرنسا ما بين قيام حكومة «الجبهة الشعبيّة» في ١٩٣٦ وقيام حكومة فيشي، تملك صمام أمان تراكمت عُدّته وأدواته على نحو لا يعهده معظم بلدان الشرق الأوسط المشطورة على خطوط غير إيديولوجيّة إلّا تذرّعاً واستطراداً. وأمّا كون البلدان التي تتعرّض للاستعمارات والاحتلالات هي، في معظمها، غير أوروبيّة تتنازعها ولاءات إثنيّة ودينيّة وطائفيّة شتّى، فيجعل كلّ جدل معلن في شأن المقاومة جدلاً مستوراً في شأن السيطرة والإخضاع الأهليّين الجلفين والصرفين. ولا يقف إسهام المقاومات في تعويق المستقبل عند الحدّ هذا، بل يتعدّاه إلى مستويات اجتماعيّة وثقافيّة لا حصر لها. فيلاحظ أساساً، وبالمعنى الذي يُقال فيه إن القوميّة الألمانيّة ولدت رجعيّة لكونها ردّاً على تحرريّة الثورة الفرنسيّة في لحظتها التوسّعيّة، أن المقاومات، ومعظمها تناهض أنظمة استعماريّة لكن ليبراليّة، تنطوي على مخزون استبداديّ ثريّ في عدائه لليبراليّة والحرّيّات.

وهي، من ناحية أخرى، إذ تستنفر في المقاومين قيم الرجولة والقوّة، تُخلي للنساء موقعاً ثانويّاً وإلحاقيّاً. وقد بات شائعاً المثال الجزائريّ حيث كان من أوائل ما فعلته سلطة الاستقلال إرجاع النساء، وكنّ قد شاركن في المقاومة، إلى بيوتهنّ. وبدورها، تبقى المثليّة الجنسيّة، في تلك النضاليّة الذكريّة المحتدمة، موصومة بالانحطاط والشذوذ، مطلوباً استئصالها بأيّة وسيلة كانت. فالاختلاف الجندريّ والسلوكيّ من أيّ نوع يغدو، في المناخ

المقاوم، مادّة للإخضاع، أو للعدوان الصريح، سعياً وراء الانسجام إن لم يكن التطابق التامّ. وقد سجّل بريان ويتكر في كتابه «الحبّ غير المنطوق»، الذي يصف فيه حياة المثليّين والمثليّات في الشرق الأوسط، ذاك الجوّ الفلسطينيّ النضاليّ الطارد للمثليّين إلى الحدّ الذي يدفعهم إلى العمل مع الإستخبارات الإسرائيليّة، ما قد يتيح لهم فرصة عيش في الدولة العبريّة. ويكاد لا يخلو تاريخ حركة مسلّحة طال بها الزمن وامتدّ، مُحقّة كانت أو غير مُحقّة، من ترويج اقتصادات موازية يتصدّرها الاتجار بالمخدّرات وتوابعها. وهذا لئن كان مما يتطلّبه بقاء الحركات المعنيّة على قيد الحياة، فهو أيضاً ممّا يؤسّس شروط تقويض أيّ اقتصاد وطنيّ في المستقبل.

وعلى الصعيد الثقافيّ بالمعنى التقنيّ للكلمة، يلوح الشعر، لا الرواية، أدب المقاومة المَلَكيّ، أي إن النبرة الذاتيّة، التوكيديّة والحادّة، تجد في الفعل المقاوم ما يرفعها على حساب الجنس الكتابيّ الأكثر مواكبة للمجتمع الحديث والأشدّ ديموقراطيّة بالتالي. وهو ما يفسّر وجود قائمة طويلة جدّاً من «شعراء المقاومة» الذين تدغدغهم الرؤيويّة التي يشي بها الفعل العنفيّ والوعود التحويليّة الكبرى مقابل نقص الروائيّين الذين استوقفهم موضوع العنف كمادّة للانحياز إليها والتماهي معها. وهذا مع العلم، كما يقول الكاتب جو كليري الذي لا يخفي انحيازه، في كتابه «الأدب والتقسيم والدولة ـ الأمّة» (حيث درس حالتي إيرلندا وفلسطين) أن «مفهوم الأدب، بوصفه سلاحاً لـ«المقاومة»، هو بكامله مستعار من فكرة أن الأدب ينبغي أن يكون إيجابيّاً: أن يكون واجبه تعزيز قيمة النضال والاحتفاء بأولئك الذين يناضلون»، فيما الأدب الذي «يكتفي بالاحتفال بإرادة المقاومة (...) يخاطر بالتحوّل إلى أدب رسمي».

ونزعم أن ما نقوله في المقاومات، على أيّ مستوى كان، ليس امتداحاً للاستعمار (ولا، بالضرورة، ذمّاً)، لكنّه تشديد على أنها ليست ما يبني دولاً وأوطاناً ومجتمعات مستقرّة، بل هي شارة إلى صعوبات بنائها وإسهام في مفاقمة الصعوبات تلك. فهذه ليست مسألة بديهيّة بل هي إشكاليّة تستحقّ طرح الأسئلة التي قد لا نملك الإجابات عنها، إلّا أنّ ما ينبغي تجنّبه هو تحويل نقص الإجابات وما يرافقه من حيرة سبباً لترداد تلك الدعوات الفقيرة التي يروّجها المقاومون والداعون للمقاومة. وهذا إذا ما صحّ عموماً، فإنه يبدو أكثر صحّة في مقاومات المشرق العربيّ، حيث التفتّت المجتمعيّ أكبر ومصادر الشرعيّة السياسيّة أضعف. وليس بلا دلالة أن مقاومة كتلك اللبنانيّة التي مثّلها «حزب الله» توّجت ذلك كلّه حين تحوّلت إلى العبث الكامل إذ أصرّت على الاستمرار في حمل السلاح بعد زوال الاحتلال الذي نشأت لمقاومته.

وأنا شخصيّاً، لي تجربتا احتكاك مباشر، مسرحهما لبنان، مع الرواية البسيطة، إن لم يكن الرومنطيقيّة و«العذبة»، عن المقاومة بوصفها لحظة من التوحّد في وجه الغازي: ففي السبعينات، وفيما المقاومة الفلسطينيّة تستدرج توكيداً بعد آخر على الإجماع، وتستأثر برعاية غير مسبوقة من الشعر والإبداع الثقافيّ على عمومه، إذا بالحرب اللبنانيّة تندلع نزاعاً حول بندقيّة المقاومة، ويبدأ الخراب المتناسل منذ ذلك الحين. أما في الثمانينات، ومع ولادة «حزب الله»، فسطع تمجيد المقاومة على نحو لا يقوى أحد على صدّه، أو حتّى ضبطه أو التدقيق فيه. وأُسبغت عليها تلك القداسة نفسها التي زاد في توكيدها قيام السلطة السوريّة في بيروت برعايتها وجعلها حجر الزاوية في الإيديولوجيا الرسميّة المفروضة، للمرّة الأولى،

على المجتمع اللبنانيّ. لكن كلّ شيء آخر، ما عدا صراخ المقاومة وجلبتها، كان يشير إلى العكس: إلى أن اللبنانيّين لم يكونوا منشطرين ومفتّتين قدر انشطارهم وهم يعلنون إجماعهم اللفظيّ حول المقاومة. ولمّا بات التردّي شاملاً أوجه الحياة جميعاً، العامّ منها والخاصّ، الاقتصاديّ كما التعليميّ والصحّيّ، فضلاً عن السياسيّ، بات السؤال الذي يجدر طرحه: أيّ أذى أكبر من هذا سيكون في وسع الاحتلال أن يُنزله باللبنانيّين واجتماعهم؟

وهو سؤال لم يفارق موقّع هذه الأسطر منذ ذاك الحين. فأنا لم أنقطع، على مدى سنوات، عن تتبّع ما يتعلّق بالمقاومات في تاريخها وفعلها والآثار التي خلّفتها. وضدّاً على الرواية تلك، لم أجد في تلك التجارب إلّا ما يقنع بأن المقاومات حروب أهليّة مموّهة أو مقنّعة. وإذا كان المؤرّخون والباحثون السياسيّون هم المتروك لهم أن يقرّروا ما إذا كانت هذه المقاومة «تقدّميّة» أو «رجعيّة»، تواكب «خطّ التقدّم» أو تجافيه، مُحقّة أو غير مُحقّة، فإن الكتاب هذا يتحرّك في رقعة معرفيّة ضيّقة لا يُتوخّى منها استخلاص أحكام سجاليّة أو التحريض على اتّباع دروب معيّنة يقال إنها وحدها الموصلة إلى أهداف مرغوبة.

ح ص

الفصل الأوّل

صناعة المقاومة الفرنسيّة

تنبع مكانة المقاومة الفرنسيّة من أهميّة فرنسا أكثر ممّا تنبع من أهميّة المقاومة ذاتها. والأصحّ القول إن ما هو منسوب إلى المقاومة وليد ضعف أهميّتها الفعليّة، لكنّه وليد الاضطرار إلى التوفيق بين ذاك البلد وصورته عن نفسه، كحجم سياسيّ واقتصاديّ مؤثّر، وكوزن ثقافيّ ضخم، لا سيّما في الفترة الممتدّة من نهايات الحرب العالميّة الثانية حتّى بداية الثمانينات. فإذا أضفنا الموقع الذي احتلّته، وتحتلّه، مفاهيم التقدّم والتنوير والطليعيّة في الصورة الفرنسيّة السائدة عن الذات الوطنيّة، وكلّها تنجرّ عن الإرث الكبير لثورة ١٧٨٩، فهمنا الضرورة الملحّة لتقديم المقاومة على غير ما كانته فعلاً. وقد ضاعف هذا الميلَ الإجماعيّ، كما عزّز التساهل معه، مدى بشاعة العدوّ الذي يُفترض بفرنسا أن تمثّل نقيضه، كما يُفترض أن تكون القدوة والمثال في مقاومة بشاعته الاستثنائيّة.

أضيف إلى ذلك واقع مرير تصدّرته الهزيمة المشينة في ١٩٤٠ وما تلى من احتلال ألمانيّ. فحسب المؤرّخة نيكول جوردان في كتابها «الاستراتيجيّة والبحث عن أكباش محارق: تأمّلات في الكارثة الوطنيّة الفرنسيّة»، «كان الانهيار العسكريّ الفرنسيّ في ١٩٤٠ إحدى أكبر الكوارث العسكريّة في التاريخ العالميّ». ذاك أن الجيش الألمانيّ في غضون سبعة أسابيع فقط غزا لوكسمبورغ وعبر غابات أردِنّ إلى فرنسا، مكتسحاً الفرنسيّين ومحاصراً

الجيوش البريطانيّة والفرنسيّة والبلجيكيّة في جيب دنكرك، ثم فارضاً هدنة على الحكومة الجديدة برئاسة الماريشال فيليب بيتان (٨٤ عاماً يومها)، بعدما احتلّ باريس العاصمة واستعرض قوّاته في جادة الشانزيليزيه. وفي غضون ستة أسابيع من القتال، خسر الفرنسيّون ١٢٤ ألف قتيل كما جُرح أكثر من ٢٠٠ ألف منهم، وفي يد الألمان سقط ما يربو على مليون ونصف مليون سجين. والفضيحة بلغت، في أحد منعطفات المعارك، يوم ١٦ ـ ١٧ أيار (مايو)، أن ساق الجنرال الألمانيّ إروين رومل ١٠٠ ألف سجين فرنسيّ مقابل خسارة ضابط وأربعين رجلاً من الألمان. وكان لانتصارات هتلر الكاسحة تلك أن أغرت موسوليني بدخول الحرب، بحثاً عن غنائم لإيطاليا، كما تكيّفت على ضوء تلك الهزيمة المواقف الأميركيّة والبريطانيّة من فرنسا على مدى الجيل التالي. وهي، بالطبع، عجّلت في سقوط الجمهوريّة الفرنسيّة الثالثة وإقامة نظام فيشي السلطويّ والمتواطئ.

لقد كان الانتصار على فرنسا خارقاً في نتائجه وفي أبعاده على السواء. فهو عزّز أوهام هتلر حول نبوغه الاستراتيجيّ، وقوّى قبضته على جنرالاته وأطلق يده في تركيزه على بريطانيا أوّلاً، ثمّ، حين اتّضحت صعوبة إلحاق الهزيمة بها، على جنوب شرق أوروبا والاتّحاد السوفياتيّ. وعلى سويّة أخرى، قاد انتصار هتلر ذاك إلى مساءلات فرنسيّة عميقة للنفس، ما أنتج أعمالاً رفيعة القيمة في عدادها كتاب مارك بلوخ «الهزيمة الغريبة» [أو المستغربة]. فمؤرّخ فرنسا الأبرز وأكبر ضبّاطها الاحتياطيّين سنّاً الذي تطوّع في ١٩٣٩، سجّل، في ١٩٤٠، شهادته التي لم تُنشر إلّا بعد الحرب، وكان الألمان قد أجهزوا عليه. وعملاً بتحليل بلوخ، واجهت فرنسا حربها وهي مُعاقة إعاقتين: ففي توقّعهم المواجهةَ مع ألمانيا بنى الفرنسيّون، من

الحدود السويسريّة شمالاً حتى لوكسمبورغ، خطّاً دفاعيّاً سمّوه تيمّناً بوزيرهم الذي أشرف على بناء الخطّ، أندريه ماجينو، بينما تُركت الجبهة الطويلة مع بلجيكا من دون حماية. وعوّلت الاستراتيجيّة الحربيّة الفرنسيّة، وقد أخذت بها واعتنقتها وزارة الخارجيّة، على أن القتال لن يقترب من حدودها. ولئن أنشأت باريس، بين الحربين، بضعة تحالفات، لا سيّما في جنوب أوروبا وشرقها، فالتحالفات بدت لزوم ما لا يلزم. ذاك أنه ما دامت القيادة العسكريّة الفرنسيّة العليا مصمّمة على تجنّب الحرب، كائناً ما كان الثمن، لم يعد في وسع باريس أن تقدّم لحلفائها شيئاً. والضعف ذاك هو ما انكشف في ١٩٣٨ في ميونيخ، حين تمّ التخلّي عن تشيكوسلوفاكيا، وكان دالادييه يومها رئيس الحكومة، ثم في ١٩٣٩ عندما سُمح لهتلر بأن يدمّر بولندا، من دون أن تتعرّض حدوده الغربيّة لأيّ تهديد.

والجنرالات الفرنسيّون لم يكونوا مرتبكين استراتيجيّاً فحسب، بل بدوا أيضاً عاجزين تكتيكيّاً. فكما أوضح بلوخ ومؤرّخون كثيرون لاحقون، برهنت قيادتهم عن عجز حيال تفريع المسؤوليّة، وحيال الاستجابة المرنة للتحوّلات، وتنظيم المواصلات وإدامة الاتّصالات. فحينما هاجم الألمان، لم يكن طاقم الجنرالات الفرنسيّين مُدركاً ما الذي يحصل له ومن حوله.

لكن الإعاقة الأهمّ كانت تلك السياسيّة. فالبلد بدا منقسماً على نحو عميق إلى يسار ويمين، بل متذرّراً على النحو المعهود في الحروب الأهليّة، حيث اليسار أكثر من يسار متناحر، واليمين كذلك. ففي معظم الثلاثينات، تراءى أن من المستحيل تشكيل حكومة مستقرّة. أما حكومة «الجبهة الشعبيّة» في ١٩٣٦، وهي الوحيدة التي حملت برنامجاً واضحاً وتمتّعت بأكثريّة برلمانيّة متّسقة، فكرهها اليمين بسبب مشاريعها الإصلاحيّة، في

مناخ أوروبيّ كانت الحرب الأهليّة الإسبانيّة تجذّره. لكنّه كرهها، كذلك، بسبب يهوديّة بلوم نفسه. وفي المقابل، لم تستقطب تلك الحكومةُ اليسارَ الذي مقت قلّة راديكاليّتها الاجتماعيّة وعدم إقدامها على إجراء تحويلات جذريّة. أما الشيوعيّون تحديداً، فلم يسامحوا بلوم على عدم تدخّله في إسبانيا عام ١٩٣٦، وضمناً على نجاحه في الحفاظ على حزب اشتراكيّ قويّ بعد الانشقاق الشيوعيّ في ١٩٢٠. وعلى ما يروي ديفيد بري في مساهمته التي ضمّها كتاب أعدّه مارتن ألكسندر وهيلين غراهام بعنوان «الجبهتان الشعبيّتان الفرنسيّة والإسبانيّة: منظورات مقارنة»، عصفت بأقصى اليسار الرؤيويّة الخلاصيّة التي احتقرت تواضع «الجبهة الشعبيّة»: هكذا، مثلاً، ركّزت صحيفة «لو ليبرتير» الفوضويّة على وجود «جبهة شعبيّة بين الشوارع لا السياسيّين»، وعلى أن «جبهة الشوارع» جاهزة للثورة. والحال أن عضويّة «الاتّحاد الفوضويّ» ومقروئيّة صحفه زادتا كثيراً في ١٩٣٦ بينما كانت تهبّ عواطف الثورة الأمميّة جارفةً من إسبانيا. ويدرس روبرت سوسي في «الفاشيّة الفرنسيّة: الموجة الثانية» عشرات الفرق والعُصَب اليمينيّة والميليشيّة التي نمت على هامش الحياة السياسيّة في الثلاثينات، وكانت تتنازع في ما بينها، لا سيّما في ما خصّ العلاقة بألمانيا. إلّا أن تركيزه اتّجه إلى «صليب النار»، تلك المنظّمة التي قادها الكولونيل فرانسوا دو لا روك، والتي بدأت كرابطة تجمع بين مجنّدين سابقين لتتحوّل، بعد ١٩٣٦، ومع منع تأسيس العُصب الميليشيّة، إلى حزب سياسيّ هو «الحزب الثقافيّ الفرنسيّ». ففي ١٩٣٧ تمكّن هذا الكائن الوليد من أن يزعم لنفسه أعضاءً يفوق تعدادهم البالغ ٧٠٠ ألف عضو، تعداد أعضاء حزبين عريقين هما الاشتراكيّ والشيوعيّ معاً. لكنّ هؤلاء كانوا مجرّد ظاهر مرئيّ لشبكة

فاشيّة حسنة التنظيم وجيّدة التمويل وواسعة الدعم في فرنسا ما قبل الحرب. والشبكة هذه هي التي زوّدت لاحقاً نظام فيشي قاعدته الأكثر ديناميّة. ويقدم سوسي معطياته وتقديراته تلك في سياق سجاليّ مع وجهة نظر أقدم عهداً، عبّر عنها مؤرّخون كرينيه ريمون، تزعم أن فرنسا ونزعتها الجمهوريّة المكينة عصيّتان على الفاشيّة، وأن المنظمات الفاشيّة وشبه الفاشيّة طرفيّة وضعيفة التأثير، فيما الأصول الإيديولوجيّة للفيشيّة تكمن فحسب في العواطف السلطويّة التقليديّة كما حملتها منظّمات من صنف «العمل الفرنسيّ» مصدرها النزعة المَلَكيّة الرجعيّة.

فاليسار واليمين، إذاً، كانا يعيشان حروباً أهليّة متعدّدة ينشغلان بضراوتها عن الخطر المحدق أو يتواطآن معه. أما أولئك القادة السياسيّون القلّة، وفي عدادهم ليون بلوم، الذين اقترحوا، متأخّرين، جبهة مشتركة ضد الخطر النازيّ، فاتُّهموا بمحاولة جرّ فرنسا إلى الحرب خدمةً لمصالح غيرها، كبولندا أو بريطانيا أو اليهود. وحذت الصحافة حذو الأحزاب في تفاهتها وفسادها، وهي غالباً ما موّلتها مصالح وحكومات أجنبيّة. وكان أرثر كوستلر، في كتابه الشهير «حثالة الأرض» حيث روى قصّة اعتقاله في فرنسا، قد ترك وثيقة أدبيّة وتاريخيّة رفيعة عن الانهيار المعنويّ الذي أصاب الفرنسيّين عشيّة الغزو الألمانيّ، وعن الانحطاط والصغائر التي واجهوا بها تلك اللحظة المصيريّة. فكأن تعظيم المقاومة جاء نتيجة للمدى الذي كانت بلغته اللامقاومة والتردّي والتشقّق معاً. فالكراهية التي أثارتها بدايات صعود «الجبهة الشعبيّة» كانت قويّة إلى الحدّ الذي شرع يدفع بقوى اليمين الفرنسيّ، منذ ١٩٣٤، إلى التودّد لألمانيا والمطالبة باتّباع سياسة سلميّة حيالها. وكان هذا جزءاً من اهتراء وتفسّخ عامّين لازما فرنسا حتى ١٩٣٩:

ذاك أن النزاعات التي زخرت بها الحياة العامّة والتهجّمات الشخصيّة والأحقاد العرقيّة وسموم العداء للغريب ولليهود ذهبت كلّها بعيداً جدّاً. فمثلاً، يوم تنصيب حكومة ليون بلوم في حزيران (يونيو) ١٩٣٦، ألقى كزافييه فالّات الذي صار لاحقاً أوّل من تعيّنه حكومة فيشي مفوّضاً للشؤون اليهوديّة، خطاباً في البرلمان وردت فيه العبارة التالية: «من أجل حكم هذه الأمّة الفلّاحية التي هي فرنسا، يُفضّل أن يكون لدينا شخص تنضوي أصوله، مهما كانت متواضعة، في ثنايا تربتنا، لا أن يكون تلموديّاً وطيداً». وفي حزب واحد، كالحزب الراديكاليّ، وهو مثَل غير حصريّ، تبادل القطبان السياسيّان إدوار دالادييه وإدوار هاريوت عداءً مرّاً، وفي مقابل الغضب العمّالي الحادّ كان الخوف الهلعي لدى أصحاب الشركات والرساميل الكبرى، فضلاً عن استئناف القطيعة المزمنة بين رجال الدين والجمهوريّين.

لقد بات بلوم، بتشكيله حكومة «الجبهة الشعبيّة»، أوّل اشتراكيّ وأوّل يهوديّ يحكم فرنسا، مثيراً أكثر المواقف حدّةً وتشنّجاً. فاليمين لم تتردّد بعض أصواته في الكلام عن ضرورة الاختيار بين هتلر وستالين، وبدا بلوم، لدى لاساميّي ذاك اليمين، تعبيراً عن جميع مواصفات اليهوديّ بالمعنى الذي تنطوي عليه اللاساميّة. وقد سرت مرارة جماعيّة لدى المؤسّسات الرسميّة الوطيدة كالجيش والكنيسة اللذين كان تعاونهما، قبل أربعة عقود، قد أثمر قضيّة درايفوس الشهيرة. حتى الشيوعيّون، في اليسار، وما خلا الأشهر الأولى التالية على تشكيل الحكومة، بدا لهم بلوم إصلاحيّاً بورجوازيّاً أقرب إلى عدوّ منه إلى صديق.

والراهن أن بلوم لم يكن يتبع نهجاً راديكاليّاً مقلقاً. فهو آمن بأن

الشروط التي وضعت حكومة «الجبهة الشعبيّة» في السلطة محدودة بإجراء تحسينات داخل النظام الرأسماليّ، وليس الإخلال بالنظام المذكور. لكنّ الشؤون الخارجيّة كانت العامل الضاغط الأكثر تسبيباً للانقسامات عام ١٩٣٦. فـ«الجبهة الشعبيّة» بدت استجابة ضدّيّة لنزعة التوسّع الفاشيّ أكثر منها حاملاً لبرنامج اشتراكيّ لفرنسا. وهي انطوت على اتّفاق بين أحزابها الثلاثة، الشيوعيّين والاشتراكيّين والراديكاليّين، على استبعاد التغييرات الثوريّة والاقتصار على تعزيز الديموقراطيّة في مواجهة الفاشيّة. وكرئيس حكومة في دولة ديموقراطيّة تقف وجهاً لوجه أمام هتلر، حفّت القيود الثقيلة بحركة بلوم. ذاك أن أيّة استراتيجيّة في التعامل مع ألمانيا قد تغضب نصف الفرنسيّين الخائفين من ستالين. وفعلاً بدا البلد مقسوماً بين من يريد تجنّب خطر هتلر بمسايرته ومحاباته، ومن يريد ذلك بمعونة ستالين، أو بمعونة موسوليني. وفي مناخ كهذا طرحت الحرب الأهليّة الإسبانيّة في ١٩٣٦ مشكلة على بلوم ترتّبت عليها، أكثر مما في الموضوع الاقتصاديّ، بدايات تصدّع «الجبهة الشعبيّة». فقد أذعن للراديكاليّين والضغوط البريطانيّة ممتنعاً عن تقديم الدعم للجمهوريّة الإسبانيّة فتردّت علاقته بالشيوعيّين. وكان من تناقضات السياسة السلميّة التي عبّر عنها أنْ بات من المستحيل معارضة هتلر وفي الوقت نفسه نزع السلاح. لكنْ لاح، من جهة أخرى، أن البديل الوحيد عن الدعم البريطانيّ تسوية شاملة مع هتلر وموسوليني.

والتحالف مع الشيوعيّين كان بالغ الإعضال بدوره. فبلوم باشر تقاربه معهم وهم في أوج توسّعهم، لا سيّما في أوساط الشبيبة. وهو كان في حاجة إلى أصواتهم، إلّا أنه عجز عن حملهم على تبوّء منصب وزاريّ، ما تركهم طلقاء في ممارسة النقد المتواصل للحكومة بوصفهم من يملك

«وزارة الجماهير» وشرعيّتها الثوريّة. لقد كان الحزب الشيوعيّ أكثر عناصر الائتلاف نموّاً سريعاً، ما أضاف جرعة خوف إضافيّة إلى الخائفين من بلوم. فهم رأوه، عن غير وجه حقّ، أسير الشيوعيّين الذين كانوا يوجهون سهامهم إليه. وفي حزيران ١٩٣٧، ولأسباب تتّصل بالسياسة الخارجيّة أساساً، استقال بلوم. وإذ انهارت تلك التجربة، تشكّلت ثلاث حكومات بين ذاك التاريخ وقيام حكومة بيتان في حزيران ١٩٤٠، إحداها شكّلها بلوم نفسه في آذار (مارس) ١٩٣٨ فعمّرت أقل من شهر واحد.

وقصارى القول أن تجربة «الجبهة الشعبية» بقدر ما عكست تناقضات فرنسا الداخليّة كانت تعبيراً عن استحالة الحاكميّة في ظلّ هذه التناقضات التي زادتها الظروف الأوروبيّة استعاراً.

وكما يوضح يوجين فيبر، في كتابه «سنوات الفراغ: فرنسا في الثلاثينات»، فإن ذاك العقد كان مترعاً بموضوعة الانحدار والانحسار الوطنيّين. فمع أنهم هزموا الألمان في الحرب العالميّة الأولى وكانوا سادة أوروبا القارّيّة غير المنازَعين في العشرينات، رأى الفرنسيّون إلى أنفسهم بوصفهم أسرى تفسّخ مديد لا يعوّضه انتصار حربيّ. وفي أوائل الثلاثينات بدأ انتصارهم على ألمانيا يفقد كل زخم فيما راحت أواسط ذاك العقد تسجّل تناقصاً في عدد السكّان بنتيجة تفوّق نسب الوفيات على نسب الولادات. قبل ذلك، وفي ما بين ١٩٠٠ و١٩٣٩، لم تتعدّ الزيادة الإجماليّة في السكّان نسبة الـ٣ في المئة، حصل معظمها لا بسبب التناسل الطبيعيّ بل تبعاً للهجرة الجديدة التي عرفتها العشرينات، خصوصاً من إيطاليا وبولندا. فلولا هذه الهجرة لكان السكّان الفرنسيّون مرشّحين للانخفاض في وقت أسبق وبنسبة أكبر، وهذا فيما كان سكّان معظم بلدان

القارّة الأوروبيّة يزدادون بنسب ملحوظة. وكان من نتائج تراجع نسب الولادات الفرنسيّة، خلال ١٩١٤ ـ ١٩١٨، أن شهد التطوّع في المؤسّسة العسكريّة، أواسط الثلاثينات، انخفاضاً حادّاً. ومن هنا ظهر هذا الميل الذي استولى على المخطّطين العسكريّين ودعاة السلام الباسيفيّين سواء بسواء إلى الاعتقاد بأن فرنسا لن يكون في وسعها خوض حرب أخرى.

وكان لانحسار ديموغرافيّ كهذا قياساً بما كانت تستعرضه بلدان سلطويّة الحكم في جوار فرنسا من طاقة قتاليّة وقوميّة، أن فاقم المزاج الانهزاميّ. لكنّ هذا لم يحمل على توقّع الهزيمة لفرنسا بدليل أن جنرالات هتلر الأكثر تشاؤماً لم يساورهم، أقلّه حتى ١٩٣٨، أن يكون خصمهم على الضعف الذي أبداه. وهذا المزاج الفرنسيّ هو الذي كمن وراء اتّفاقيّة ميونيخ في ١٩٣٨ فيما ظهر لاحقاً أن جزءاً أساسيّاً من صحافة فرنسا اليوميّة والأسبوعيّة كانت قد اشترته السفارتان الألمانيّة والإيطاليّة، وأن نسبة الرجال غير الصالحين للخدمة العسكريّة بلغت في ذاك العام ٣٣ في المئة قياساً بـ١٧ في المئة في ألمانيا، وأن الجنرال موريس ـ غوستاف جميلان حين وقّع تعهّد فرنسا العسكريّ حيال بولندا عام ١٩٣٩ كان غير جدّيّ في تعهّده مهاجمة ألمانيا إذا ما غزت بولندا.

والسبب الآخر للإمعان في التمجيد اللاحق للمقاومة أن التحرير نفسه ما كان ليتحقّق لولا الجهد الحربيّ الأنغلو أميركيّ، وهو ما فاقم الشعور الفرنسيّ بالعار والقصور. وهذا ما تعرّض للقلب العكسيّ لاحقاً، فجُعلت المقاومة تلك موديلاً للمقاومات ومعياراً تُمتحن عليه وتُقاس به. وهو جميعاً كان من أفعال السعي الإيديولوجيّ الذي ظلّ طويلاً ينتظر أحكاماً، لا

تني تتتالى، أقلّ هوى وأشدّ اعتماداً على الأرشيفات والشهادات والمقارنات الفعليّة والموثّقة.

فالكتّاب الفرنسيّون، في تعاطيهم مع المقاومة، انقسموا دائماً تبعاً لخطوط حزبيّة وعقائديّة، فكان كلّ طرف منهم يعمّم سرداً أقرب إلى الأسطورة منه إلى الرواية التاريخيّة. هكذا، وكما يبيّن هنري روسّو في «عقدة فيشي: التاريخ والذاكرة في فرنسا منذ ١٩٤٤»، دافع طرف عن مقاومة تمجّد أمّة نهضت في وجه الاضطهاد الألمانيّ بعد فترة عابرة جدّاً من الحيرة والالتباس. وحسب ذاك السرد، الذي تشارك فيه الديغوليّون والشيوعيّون، لم تكن حكومة فيشي والمتعاونون في باريس غير حفنة من الرجعيّين أو الخونة، من دون أن يمتلكوا جذوراً في تاريخ البلد وتقاليده. أما الخرافة الثانية فاخترعها الفيشيّون أنفسهم، ثم أشاعها عدد من الكتّاب والسياسيّين، ومفادها أن حكومة فيشي كانت «ترس» فرنسا، ومحاولة نبيلة لحماية الأمّة من كارثة كالتي حلّت ببولندا، ولاستعادة النظام الثقافيّ الذي هزّته انشقاقات الثلاثينات. وعلى النحو هذا وجد أنصار حكومة فيشي ما يبرّر لهم إصرارهم على أنّهم، هم أيضاً، قاتلوا، بطريقتهم، الألمان.

والحقّ أن مشكلة فرنسا تلك اتّصلت بتاريخها على نحو لا فكاك منه. ذاك أن مسألة فيشي وظهورها لم تنفصل خلفيّاتها عن ثقافة سياسيّة حادّة ومتطرّفة في انحيازاتها، منذ ثورة ١٧٨٩ مروراً بقضيّة درايفوس ووصولاً إلى ثلاثينات «الجبهة الشعبيّة» والتوتّر اليمينيّ المحتقن.

لكنْ لماذا انفتح، في مطالع السبعينات، النقاش عن سنوات الاحتلال؟ ذاك أن تظاهرات أيار (مايو) ١٩٦٨ وقمعها، حسب هنري روسّو، هزّت اليقينيّات التي تتعدّى السياسة إلى التاريخ والثقافة، كما شجّعت المنشقّين

الشبّان على التعبير الناريّ عن رغباتهم. وكان للمساجلة التي أحاطت برفض التلفزيون الفرنسيّ عرض عمل مارسيل أوفُلس «الأسى والشفقة»، عام ١٩٧١، أن أشعل الفضول الذي شاءت الحكومة أن تطفئه. وأهمّ من هذا جميعاً أن جيلاً جديداً من الشبيبة بدأ يسأل آباءه أسئلة محرجة عمّا فعلوه في الحرب.

قبل ذلك فعل الآباء الكثير لطمس الحقائق وطمس النقاش حولها. ومثلهم كان دور الدولة الفرنسيّة كبيراً جدّاً في تصنيع الذاكرة بما يلائمها، بحيث يناط بالعموميّات القوميّة القفز فوق التفاصيل الفعليّة. من ذلك، مثلاً، أن الجنرال ديغول، إبّان رئاسته، أنشأ يومين احتفاليّين لإعادة دفن بطل المقاومة جان مولان في البانثيون في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤. ويقدّم روسّو مادّة غنيّة عن العراضات العسكريّة، والوفود التي روعيت فيها التوازنات بدقّة، وخطبة أندريه مالرو التي تميّزت بها المناسبة، كما يولي عناية خاصّة للأفلام والتلفزيون مما كان، من دون شكّ، أهمّ بكثير من التاريخ المدرسيّ لجهة التأثير في تصوّر الماضي وفي تشكيله.

ويميّز روسّو أربع مراحل في مسار هذه العمليّة التي كادت تنتهي، قبل أن تنفجر، إلى إجماع زائف، ولو من موقعين وبلغتين:

الأولى، زمن «الحزن غير المكتمل»، حينما لم تتوافر طريقة مقنعة للاحتفال بالتحرير الذي كان، في حقيقته، هزيمة لقطاعات أساسيّة من النخبة الفرنسيّة، ولتكريم الموتى الذين سقطوا في ما يشبه حرباً أهليّة. هكذا لم يوجد، أثناء الحرب العالميّة الثانية، ما يعادل يوم الهدنة عام ١٩١٨، آخر سنوات الحرب العالميّة الأولى، والذي أمكن جميع الفرنسيّين أن يتّفقوا على معناه.

أما المرحلة الثانية، بين ١٩٥٤ و١٩٧١، فشهدت اتّفاقاً ضمنيّاً ومداوراً على تجاهل تلك النزاعات مصحوباً بقدر من شعور بالمرارة. فأنصار فيشي جرى تلطيف صورتهم من خلال نظرية «الترس» الذي بموجبه «أنقذ» المارشال بيتان الفرنسيّين من الأسوأ. وأمّا الديغوليّون والشيوعيّون فتشاركوا في «شرف مُختَرَع» يرتكز على ذاكرة رسميّة لفرنسا تقول بالتزامها الكامل والمطلق بالتحرير، مع خلافات في تأويله، لا سيّما ما خصّ مصادر إنتاج «الأبطال». وما صحّ في فرنسا عموماً، لناحية التورّط في التعاون مع العدوّ، يصحّ خصوصاً في الحزب الشيوعيّ الذي دان الحرب عام ١٩٣٩، من موقع «الانهزاميّة الثوريّة»، بوصفها مهمّة رأسماليّة، قبل أن يغيّر موقفه، بين ليلة وضحاها، مع غزو هتلر روسيا، ليؤدّي دوراً ناشطاً في المقاومة الوطنيّة المناهضة للفاشيّة، لا بل يدّعي احتكار البطولة بوصفه «حزب المقتولين بالرصاص» (le parti des fusille's)، فضلاً عن البطولات التي استعارها من انتصار الجيش الأحمر وخصّ نفسه بحصّة منها. وبنسيانه تأييده المبكر لمعاهدة مولوتوف - ريبنتروب، أصبح الحزب القوّة الأساسيّة وراء تصفيات الحساب الثأريّة مع متعاونين فعليّين أو وهميّين. وكان «التطهير» 'l'epuration'، كما سمّي، نشاطاً عديم الطهر، إذ أُخضعت القيم الأخلاقيّة لـ «العدالة الثوريّة» التي لم يكن أغلبها عدالةً، بل أفعال انتقام من مواطنين كثيرين ضُبطوا في أوضاع غامضة وملتبسة. وكان تصنيف التعاون قاسياً وشاملاً يعبر الحيّز الشخصيّ إلى العامّ والسياسيّ، ويفسح في المجال لوشايات على الجيران والأصدقاء بعضها مفتعل أو مبالغ فيه، بما يدلّ إلى حجم التطلّب الفرنسيّ لنوع من التطهّر الذاتيّ.

وهو جميعاً ما حرّك الضمير الثقافيّ، فكان الأديب الكاثوليكيّ فرانسوا

مورياك من أوّل الذين دانوا حملة «التطهير» هذه، تلاه ألبير كامو، الأديب الشيوعيّ سابقاً والمقاوم من موقعه كرئيس تحرير لإحدى صحف المقاومة، جريدة «كومبات». بيد أن تحوّل كامو لم يكن بسيطاً ولا بسيط الدلالات والمعاني الفرنسيّة. ففي سجال بينه وبين مورياك بعد التحرير، حول المتعاونين ومعاقبتهم، جادل مورياك، الذي قاتل في المقاومة وكانت له مساهمة أكبر من مساهمة كامو، مدافعاً عن اللين المطلوب من المحاكم التي شُكّلت لمحاكمتهم. أما مساجِلُه، صاحب الافتتاحيات الناريّة ضد الغزاة والمتعاونين معهم، فرفض العفو ولم يمانع في التخلّص من بعض الجسد الحيّ لفرنسا في سبيل إنقاذ روحها. وفقط في ١٩٤٦ اعتنق كامو موقف مورياك، وغدا يدين عقوبة الإعدام وسائر حملة الثأر والانتقام.

إلا أنّه قرابة ١٩٧١، ابتدأت مرحلة أخرى «انكسرت المرآة» فيها، فشرعت التأويلات الرسميّة تتعرّض للمساءلة. وأخيراً، اختفت التحريمات القديمة وظهر علناً حجم الهوس بفيشي وبالتعاون مع الألمان ممّا استولى على الفرنسيّين، حاملاً روسّو على تسمية الظاهرة في مجملها «عقدة فيشي».

وفي سياق التحوّلات هذه، كان كلاوس باربي، رئيس الغستابو في مدينة ليون، أوّل من يُدان. فهو من يُعتقَد أن التعذيب الذي أنزله بجون مولان، لدى استجوابه، كان ما أودى به، علماً بأن بول توفييه، الرجل الدمويّ الذي ساعد الألمان جاهداً لقمع المقاومة، كان، في ١٩٧٣، أوّل من تعرّض للاتّهام. وقد استثيرت مشاعر حادّة في موازاة انفجار قضيّة توفييه ارتبطت بسياسات راهنة حينذاك. ذاك أن ما لفت النظر إليه كان عفواً أصدره الرئيس جورج بومبيدو، ثم شاع أن توفييه اختفى لسنوات في أديرة ومؤسّسات دينيّة بعدما أعانه على اختفائه أصوليّون كاثوليك.

وفي النهاية حوكم وحُكم بعض كبار رسميّي فيشي جرّاء مشاركتهم في ترحيل اللاجئين من يهود أوروبا إلى معسكرات الموت، فشملت (حتى ١٩٩١) الرئيس السابق للبوليس الفرنسيّ رينيه بوسكيه، ونائبه في باريس جون ليغويي، وموريس بابون، الأمين العام السابق لشرطة مدينة بوردو في ظلّ الاحتلال الألمانيّ لها، والذي تولّى منصباً وزارياً وعدداً من المناصب المهمّة في عهد ديغول، ثم وزارة الخزانة في عهد فاليري جيسكار ديستان في السبعينات. وقد أثارت محاكمة بابون عدداً من الديغوليين الذين كانوا من قادة المقاومة فشهدوا لصالحه واعتبروا التهم الموجّهة إليه تعبيراً عن «مازوشيّة وطنيّة» لدى شعبهم.

وفي كتابها «الهولوكوست: الفرنسيّون واليهود»، تُظهر سوزان زوكّوتّي أنّ حكومة فيشي منذ بداياتها الاولى كانت شوفينيّة ومناهضة للسامية على نحو صريح. فبين أمور أخرى أعادت تعريف «اليهوديّ» ليغطّي كلّ من له جدّان يهوديّان وزوج (أو زوجة) يهوديّ، وهو ما كان أشدّ تضييقاً من ذاك الذي طبّقه الألمان، وقد وضعته سلطات فيشي متبرّعة من دون طلب ألمانيّ. وفي ٢ حزيران ١٩٤١ صيغت وضعيّة أخرى لليهود، أمعنت في تطبيق معيار اليهوديّة والقيود التي تترتّب عليها، وهذا أيضاً كان نتاج مبادرة فرنسيّة لم يسبقها ضغط أو مثال ألمانيّ. وتوفي في معسكرات التجميع التي أقامتها ثلاثة آلاف يهوديّ أجنبيّ من جرّاء سوء التغذية والأمراض، ثم جُعلت مصدراً لإمداد الألمان بضحايا متواصلين للمحرقة. وهذا كلّه لم يُثر أيّة معارضة. فباستثناء كاهن عاديّ واحد، لم يتفوّه أيّ مرجع دينيّ بما يوحي الاعتراض، على ما تذكر زوكّوتّي.

فالقوانين الكثيرة التي أصدرها فيشي، من دون أيّ ضغط ألمانيّ، والتي

تميّز ضدّ اليهود، سهّلت، للغستابو النازيّ، بطبيعة الحال، أمر اضطهادهم. وحسب عرض ميشال مارّوس وروبرت باكستون في كتابهما «فرنسا الفيشيّة واليهود»، فإنّه خلال الأسبوع الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٠، استثنت قوانين فيشي اليهود الفرنسيّين من عدد من المهن، بما فيها التعليم والصحافة واحتلال منصب ضابط في الجيش أو موقع أعلى في الوظائف. وحُرم اليهود الفرنسيّون من جنسيّاتهم كما سُمح لمديري الشرطة بنقل اليهود الأجانب واللاجئين إلى فرنسا إلى معسكرات تجميع. وفي حزيران ١٩٤١ طالبت حكومة فيشي اليهود بالتسجيل لدى البوليس، ثم في تموز (يوليو) ١٩٤٢ طوّق البوليس ١٢٨٨٤ شخصاً منهم في باريس واعتقل سبعة آلاف ونقلهم إلى ملعب رياضي قضوا خمسة أيام فيه من دون طعام أو ماء أو مراحيض ومغاسل. وكل هؤلاء تقريباً قضوا في أوشويتز، كما اعتُقل سبعة آلاف آخرين ورُحّلوا في آب (أغسطس) ١٩٤٢ من المنطقة غير المحتلّة بأوامر من رئيس الحكومة بيار لافال. والكثيرون من ضحايا لافال كانوا أطفالاً، علماً أن الألمان كانوا حدّدوا مواصفات تقضي بأن يكون المرحّلون راشدين أقوياء البنية. كذلك نُهبت ممتلكات اليهود، وحينما استكمل الألمان احتلال فرنسا أواخر ١٩٤٢، سُلّم أسرى الحرب في فرنسا الجنوبيّة إلى الألمان. وبصورة متواصلة كان اليهود يرسَلون إلى أوشويتز بمعدل قطار أو قطارين في الشهر.

وبلغت قسوة فيشي أن هرب ما بين ١٠ و١٥ ألف يهوديّ أجنبيّ من المنطقة غير المحتلّة التي تسيطر عليها إلى تلك الأجزاء من فرنسا التي تحتلّها إيطاليا، حيث وفّر لهم نظام موسوليني درجة من الحماية. لا بل إنّ هناك، لا سيّما مع تحوّل القمع من اليهود غير الفرنسيّين إلى اليهود

الفرنسيّين، كهنةً كاثوليكاً بارزين دانوا سياسات فيشي اليهوديّة. إلّا أنّ هذه المواقف راحت تقلّ بالتدريج، فلم يستقلْ أحد من حكومة فيشي احتجاجاً. وبدورها، كانت القطارات إلى أوشويتز تغادر في الأوقات المحدّدة لها حتّى إنّ المقاومين الشيوعيّين الذين سيطروا على حركة خطوط الحديد وشبكاتها لم يفعلوا شيئاً لمنع ذلك.

فقد مرّت السياسة اليهوديّة لحكومة فيشي في طورين متكاملين: في الأوّل، كان التخلّص من اليهود غير الفرنسيّين يتمّ بعزلهم واستبعادهم، وفي الثاني، نُزعت فرنسيّة اليهود الفرنسيّين عنهم، من خلال دفعهم خارج الجماعة الوطنيّة ثم حرمانهم الجنسيّة وبعدها الممتلكات وفرص العمل، تمهيداً لتسليمهم إلى الألمان.

صحيح أن اليهود الفرنسيّين عانوا أقلّ مما عاناه يهود معظم البلدان الأوروبيّة المحتلّة، لا في الشرق كبولندا أو هنغاريا أو أوكرانيا أو كرواتيا، ومنهم استقت المحرقة معظم محروقيها، بل أيضاً من الغرب الأوروبيّ إذ قضى ٧٥ في المئة من يهود هولندا و٤٠ في المئة من يهود بلجيكا مقابل ٢٥ في المئة من يهود فرنسا أو ٨٠ ألف شخص. لكن ما لا شك فيه انه كان في وسع لافال إنقاذ الكثيرين لو لم يقم بتطويقهم وتسليمهم بغية تحسين علاقاته بالألمان، وهو ما تراءى له أنه يضمن سيادة الدولة الفرنسيّة التي ما لبث أن تبيّن أنها عبث محض. لكن بالقياس إلى التاريخ الفرنسيّ الذي ساوت ثورته، للمرّة الأولى في التاريخ، بين اليهود وسائر المواطنين، يبقى أن ما تعرّض له هؤلاء فضيحة مطنطنة للأمّة والدولة الفرنسيّتين سواء بسواء، أو مصغّر حرب أهليّة لم يتسنّ خوضها لأنّ أحد طرفيها مهيض الجناح.

وفي هذه الحرب كان مواطنون فرنسيّون، بعضهم انقلب لاحقاً إلى

مقاومين، يتواطأون على مواطنين آخرين، فضلاً عن يهود غير فرنسيّين. أبعد من هذا في دلالته على الانشقاق الفرنسيّ أن ذهاب فيشي بعيداً في مراضاة الألمان على حساب اليهود الفرنسيّين، كشف عن هشاشة غير مسبوقة آل إليها نسيج «الأمّة» الفرنسيّة ووحدتها، ما أتاح ظهور الأصوات المتعاونة «إنقاذاً للدولة الفرنسيّة» على حساب الأمّة تلك. وكان انشطار كهذا بين «الأمّة» و«الدولة»، أو بين صورتيهما، يرقى إلى تصدّع عميق يضرب الدولة ـ الأمّة التي شكّلت أحد النماذج الرئيسة للدولة ـ الأمّة الأوروبيّة. وقد اتّخذت نظرية حماية الدولة ولو عبر التضحية بالأمّة ووحدتها أشكالاً عملانيّة وفنيّة وجهازيّة ربّما كان أبعدها دلالة التفاهم حول صلاحيّات جهازي البوليس الألمانيّ والفرنسيّ برئاسة رينيه بوسكيه. فحسب الاتّفاق هذا، يتولّى الفرنسيّون تطويق اليهود لحساب الألمان، فيما يوافق النازيّون، في المقابل، على الاعتراف بـ«يد طليقة» للبوليس الفرنسيّ في «بضع مناطق... لا تؤثّر مباشرة على الأمن الألمانيّ». ووفقط في صيف ١٩٤٣ بدأت قبضة فيشي تتراخى وبدأت الشرطة الفرنسيّة، بدورها، تتراخى في تطويق اليهود واعتقالهم لنقلهم إلى معسكرات الموت شرقاً.

في المقابل، بات يبدو اليوم جليّاً أن الذين شاركوا في التصدّي المسلّح للألمان إثر احتلالهم ثلثي فرنسا، قبل أن يحتلّوها كلّها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢، ردّاً على إنزال الحلفاء في شمال أفريقيا، لم تكن تجمع بينهم نظريّة وطنيّة مناهضة وموازية لتلك التي رفعها الفيشيّون. فهم، كما يصفهم باكستون، مجموعة متنافرة من إيديولوجيّين وموظّفين في أعلى الهرم الوظيفيّ ورجال أعمال وقادة عسكريّين مهزومين وأعيان محليّين، ليسوا بالضرورة شعبيّين، وقبضة من قادة نقابيّين معروفين بمناهضتهم الشيوعيّة.

ولئن كانت النخبة، بالمعنى العريض والبالغ العموميّة للكلمة، مَن استجاب للمقاومة، إن لم يكن من أطلقها، في المنطقة المحتلّة، تبعاً لما مثّله الوجود المباشر للجيش الألمانيّ، ففي منطقة فيشي تمكّن الماريشال بيتان من تحييد معظم النخبة ومن استمالة بعضها غير القليل، لا سيّما في البيئتين البيروقراطيّة ـ الإداريّة والاقتصاديّة. ولم يكن الخطر وحده ما واجهه المقاومون الأوائل هناك، بل شبكة من الضغوط الثقافيّة وغير الثقافيّة يتصدّرها التوقير لبيتان، والخوف من تكرار النزف الدمويّ الهائل الذي عرفته سنوات الحرب العالميّة الأولى هناك، وخشية الفوضى الداخليّة، والنفور من التجربة السياسيّة التي عرفتها الجمهورية الثالثة. لهذا فإن كثيرين من المقاومين الأوائل في منطقة فيشي أتوا من بيئات هامشيّة نسبيّاً، أو مهمّشة، زادتها الحكومة المتعاونة تهميشاً، كاليهود والماسونيّين والقادة النقابيّين وأساتذة مدارس ذوي عواطف يساريّة.

وقد وضع روديريك كيدوارد كتاباً عنونه «المقاومة في فرنسا الفيشيّة: دراسة في الأفكار والحوافز في الإقليم الجنوبيّ، ١٩٤٠ ـ ٤٢» هو ليس تأريخاً للمقاومة المبكرة بقدر ما هو تفحّص للأسباب التي دفعت إليها في المناطق غير المحتلّة رسميّاً التي حكمها فيشي، وللطرق التي سُلكت وصولاً إلى تلك المقاومة. وفي تركيزه على أفرادها يعتمد كيدوارد أساساً على الصحافة والمذكّرات كما على المقابلات. والقصّة التي يرويها تكاد تكون مألوفة جدّاً: فهناك بضعة أشخاص كانوا لسنوات إمّا معادين لألمانيا أو معادين للنازيّة، ومعارضين لسياسات الممالأة لبرلين. وكثيرون من هؤلاء كانوا كهنة أو مطارنة، كرجل الدين المسنّ في تولوز، سالييج، وآخرون كانوا ديموقراطيّين مسيحيّين، وبعض ثالث، كهنري فريناي، كانوا

عسكريّين. لا بل إن بعضهم تبعوا الإيديولوجيّ الملكيّ واليمينيّ شارل موراس، ثمّ ساءهم ما اعتبروه انقلاب بطلهم نحو ممالأة الألمان بعدما قضى عمراً يحبّر كتابات مناهضة لهم. ومعظم هؤلاء تصرّفوا كوطنيّين، رافضين الإقرار بانتصار ألمانيا المذلّ وبسيطرتها على عاصمتهم باريس. لكن هؤلاء في أغلبهم حافظوا على موقف حياديّ حيال فيشي وبعضهم ظلّ، حتى أواسط ١٩٤١، يراهن على وطنيّة بيتان. من هؤلاء مثلاً مؤسّس ورئيس تحرير مجلة «إسبري» الكاثوليكيّة، إيمانويل مونييه، الذي ظنّ أن توافق بيتان مع بعض طروحاتهم الإيديولوجيّة قد يثمر شيئاً إيجابيّاً ينجم عن «ثورته الوطنيّة». لكن الأمل، بطبيعة الحال، خاب.

وآثرت البيتانيّة، من موقعها، استئناف المعركة بالإفادة من العامل الألمانيّ، في ألمانيا أولاً ثم في فرنسا نفسها. أما الهدف فمعاقبة أولئك الذين، في عهد حكومة «الجبهة الشعبيّة»، أخافوا الطبقات المالكة، ولو أنهم فعلياً لم يؤذوها. فإذا صحّ أن الجمهوريّة الثالثة تميّزت بـ«نهاية الأعيان» التقليديّين، أي ملاّكي الأرض وبورجوازيّي الأرياف، فإن فيشي كان ارتدادهم الثأريّ، ومن ثمّ أكبر الثورات المضادّة الفرنسيّة، وكان بيتان، بالتالي، رمزاً للتكفير عن خطايا الجمهوريّة. وفي المعنى هذا حقّقت فيشي، أقلّه في السنوات الأولى للحرب، نجاحاً واضحاً عكس نفسه على شكل المقاومة وقدراتها وتفاوت تركيبها.

فيجوز القول، تالياً، إن نزاع الفرنسيّين والألمان عشية الحرب العالميّة الثانية وأثناءها لم يكن مجرّد نزاع بين أمّتين، كما كانت الحال في ١٨٧١ حيث بقي كوميون باريس «الطبقيّ» هامشيّاً بقياس الحرب «القوميّة». لقد كانت مواجهة الأربعينات، أيضاً وأساساً، نزاعاً ارتسمت حدوده داخل

فرنسا نفسها أكثر مما ارتسمت بينها وبين البلد العدوّ. فقد اعتبر اليمين الفرنسيّ ان انحدار وطنه وتفوّق ألمانيا أمر حتميّ، وهو شعور لاح مبكراً في كتابات إيديولوجيّيه الشعبويّين، كموريس بارّس وشارل مورّاس، منذ ما قبل ١٩١٤، بل منذ قضيّة درايفوس. ولم يكن قليل الدلالة أن مورّاس حين حوكم، بعد التحرير، وحُكم بالسجن، تبعاً لثبوت تعاونه مع العدوّ، صرخ في المحكمة فيما كان يُنقل إلى الزنزانة: «هذا هو الثأر لدرايفوس».

وقد جاءت انتصارات هتلر، من ناحيتها، تصلّب ذاك العداء القديم لدى اليمين الفرنسيّ حيال الثورة الفرنسيّة: صحيح أن المَلكيّين والنقابيّين السابقين والبورجوازيّين الكبار والتكنوقراط والصحافيّين والموظّفين الذين شكّلوا تحالفاً غريباً من حول بيتان لم يكونوا بالضرورة مؤيّدين للنازيّة كإيديولوجيا عرقيّة وكأداة في التنظيم السياسيّ والثقافيّ، بيد أنهم كانوا يقصدون حقّاً ما قالوه حين أعلنوا تفضيلهم هتلر على بلوم.

والراسخ أن فيشي بدأ مثالاً عن الحاجة الفرنسيّة التقليديّة إلى «النظام»، وهو تحديداً ما يفسّر لماذا وُلدت شعبيّة التأييد وجماهيريّته، مثلما يفسّر سبب عدم نشأة المقاومة فور اكتساح الجيش الألمانيّ الخطوط الفرنسيّة. فالمواطنون التفّوا، على نطاق واسع، حول بيتان، وقد أدركه الهرم مع الحرب الثانية، إذ وعد بإنقاذ فرنسا وتعزيز مؤسّساتها الرسميّة والثقافيّة. هكذا هلّلت أكثريّة من الفرنسيّين له وتقبّلت تجاوزاته على الحقوق الفرديّة وإجراءات قمعه الثقافيّ. ولم تقصّر البيتانيّة منذ بداية الحرب الثانية في مخاطبة الحساسيّات الرجعيّة والكاثوليكيّة على أنواعها. فالتحوّل الديموغرافيّ وانحسار الولادات، مثلاً، شكّلا ذريعتها للعزف على أوتار العائلة والأمومة المقدّستين حيث أُكّد على الأولى كواجب قوميّ، وهو ما

عزّزه صدور قانون في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٤٢ يجعل الإعدام عقوبة الإجهاض، وفي كانون الأوّل من العام نفسه، مُرّر قانون آخر ضدّ الزنى، مع عقوبات خاصّة تطال نساء سجناء الحرب، فيما رُفّع عيد الأمّ إلى يوم وطنيّ. كما أبدى فيشي اهتماماً بالهندسة الثقافيّة والبيولوجيّة ووعد بتحسين نوعيّة «الإنسان المتمدّن».

وفي الجانب الآخر كان هناك الشيوعيّون. فما بين سقوط فرنسا والغزو الألمانيّ لروسيا، تعاظمت حدّة نقدهم لحكومة فيشي التي اعتبروها تجسيماً للإكليركيّة والرجعيّة الإيديولوجيّة والطبقيّة، وهي كانت بدورها تمضي في اضطهادهم. لكنْ فقط بعد مهاجمة الاتّحاد السوفياتيّ، كفّ الشيوعيّون عن إدانة الحرب نفسها كصراع بين إمبرياليّين تتبادل فيها بريطانيا وألمانيا دور الأشرار.

هكذا استغرق الدمج بين الوطنيّة اليمينيّة، المتفهّمة إلى حدّ ما لفيشي، وبين معاداة فيشي الإيديولوجيّة والطبقيّة التي تحوّلت إلى موقف وطنيّ، بعض الوقت. وفي هذه الغضون بقيت المقاومة أقرب إلى خيار فرديّ: فأحزاب ما قبل الحرب ونقاباتها حلّتها حكومة فيشي، لا بل كفّت عن الوجود. حتى الحزب الشيوعيّ، المحرج بالمعاهدة النازيّة ـ السوفياتيّة والذي يقيم قائده موريس توريز في موسكو، بدا فاقداً كلّ تماسك حتى إنّه سمح للأمناء العامّين في المناطق بأن يبادروا هم أنفسهم تبعاً لما يرتأونه.

ويبيّن كيدوارد التنوّع الاستثنائيّ للمقاومين الأوائل. ففي الفترة التي تلت الوقوع على ديغول، أواخر ١٩٤٢، بوصفه القائد الرمز لمقاومة مناطق فيشي، أظهرت المقاومة بطولات وتكبّدت ضحايا هائلة، لكنّها أيضاً، ومع أزوف التحرير، كانت صفوفها تعجّ بالانتهازيّين والوصوليّين من كلّ نوع،

وما لبثت أن قتلت إعداماً آلافاً من الفرنسيّين لم يكونوا كلّهم متعاونين. وكان العثور على ديغول رمزاً مشتركاً يعوّض عن فقدان اللحمة الجامعة بين المقاومين بقدر ما يزيد في استبعاد تلك اللحمة ويقلّل الحاجة إليها.

فالتباين بين مقاومتي المناطق المحتلّة ومنطقة فيشي كان قد انضاف إلى التباين بين مقاومة الداخل ومقاومة الخارج كما ابتدأها ديغول. وبالضبط لأن المقاومة لم تكن مرّة موحّدة، فهذا ما أدّى دوره البارز في الحؤول دون صدور رواية مرجعيّة واحدة عنها، في مقابل شيوع الإجماع الفولكلوريّ حولها.

ولم تكن أكثريّة الفرنسيّين، من ناحية أخرى، مؤيّدة للمقاومة، والعكس أصحّ. فالجمهوريّة الثالثة عاشت، في ما بين الحربين، في أزمة متواصلة قبل أن تضع الهزيمة في ١٩٤٠ حدّاً نهائيّاً لها. وقياساً بيوغوسلافيا ومقاومتها، جاءت المقاومة الفرنسيّة متأخّرة زمناً وأصغر حجماً وأقلّ فعالية بلا قياس. لا يغيّر في هذا توحيد جان مولان لمعظم فصائلها المتناثرة في ١٩٤٣، عشيّة اعتقاله وموته تحت التعذيب. وهذا مع العلم بأن يوغوسلافيا كانت هي الأخرى مجزّأة قبل الحرب، كما وجد في كرواتيا بعض أشدّ المتعاونين مع هتلر حماسة. بيد أنّ سبب الفارق بين المقاومتين أنّ تلك اليوغوسلافيّة استندت إلى قواعد تنظيميّة صلبة أعوزت زميلتها الفرنسيّة: فمن الجيش النظاميّ أقام الجنرال درازا ميهايلوفيتش قوّاته المقاومة التي عُرفت بـ«الشتنِكس»، ومن الحزب الشيوعيّ شكّل جوزيب بروز تيتو مقاومته التي عُرفت بـ«الأنصار». وقد أعطت هاتان البُنيتان المرصوصتان المقاومة اليوغوسلافيّة مضموناً لم تحظ به معظم الحركات المماثلة، لا سيّما الفرنسيّ منها. فهذه الأخيرة إنما افتقرت إلى البنى المؤسسيّة لأن الجيش، على رغم محاولات قبضة من ضبّاطه، تمسك بالنظام والتراتُب في مرحلة من القلق

والضياع. وبدوره، عمل النظام والتراتب هذان على ربطه بقرار الماريشال بيتان، وهو بطل الحرب العالميّة الأولى وتحديداً معركة فردان في ١٩١٦، القاضي بإبقاء فرنسا خارج الحرب. وأمّا الحزب الشيوعيّ فلم يكن جاهزاً في ١٩٤٠، جزئيّاً بسبب المعاهدة النازيّة ـ السوفياتيّة عام ١٩٣٩، وجزئيّاً لأن سلطات الجمهوريّة الثالثة، ثم حكومة فيشي، اعتقلت قيادته وشتّتتها، فضلاً عن أن الخطّ الرسميّ للحزب وجّه نيرانه آنذاك إلى فيشي أكثر مما إلى الألمان، على عكس معظم قوى المقاومة، وخصوصاً إلى البريطانيّين والديغوليّين ممن اتّهمهم بإطالة «حرب إمبرياليّة» لا فائدة منها.

لقد طغى التفاوت على اصطفاف الفرنسيّين حيال المقاومة وحيال الاحتلال. ذاك أن قطاعات ثقافيّة عريضة استفادت منه في مقابل قطاعات دفعت ثمنه. فأصحاب الدكاكين والفلّاحون وكبار البيزنس جنوا مكاسب شتّى، ولو أنّها غير متكافئة. ولئن تمكّن صناعيّون فرنسيّون من أن ينتجوا موادّ للاستهلاك الألمانيّ، فقد وسعهم تبرير ذلك الشكل من التعاون الاقتصاديّ بتوفير العمالة للعمّال الفرنسيّين، وبعد ١٩٤٣ بإنقاذهم من العمل الإكراهيّ في مصانع الحرب الألمانيّة. وعلى العموم استحسن الصناعيّون الفرنسيّون عداء حكومة فيشي للنقابات بعد تجربتهم مع حكومة «الجبهة الشعبيّة»، بينما انشدّ الكثيرون من الكاثوليك والفلّاحين إلى «الثورة القوميّة» لفيشي. وفي المقابل، وعلى ما برهن رتشارد كوب في كتابه «فرنسيّون وألمان، ألمان وفرنسيّون»، أصاب الاحتلال بأضراره فئات تصدّرها عمّال المدن المأجورون، وكان لعمّال سكك الحديد وعمّال المناجم وأساتذة المدارس واليسار الكاثوليكيّ حصة ملحوظة جدّاً في المقاومة.

وتنوّعت، في هذه الغضون، أنماط السلوك التي سلكتها الفئات والشرائح الثقافيّة حيال المقاومة، وهي سيرورة معقّدة انطوت على مسار تراكميّ أنتجته ظروف لا صلة لها بأيّة يقظة أو كرامة وطنيّتين قدحهما الاحتكاك بالاحتلال. فكما بات معروفاً، حصل تحوّل تدريجيّ من التأييد الضخم لبيتان في صيف ١٩٤٠ وشتائه وصولاً إلى تعاظم العداء لنظامه الذي شرع يتداعى ربيع ١٩٤٤. وكانت لحظةً مهمّة في تحوّل الرأي العام عودة لافال إلى الحكم في نيسان (ابريل) ١٩٤٢، خصوصاً أن انتهاك الحقوق وصل إلى درجة تتعدّى كلّ تخويل من مؤيدي فيشي وبيتان لهما. وفي هذا المناخ بات ترحيل اليهود عبر تسليمهم يوسّع إطار النقمة الفرديّة التي كانت تؤثر السكوت قبلاً، حتى غدت بعض المناطق تعتزّ بأنّها تحمي يهوداً فارّين.

فمراحل نموّ التذمّر، ومن ثمّ المقاومة، تخالف الرواية الخطّيّة الصاعدة لولبياً التي بنتيجتها صار المقاومون، في ١٩٤٤، أكثريّة الشعب الفرنسيّ. ذاك أنّه، على عكس السيناريو البسيط، نقع على كثير من المدّ والجزر قبل ذاك التاريخ. وعلى العموم لم يتنبه الفيشيّون إلى نتائج أفعالهم إلا متأخّرين، حين شرع كثيرون منهم يتراجعون مذعورين، وبعضهم ينضمّ إلى المقاومة. وراح الفرنسيّون بالتدريج يكتشفون هتلر ومعنى وجود جيشه في بلادهم، فينفضّون عن حكومة فيشي وينصتون للحلفاء والديغوليّين والشيوعيّين معلنين توقهم إلى «الحريّة». وكان كلّما ضعفت قبضة بيتان على الوضع الداخليّ وزادت شراسة الألمان، تبدّى لهم هزال حكومة فيشي وهزال القوّة التي زعمتها لنفسها في تحالفها مع هتلر.

فسياسة بيتان ولافال الخارجيّة لم تنمّ فقط عن سوء تقدير لحصيلة الحرب، بل عجزت عن أن تضمن للفرنسيّين أوضاعاً اقتصاديّة أفضل من

تلك القائمة في سائر بلدان أوروبا الغربيّة المحتلّة التي لجأت حكوماتها إلى لندن. ذاك أن معدّل التضخّم ومستوى المعيشة في فرنسا الفيشيّة كانا في رداءة باقي أوروبا الغربيّة إن لم يكن أردأ. والحال ان الآثار الاقتصاديّة للاحتلال كانت مخيّبة لآمال الذين رحّبوا بانهيار الجمهوريّة. وفي ١٩٤٣ بات يُرسَل إلى ألمانيا، بهمّة لافال أساساً، عمّال من فرنسا أكثر مما بات يُرسَل إليها من بولندا.

وربّما صحّ القول إن حكومة فيشي نفسها كانت العنصر الأقوى وراء المقاومة: فهي وافقت عملياً على ضمّ الإلزاس واللورين إلى ألمانيا واعتقلت أو دانت، حتى قبل انعقاد المحاكم، قادة كليون بلوم ودالادييه، وطهّرت المدارس من أساتذتها والنقابات من ناشطيها واضطهدت الماسونيّين الفرنسيّين، فضلاً عن اليهود. هكذا أثار بيتان غضب ومعارضة الاشتراكيّين والراديكاليّين ونقابيّي اتّحادات العمل اليساريّة والكاثوليكيّة واللاجئين من المناطق الشماليّة والشرقيّة التي احتلّها الألمان وبعض رجال الدين البروتستانت والكاثوليك الذين أرعبهم تمادي ما نزل باليهود.

بيد أن فاعليّة المقاومة تعرّضت، في هذه الغضون، للتضخيم والمبالغة أيضاً. فقد أثار مؤرّخ عسكريّ ألمانيّ، شابّ يومها، اسمه هانس أومبرايت، ضجّة وتوتّراً شهيرين في مؤتمر دوليّ حول تحرير فرنسا عُقد في باريس في ١٩٧٤، حين رصد ردّة الفعل الألمانيّة على المقاومة تبعاً للأرشيفات العسكريّة للجيش النازيّ. هكذا وجد أن الجيش والبوليس لم يلحظا للمقاومة وجوداً جدّيّاً يُذكر حتى أواخر ١٩٤١، وأنهما، حتّى أواخر ١٩٤٣، كانا يتركان معظم أمرها للشرطة الفرنسيّة. بعد ذاك، وحتى في ١٩٤٤، ظلّ تركيزهم منصبّاً على قوّات الحلفاء. لكنْ فقط إبّان التقهقر في

تموز ١٩٤٤، بدأ يُحسب للمقاومة حساب فعليّ في العمليّات العسكريّة الألمانيّة.

وبدوره، يستخلص هنري مايكل، في عمله عن المقاومات الأوروبيّة للفاشيّة والغزو، المعنون «حرب الظلّ: المقاومة الأوروبيّة ١٩٣٩ - ١٩٤٥»، أنّه ما من مكان سجّلت العصابات نجاحاً حاسماً فيه إبّان الحرب العالميّة الثانية، وأنه في كلّ الحالات، فإن البلدان التي عاشت حروب عصابات، دفعت أثماناً باهظةً كان يصعب على السكان تحمّلها، وكانت لا تلبث، بالتالي، أن تفاقم الطابع الخلافيّ لتلك الحروب.

فالفيشيّة، إذاً، لم تكن نبتة غريبة عن «فرنسا المقاوِمة»، لا سياسيّاً ولا ثقافيّاً. يشهد على هذا أن أحد أبرز روائيّيها في القرن العشرين، لوي فرنان سيلين، هو من كتب، بين ١٩٣٧ و١٩٤١، عدداً من المناشير اللاساميّة قبل أن يهرب، في ١٩٤٤، إلى ألمانيا، ثمّ بعد سقوط النازيّة، في العام التالي، إلى الدانمرك. ولئن صُنّف سيلين «متعاوناً»، وحُكم غيابيّاً بالسجن كما طاله نوع من الإقصاء الثقافيّ، فقد ارتكز دفاعه عن نفسه على «ضرورة» تحذيره الشعب الفرنسيّ من حرب أخرى بعد ويلات الحرب العالميّة الأولى.

وليس مصادفة أن الفيشية خلّفت، بعد سقوطها، بعض قادة فرنسا المحرّرة ممن بدوا قادرين على مواكبة الحاجات الفرنسيّة لزمن جديد، أي الخبراء التكنوقراط ورجال البيزنس والبيروقراطيّين الذين استمرّوا في مواقع سلطويّة ونافذة. فهم لتلوّثهم بفيشي، ولكنْ لعدم القدرة على الاستغناء عنهم في إدارة الأمور العامّة والاقتصاديّة، تُرك لهم أن يخدموا القادة الجدد، وأغلبهم غير مجرّب جاء من صفوف المقاومة وجيش فرنسا الحرّة. أما الضحايا الرئيسيّون للتحرير فكانوا الفيشيّين القدامى ممن تجاوزتهم سويّة

التقدّم الفرنسيّ، خصوصاً منهم المثقّفين والدعائيّين ممن قلّ نفعهم بعد الثلاثينات الأوروبيّة.

وكان عدد ضخم من رموز فيشي السياسيّين قد ابتدأ حياته العامّة إبّان الجمهوريّة الثالثة، وفي متنها العريض، بمن فيهم لافال نفسه. وبالمعنى ذاته، فإن الشبه بين رمزي التعاون والمقاومة، أي بيتان وديغول، لم يكن عاديّاً. فالثاني خدم تحت إمرة الأوّل، وتشرّب الإيديولوجيا العسكريّة - القوميّة نفسها، كما كنّ له إعجاباً كبيراً بوصفه بطل فردان وحامي «شرف فرنسا» في الحرب العالميّة الأولى. وكان ديغول مثله، على ما يروي بإسهاب جان ريمون تورنو في «أبناء فرنسا: بيتان وديغول»، متأثّراً بكتابات بعض فاشيّي الثقافة الفرنسيّة كبارّس وبيغوي وسائر الذين كتبوا وبشّروا قبل ١٩١٤، لكنّه في ١٩٤٠ نصّب نفسه رمزاً بيتانيّاً مضادّاً لبيتان، حتّى إذا انتهت الحرب سعى ديغوليّون أقلقتهم قوّة اليسار، أو صعود الولايات المتّحدة، إلى استعادة دعم بعض المحافظين البيتانيّين، مغازلين «وطنيّةَ» بيتان ومصالحين إيّاها. وفي المعنى هذا دان ديغول حكومة فيشي بوصفها حكومة غير شرعيّة غير أنّه، منذ ١٩٤٤، قبل التعاون مع رسميّين فيشيّين بدوا له ممن لا غنى عنهم لتسيير أمور الدولة من جهة، وللحدّ من نفوذ الشيوعيّين كما الأميركيّين من جهة أخرى.

وإذا كانت مقاومة النازيّة قيمة عظمى بذاتها، فهذا لا يقيم، بالضرورة، قطيعة قيميّة مبرمة بين المتعاونين والمقاومين. فلا الأوّلون يندرجون في نظام يؤرجحهم بين القوميّة والعنصريّة، ولا الأخيرون يندرجون في نظام نقيض تمتدّ رقعته من الوطنيّة إلى القيم الانسانيّة الجامعة. ذاك أن بول

أوساريز، مثلاً، الذي كان من كبار ضبّاط ديغول في الحرب العالميّة الثانية تحول، أواسط الخمسينات، إلى أحد أبرز جلّادي الجزائر. وتدلّنا سيرة سياسيّ كجورج بيدو إلى مساحة عريضة من قيم مشتركة، أو إلى مآلات بالغة التطرّف والتناقض قد تنجرّ عن المقاومة، وكيفيّة فهمها، مما يصعب التكهّن سلفاً به.

فبيدو، أستاذ التاريخ والصحافيّ المسيحيّ الديموقراطيّ قبل الحرب العالميّة الثانية، وذو السجل الناصع في معارضة الفاشيّة، ما لبث أن أصبح أحد قادة المقاومة الفرنسيّة. فقد انتُخب لخلافة جان مولان، أوّل رئيس للمجلس الوطنيّ للمقاومة، إثر موته التراجيديّ. وبقي بيدو، كذلك، أبرز سياسيّي المقاومة طوال سنة طويلة ومرعبة دامت من صيف ١٩٤٣ حتى التحرير. وقد تعاون مع الشيوعيّين الذين قبلوه، وكذلك مع ديغول في الجزائر الذي، بعد عودته المظفّرة إلى باريس، سمّاه وزيراً للخارجيّة. وبدوره، أسّس بيدو أول حزب مسيحيّ ديموقراطيّ في فرنسا عُرف بـ«الحركة الجمهوريّة الشعبية» (MRP)، وتولى رئاسة الحكومة مرّتين في ١٩٤٦ و١٩٤٩، كما ظلّ، بصورة متواصلة حتى معركة ديان بيان فو في فيتنام عام ١٩٥٤، التي أزالت النفوذ الفرنسيّ من الشرق الأقصى، يتقلّب بين وزارة الخارجيّة ونيابة رئاسة الحكومة. وهو اشتهر بمعارضته أيّ تنازل يُقدّم للحركات القوميّة والوطنيّة التي تضعف وتهدّم الامبراطوريّة الفرنسيّة، لا سيّما الوطنيّة الجزائريّة. ومن موقعه هذا دعا ديغول إلى العودة إلى السلطة حينما تمرّد، في أيار (مايو) ١٩٥٨، المستوطنون والجنود في الجزائر ضدّ الجمهوريّة الرابعة. والمعروف أنّ الديغوليّين، منذ ١٩٤٦ حتى

ظفرهم في ١٩٥٨، ظلّوا يعارضون حكومات الجمهوريّة الرابعة الضعيفة والتي كانت المسألة الجزائريّة تفاقم ضعفها وضعف الإجماعات التي تنهض عليها. وحتّى الاشتراكيّون شاركوا في الدعوة إلى عودة ديغول إلى الحكم لتجنّب حرب أهليّة، ما يسمح بالقول إن الانشقاق الفرنسيّ ما صنع هالة ديغول بقدر ما صنع هالة المقاومة. لكنّ بيدو ما لبث أن اكتشف أن السياسة الجديدة للجنرال حيال المستعمرات نقيض ما كان يأمله منه. هكذا غدا واحداً من معارضيه الألدّاء، فدعم الجنرالات والكولونيلات الذين حاولوا الإطباق على الجمهوريّة الخامسة مثلما أُطبق على الرابعة. وذهب بيدو أبعد، فكاد يشكّل مجلس مقاومة جديداً مانحاً بركته لمنظّمة الجيش السريّ (OAS) الإرهابيّة التي باشرت عملها التخريبيّ في الجزائر وفرنسا إبّان ١٩٦١ - ١٩٦٢. لكنْ مع انهيار الجنرالات ربيع ١٩٦٢، غادر فرنسا، وفي صيف ذاك العام نُزعت حصانته البرلمانيّة فاستقرّ به المطاف في البرازيل، بعد محاولات فاشلة للعثور على منفى في أوروبا. هناك وضع قائد المقاومة السابق كتاباً هو مجرّد دفاع عن الماضي الكولونياليّ، بأفق قوميّ بالغ الضيق والتحجّر لا يسعه مطلقاً تخيّل وجود الحركات الاستقلاليّة للشعوب الأخرى. فهو لا يقرّ أيّة أمّة ما عدا تلك الأمم ذات الماضي الاستقلاليّ المديد. وقد سبق له، لهذا الغرض، أن أيّد الحرب الفرنسيّة في الهند الصينيّة فحين صار الوضع ميؤوساً منه، طلب التدخّل العسكريّ الأميركيّ.

وحين غادر بيدو بلده في ١٩٥٨، كانت تربطه صلات بكثيرين ممن كانوا فاشيّين أو فيشيّين سابقين التحم بهم ديغوليّون سابقون، كجاك سوستيل، حاكم الجزائر العامّ الذي عُرف بقسوته الفائضة، أو الجنرال

موريس شال، قائد القوّات الجوّيّة الذي قاد التمرّد على سياسة ديغول الجزائريّة. وهؤلاء وجدوا في رفض ديغول طاعة رؤسائه عام ١٩٤٠ مصدر استلهامهم في تمرّدهم التالي عليه.

لقد ولد التلفيق الفرنسيّ لـ«الوحدة» ولـ«المقاومة» ضعيفاً لا يقوى على الصمود. فالبنية التحتيّة للاقتصاد الفرنسيّ سريعاً ما بدأت تحصد نتائج إهمال متراكم، وهو ما تبيّن جليّاً بُعيد الحرب مباشرة حين ارتفعت إلى ما يقارب الضعف نسبة الحوادث المميتة في المصانع عما كانته قبل ١٩٣٩، كما فقدت فرنسا ما يزيد على ٢٠ ألف كيلومتر من سكك الحديد، ودُمّر أو شُوّه ٢,٦ مليون مكان للسكن من أصل مخزون إسكانيّ كان منذ ما قبل اندلاع الحرب متخلّفاً عن الطلب. وظهر نقص جدّي في الموادّ الغذائيّة، فما أزف شتاء ١٩٤٥ حتى أحسّ الفرنسيّون بجوع لم يعهدوه في أيّ شتاء سابق خلال الحرب، كما انخفضت أوزان العمّال عموماً، وتراجع معدّل طول الأولاد عمّا كانه قبل الحرب، فيما شهدت بعض البلدات الريفيّة أعمال احتجاج تطالب بالخبز.

ولئن لم تنجح الجمهوريّة الرابعة في مواجهة المسائل الثقافيّة المتفاقمة، فإنّ عدم استقرار حكوماتها الائتلافيّة هو ما زاده سوءاً ذاك الدستور الذي عمل عامداً على إضعاف الموقع التنفيذيّ، وهو ما وشى بقلق جمهوريّ عريق حيال النزوع الرئاسيّ الديكتاتوريّ، يمتدّ من بونابرت إلى بيتان. فقد أعطى نظام التمثيل النسبيّ، كما اعتُمد حديثاً، نفوذاً غير متوازن لبضعة أحزاب سياسيّة مسيطرة من دون أن يتيح لأيّ منها القدرة على تشكيل حكومة مستقرّة بمفرده. وفي هذه الغضون كان صعود حزب شيوعيّ قوي يقسم البلد بحدّة ويهدّد، حتى ١٩٤٨ على الأقلّ، بنشوب حرب أهليّة.

هكذا لم يكن مفاجئاً أن تعود، بعد شهر عسل قصير، عداوات ما قبل الحرب إلى الواجهة. فـ«العمل الفرنسيّ» بقيادة شارل مورّاس عاد مجدّداً باسم جديد، مع أن مورّاس نفسه كان يتعفّن في سجنه، كما عادت بعض التعبيرات الفاقعة في لاساميّتها. حتّى القياديّ والمقاوم الشيوعيّ جاك دوكلو لم يجد ما يصف به بيار منديس فرانس أفضل من «يهوديّ صغير مذعور».

مع ذلك فالجمهوريّة الرابعة لم تكن بلا إنجازات، وبعضها كان كبيراً كمشاركة فرنسا يومذاك، من خلال وزير خارجيّتها روبير شومان، مشاركة نشطة في ولادة الجماعة الأوروبيّة، أو كتحديث الكثير من وسائل إنتاجها وطرقها في التوزيع العائدة إلى القرن التاسع عشر، وهو ما استثار في مواجهته شعبويّة بيار بوجاد، زعيم الحِرفيّين وأصحاب الدكاكين الديماغوجي. وفي النهاية، وفي أواسط الخمسينات، راح يتّضح أن الحرب الجزائريّة تطلق رصاصة الرحمة على الجمهوريّة المذكورة، وهو ما حصل في ١٩٥٨. لكنّ السجال بين نزعة التقدّم غير الإمبراطوريّة، وبين النزعة الإمبراطوريّة التي احتواها، على نحو محوّر، تقديس المقاومة، استمرّ مذّاك ويستمرّ إلى يومنا هذا.

الفصل الثاني

مقاومات المقاومة الجزائريّة

شكّلت المقاومة مصدر الشرعيّة لدولة الجزائر المستقلّة على تعاقب حكّامها، وبات بلد «المليون شهيد» (من أصل أقلّ من عشرة ملايين آنذاك) نموذجاً ملحميّاً لثورات «العالم الثالث» الاستقلاليّة. وكانت هذه الحقيقة سبباً بذاته لاستعصاء الجزائر طوال سنواتها الممتدّة منذ الاستقلال على الشرعيّة الدستوريّة.

لقد كانت الحرب ضدّ فرنسا واستعمارها أهمّ مثيلاتها المناهضة للإمبرياليّة بعد ١٩٤٥ وقبل حرب فيتنام والهند الصينيّة. وكان أحد أسباب ذلك طابعها الاستيطانيّ الذي ضاعف تعقيداتها وأسبغ عليها قدراً استثنائيّاً من العنف والتنازع. فالفرنسيّون، كما هو معروف، اعتبروا، على مدى ١٣٠ سنة، أن الجزائر جزء لا يتجزّأ من بلادهم، مشمول بثقافتهم ولغتهم، كما أن أيّاً من الحكومات الفرنسيّة لم تجرؤ، لسنوات عدّة، على الانسحاب منها أو التخلّي عنها خوفاً من رأي عامّ مدجّج بالقناعة تلك.

وفي هذه الغضون كانت تركيبة الجزائر الفرنسيّة، كما تطوّرت منذ الغزو في ١٨٣٠، قد شرعت تذوي، هي التي بسببها انشدّ إلى ذاك البلد سكّان أوروبيّون باتوا، في الخمسينات، يفوقون المليون نسمة ويعدّون قرابة عُشر إجماليّ السكّان. فمن أجل «تهدئة» الجزائر، ذلك البلد الجبليّ الذي تكاد مساحته تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا، كان على باريس إسكان

مستوطنين أوروبيّين فيه، معظمهم مهاجرون من إيطاليا وكورسيكا وإسبانيا ومالطا. وقد رأى أولئك المستوطنون الآتون من البلدان والمناطق المذكورة، التي كانت لا تزال ضعيفة التشكّل أو أسيرة الفوضى والاحتراب الأهليّين، أن البلد الذي استقرّوا فيه صار منذ استقرّوا وطناً لهم، كما اعتبروا أنفسهم، بطريقتهم، جزائريّين. ولئن كان جزء صغير منهم من ملّاكي الأرض، فقد عاش الآخرون عيشاً متواضعاً في جوار جيرانهم المسلمين: فهم لم ينتسبوا، على العموم، إلى طبقات ثريّة، بل انتسبت أكثريّتهم إلى البورجوازيّة الصغرى بمزارعيها الصغار وحِرفييها، من دون أن تفوق مستويات دخولهم ومعيشتهم متوسّط المستوى الجزائريّ إلّا قليلاً. غير أنّهم، مع هذا، أحرزوا مكسباً بارزاً تميّزوا به، مصدره التمتّع بالجنسيّة الفرنسيّة. أمّا المسلمون فكي يحصلوا على الجنسيّة، كان عليهم أن يتخلّوا عن الامتيازات التي تضمنها لهم الشريعة الإسلاميّة كمسلمين وذكور. وهذا التخيير الوثيق الصلة بالعلمانيّة الجمهوريّة في نسختها الفرنسيّة، إنّما يقود، في الحساب الدينيّ الإسلاميّ، إلى الردّة، وجزاء الردّة القتل. هكذا لم يقدم على فعل كهذا إلّا آلاف قليلة منهم، فاستفادت «الأقدام السوداء»، وهي التسمية التي أعطيت للمواطنين البيض، من ذلك الاستنكاف لتوطيد حصريّتها الفرنسيّة، ضاغطةً بعناد من أجل محاصرة كلّ حقّ تمثيليّ قد يُعطى لمسلمي الجزائر.

والراهن أن المستوطنين كانوا، بمرور السنوات، قد وسّعوا الرقعة الجغرافيّة التي أقاموا فيها، فغادروا مزارعهم ودكاكينهم الصغيرة في المناطق الداخليّة منتقلين إلى الجزائر العاصمة وإلى مدينة وهران التي فاق تعدادهم فيها تعداد المسلمين.

إذاً كان وضع المستوطنين البيض هو ما ميّز الحالة الجزائريّة عن حالات أخرى كالفيتناميّة مثلاً، حيث بقي البيض المقيمون هناك، طوال حياتهم، قلّة قليلة جدّاً، أو كالحالة الروديسيّة حيث ظلّ البيض أقليّة هزيلة عدديّاً، تفصلها عن الأكثريّة فوارق وامتيازات اقتصاديّة هائلة تحتمي بها. لكنْ منذ ١٩٥٦، والروايةُ دائماً لأليستر هورن في كتابه «حرب وحشيّة من أجل السلام: الجزائر ١٩٥٤ ـ ٦٢»، بدأ الفرز والاستقطاب الحادّان يطغيان على الحياة الجزائريّة العامّة فيما كان يضمر كلّ رهان على أطراف وسيطة أو قوى ثالثة. فإذ راح المستوطنون يعتنقون أفكاراً وخيارات أشدّ فأشدّ تطرّفاً، حُمل السكّان المسلمون، في موازاة ذلك، على تأييد «جبهة التحرير الجزائريّة». والجبهة، من البداية إلى النهاية، على عكس جنوب أفريقيا لاحقاً بزعامة نيلسون مانديلا، وقفت ضدّ فكرة جزائر متعدّدة إثنيّاً ودينيّاً، لصالح جعلها بلداً مسلماً وعربيّاً لا يتمتع فيه أهل «الأقدام السوداء» بأيّة حقوق. هكذا، وعلى رغم وجود أعداد ضخمة من المسلمين الجزائريّين المتطوّعين للعمل والقتال مع الفرنسيّين، أبقيت الحرب دينيّة الطابع وعنصريّته. وفي هذا المعنى ارتفع الإسلام إلى مصاف المحفّز الأوّل والأهمّ للنضال الاستقلاليّ، بينما تداخلت وتلابست الهويّتان الجزائريّة والمسلمة على الصعيدين الفرديّ والجمعيّ في آن معاً.

وهذا لا يلغي أن الإقرار بـ«فرنسيّة» الجزائر قطع شوطاً معقولاً، لا سيّما في أوساط النخبة الجزائريّة ممن تلقى أفرادها العلوم الغربيّة الحديثة. فكان معظم رموز هؤلاء من «المتطورين» (évolué) المسلمين، حسب تسمية زمن لم يكن قد تخلّص من التراتبيّات العلمويّة والتطوّريّة، ممن فضّلوا المواطنيّة الفرنسيّة أو الحكم الذاتيّ من ضمن فدراليّة تجمعهم بفرنسا، بدلاً

مستوطنين أوروبيّين فيه، معظمهم مهاجرون من إيطاليا وكورسيكا وإسبانيا ومالطا. وقد رأى أولئك المستوطنون الآتون من البلدان والمناطق المذكورة، التي كانت لا تزال ضعيفة التشكّل أو أسيرة الفوضى والاحتراب الأهليّين، أن البلد الذي استقرّوا فيه صار منذ استقرّوا وطناً لهم، كما اعتبروا أنفسهم، بطريقتهم، جزائريّين. ولئن كان جزء صغير منهم من ملّاكي الأرض، فقد عاش الآخرون عيشاً متواضعاً في جوار جيرانهم المسلمين: فهم لم ينتسبوا، على العموم، إلى طبقات ثريّة، بل انتسبت أكثريّتهم إلى البورجوازيّة الصغرى بمزارعيها الصغار وحِرفييها، من دون أن تفوق مستويات دخولهم ومعيشتهم متوسّط المستوى الجزائريّ إلّا قليلاً. غير أنّهم، مع هذا، أحرزوا مكسباً بارزاً تميّزوا به، مصدره التمتّع بالجنسيّة الفرنسيّة. أمّا المسلمون فكي يحصلوا على الجنسيّة، كان عليهم أن يتخلّوا عن الامتيازات التي تضمنها لهم الشريعة الإسلاميّة كمسلمين وذكور. وهذا التخيير الوثيق الصلة بالعلمانيّة الجمهوريّة في نسختها الفرنسيّة، إنّما يقود، في الحساب الدينيّ الإسلاميّ، إلى الردّة، وجزاء الردّة القتل. هكذا لم يقدم على فعل كهذا إلّا آلاف قليلة منهم، فاستفادت «الأقدام السوداء»، وهي التسمية التي أعطيت للمواطنين البيض، من ذلك الاستنكاف لتوطيد حصريّتها الفرنسيّة، ضاغطةً بعناد من أجل محاصرة كلّ حقّ تمثيليّ قد يُعطى لمسلمي الجزائر.

والراهن أن المستوطنين كانوا، بمرور السنوات، قد وسّعوا الرقعة الجغرافيّة التي أقاموا فيها، فغادروا مزارعهم ودكاكينهم الصغيرة في المناطق الداخليّة منتقلين إلى الجزائر العاصمة وإلى مدينة وهران التي فاق تعدادهم فيها تعداد المسلمين.

إذاً كان وضع المستوطنين البيض هو ما ميّز الحالة الجزائريّة عن حالات أخرى كالفيتناميّة مثلاً، حيث بقي البيض المقيمون هناك، طوال حياتهم، قلّة قليلة جدّاً، أو كالحالة الروديسيّة حيث ظلّ البيض أقليّة هزيلة عدديّاً، تفصلها عن الأكثريّة فوارق وامتيازات اقتصاديّة هائلة تحتمي بها. لكنْ منذ ١٩٥٦، والرواية دائماً لأليستر هورن في كتابه «حرب وحشيّة من أجل السلام: الجزائر ١٩٥٤ ـ ٦٢»، بدأ الفرز والاستقطاب الحادّان يطغيان على الحياة الجزائريّة العامّة فيما كان يضمر كلّ رهان على أطراف وسيطة أو قوى ثالثة. فإذ راح المستوطنون يعتنقون أفكاراً وخيارات أشدّ فأشدّ تطرّفاً، حُمل السكّان المسلمون، في موازاة ذلك، على تأييد «جبهة التحرير الجزائريّة». والجبهة، من البداية إلى النهاية، على عكس جنوب أفريقيا لاحقاً بزعامة نيلسون مانديلا، وقفت ضدّ فكرة جزائر متعدّدة إثنيّاً ودينيّاً، لصالح جعلها بلداً مسلماً وعربيّاً لا يتمتع فيه أهل «الأقدام السوداء» بأيّة حقوق. هكذا، وعلى رغم وجود أعداد ضخمة من المسلمين الجزائريّين المتطوّعين للعمل والقتال مع الفرنسيّين، أبقيت الحرب دينيّة الطابع وعنصريّته. وفي هذا المعنى ارتفع الإسلام إلى مصاف المحفّز الأوّل والأهمّ للنضال الاستقلاليّ، بينما تداخلت وتلابست الهويّتان الجزائريّة والمسلمة على الصعيدين الفرديّ والجمعيّ في آن معاً.

وهذا لا يلغي أن الإقرار بـ«فرنسيّة» الجزائر قطع شوطاً معقولاً، لا سيّما في أوساط النخبة الجزائريّة ممن تلقّى أفرادها العلوم الغربيّة الحديثة. فكان معظم رموز هؤلاء من «المتطوّرين» (évolué) المسلمين، حسب تسمية زمن لم يكن قد تخلّص من التراتبيّات العلمويّة والتطوّريّة، ممن فضّلوا المواطنيّة الفرنسيّة أو الحكم الذاتيّ من ضمن فدراليّة تجمعهم بفرنسا، بدلاً

من نيل البلد السيادة والاستقلال الكاملين. وقد اشتهر أبرز سياسيّيهم فرحات عباس بعبارة تعود إلى ١٩٣٦ حيث قال: «لن أموت في سبيل الأمّة الجزائريّة لأنّها لا توجد. لقد بحثت عنها في التاريخ فلم أجدها، وسألت عنها الأحياء والأموات وزرت المقابر دون جدوى».

لكنّ جيل الاستقلاليّين الذي ما لبث أن ظهر وأطلّ على الحياة العامّة، تكشّف عن راديكاليّة وعنفيّة تفوقان كثيراً ما انطوى عليه مثلاؤه في تونس والمغرب. وهو ما يعود، في أغلب الظنّ، إلى الطابع الاستيطانيّ لاستعمار الجزائر وإلى قسوة النشاط الثأريّ والاستعلائيّ لجيش كولونياليّ متغطرس كالفرنسيّ. وإلى ذلك، شعرت الكثرة الساحقة من فلّاحي البلد وقبائليّيه بضيق باب المواطنيّة والتمثيل السياسيّ، وبأنّه لن ينفتح أمامها إلّا مقابل كلفة باهظة جدّاً هي التخلّي عن الشريعة الإسلاميّة في تنظيم الحياة العامّة، وتخلّي الرجل الجزائريّ عن الامتيازات التي يؤمّنها له الإسلام في المكانة والزواج والميراث. لا بل ألمّ هذا الشعور المُرّ بالنخبة الجزائريّة نفسها: ففي ١٩٣٨ ظهر مشروع بلوم - فايولي الذي كان يُفترض به أن يمنح المواطنيّة وحقوق التصويت لـ٢١ ألف شخص من أبناء النخبة ذاتها، لكنّه ما لبث أن هُزم وسُحب من التداول. ثم أجرى الفرنسيّون انتخابات في الجزائر عام ١٩٤٨ كان بموجبها الصوت الفرنسيّ الواحد معادلاً لأصوات ثمانية جزائريّين، عملاً بنظام الكليّة الاقتراعيّة المزدوجة (double electoral college). إلّا أنّ التفاوت هذا، على ضخامته، لم يبدُ مضمون العواقب للفرنسيّين فزُوّرت النتائج بقصد حرمان الجزائريّين من قطف ثمار ذاك التصويت المختلّ. وفي المقابل، لم تُبدِ أيّ من الحكومات الفرنسيّة

استعداداً لتحدّي المستوطنين كونهم كتلة اقتراعيّة مهمّة في فرنسا، فيما كان يستفحل شعور هؤلاء بالتفرّد والاستعلاء.

وفي أيّار (مايو) ١٩٤٥، وفي سطيف، تحوّلت الاحتفالات بالانتصار في الحرب العالميّة الثانية، إلى تظاهرة وحشيّة في مناهضتها لفرنسا. فقد ذُبح وقُتل أكثر من مئة أوروبيّ، فرُدّ بإطلاق النار على الحشود التي هاجت وأقدمت على ما أقدمت عليه. لكنْ بعد ذاك حصل أحد أسوأ وأقسى الأعمال الانتقاميّة في التاريخ الاستعماريّ كلّه: ذاك أنّ قاذفات القنابل الفرنسيّة هاجمت القرى بينما تولّت السفن قصف مناطق سكنيّة آمنة. وعلى العموم، تراوحت تقديرات الذين قُتلوا من الجزائريّين، بمعونة مسلّحين من المستوطنين، بما بين ستة آلاف وخمسة عشر ألفاً. وقد اختير لإطلاق التمرّد المسلّح الذي غدا حتميّاً، عيد «جميع القدّيسين» الكاثوليكيّ من العام نفسه (١٩٤٥)، ما لا يُخفي الدلالة الدينيّة الحادّة للصراع، كما اختيرت جبال الأوراس مهداً للتمرّد. وبقيادة الشاب أحمد بن بلّه، تأسّست، في ١٩٤٩، «المنظّمة الخاصّة» بوصفها الذراع المسلّحة لـ «حزب الشعب الجزائريّ»، حزب الوطنيّة الجزائريّة الذي أسّسه مصالي الحاج، الأب اللاحق لـ«جبهة التحرير».

والحال أن الحرب، بمعناها الواسع والمفتوح، اندلعت صبيحة ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤، فيما كان الجيش الفرنسيّ يلملم هزيمته في الهند الصينيّة بعد معركة ديان بيان فو عامذاك، كما يبحث عمّا يعوّضه عنها في مكان آخر، خصوصاً أن كبار الضباط الذين خدموا هناك نُقلوا إلى الجزائر، وكذلك المظلّيّون الذين حصدوا للتوّ مذلّتهم في المعركة المذكورة. وهي حرب قادتها «جبهة التحرير» فلم تنته إلّا في آذار (مارس)

١٩٦٢ مع توقيع اتفاقات إيفيان، بين فرنسا برئاسة الجنرال شارل ديغول والحكومة المؤقّتة لجمهوريّة الجزائر، أو حكومة «جبهة التحرير» في المنفى برئاسة فرحات عبّاس.

لكنْ حتّى بالمعايير الدمويّة للحروب الاستعماريّة بدت الحرب الجزائريّة ذات قسوة بالغة. فقد قتل قرابة ٣٠٠ ألف جزائريّ وخضع للتعذيب مئات الآلاف، كما هُجّر أكثر من مليونين، كثيرون منهم أُنزلوا في مراكز مسوّرة بالأسلاك الشائكة. وأدّت حملة «التهدئة» الفرنسيّة إلى تدمير ٨ آلاف قرية فيما قضى ٢٤ ألف جنديّ فرنسيّ كما قتل الإرهاب الوطنيّ آلافاً عدة من الجزائريّين الفرنسيّين. وحينما انتهت الحرب ذبحت الجبهة عشرات آلاف «الحركي» 'Harkis'، وعائلاتهم، وهم جنود جزائريّون قاتلوا إلى جانب الفرنسيّين وبلغ تعدادهم، مع أُسرهم، ربع مليون نسمة. وقد تعرّض منهم للتعذيب والقتل وبتر الأعضاء ما بين ٣٠ و١٥٠ ألفاً، لُفّ بعضهم، وهم أحياء، بالعلم الفرنسيّ قبل أن يُحرَقوا في واحدة من أشنع صور النضالات الوطنيّة والتحرّريّة وأشدّها بدائيّة. أمّا القلّة من «الحركي» الذين استطاعوا الهرب إلى فرنسا، ولم يتجاوزوا الـ١٥ ألفاً، فأُسكنوا في أماكن معزولة ومخيّمات بؤس تحوّلت لاحقاً، في السبعينات، بؤراً للتوتّر والشغب. وفي الحالات جميعاً كانت ضخامة حجم هؤلاء الذين اختاروا الوقوف إلى جانب فرنسا والقتال مع جيشها دليلاً صريحاً على ضعف نسيج الوطنيّة الجزائريّة ومدى افتقارها إلى الإجماعات، لا سيما الإجماع على المقاومة، فكيف حين تضاف إليهم الكتلة الوازنة للجزائريّين الأوروبيّين؟.

لقد انطوت الحرب الجزائريّة ـ الفرنسيّة على أبعاد لم تملك مثلها أيّ من الحروب الاستقلاليّة ما خلا تلك الفيتناميّة ـ الأميركيّة في الستينات.

وكان لهذه الأبعاد أن تعدّت السياسة إلى الثقافة والمثقّفين. فهي خلقت انقسامات حادّة داخل فرنسا نفسها مؤذنة بنهاية الجمهوريّة الرابعة وملوّحة باحتمال اندلاع حرب أهليّة في بلد المتروبول. ذاك أن مثقّفي اليسار رأوا في المستوطنين فاشيّين محليّين، وذهب بعضهم إلى حدّ العمل مع المقاومة الجزائريّة السريّة وتبييض الأموال لها، معتبرين أنّهم، بدعمهم ثورة الجزائر، يعبّرون عن الوفاء لقيمهم الجمهوريّة ولمناهضة الفاشيّة، بينما رأى قليل منهم أنّ نجاح ثورة الجزائر يقصّر طريق فرنسا إلى الثورة الاشتراكيّة. وبرز في هذا المجال خصوصاً جان بول سارتر الذي وقف في مقابله ألبير كامو: فهذا الأخير بعد أن شارك في المقاومة وعاش في الجزائر فقيراً من فقراء وهران، وعرف البلد والشعب، بطبيعة الحال، أكثر بكثير من سارتر، حذّر من عبثيّة العنف ومن الأهداف السلطويّة والاستبداديّة لـ«جبهة التحرير»، مجادلاً بأن الأمل الوحيد للجزائر يكمن في مصالحة وتفاهم بين الفرنسيّين والجزائريّين. وقد ناضل كامو دفاعاً عن موقف إنسانيّ، شاجباً العنف من الطرفين ومستخدماً ما وسعه من نفوذ أدبيّ وعلاقات شخصيّة لإخلاء عدد من الوطنيّين الجزائريّين من سجون فرنسا. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦، دعا إلى «هدنة مدنيّة» تنحصر، بموجبها، الأعمال العنفيّة للحكومة الفرنسيّة و«جبهة التحرير» في أهداف عسكريّة بحتة. لكنّ أحداً، وسط ذينك الاستقطاب والاستنفار الشاملين، لم ينصت إلى كلامه الذي بدا لكثيرين تبشيريّاً ووعظيّاً.

بيد أن كامو لم يكن حياديّاً تماماً. فانتقاداته لارتكابات الجيش الفرنسيّ شرعت تتراجع تدريجاً، وهو لم يهضم الطموحات الوطنيّة للجزائريّين مُصرّاً، كما لو أنّه يحاكي فرحات عبّاس الشابّ، على أن الوطنيّة الجزائريّة

لا تقوم إلّا على مصدر وحيد من طبيعة عاطفيّة. وهو، في جلساته الخاصّة، جعل يصف حرب فرنسا بأنها دفاع عن الذات معارضاً التفاوض مع «جبهة التحرير». وكمثل الحكومة الفرنسيّة كان كامو ينتظر محاوراً يعتبره مقبولاً ويكون بمثابة قوّة ثالثة تستطيع فرنسا معها أن تفاوض في سبيل تسوية تحمي الأقليّة الأوروبيّة في الجزائر.

وكما أدرك مراقبون أكثر برودة كريمون أرون، فإن قوّة ثالثة كهذه لا توجد وسط استقطاب من النوع القائم. ففي كتابه عام ١٩٥٧ «المأساة الجزائريّة»، وكما ينقل عنه جيمس لو سور في كتابه «الحرب غير المدنيّة: المثقّفون وسياسات الهويّة إبّان نزع استعمار الجزائر»، جادل أرون بعدم وجود بديل مقنع عن انسحاب فرنسا. وهي الخلاصة نفسها التي انتهى إليها ديغول ذاته بعدما وصل إلى السلطة، عام ١٩٥٨، فيما هو يعد بعدم التخلّي أبداً عن الجزائر. وكان ديغول، في هذه الغضون، يستنفد البدائل ويمتحن الاحتمالات الأخرى، محرّراً فرنسا مما سمّاه أرون «نزف» الجزائر وحائلاً دون حرب أهليّة في بلده نفسه. لكنّ ديغول بقراره الشجاع هذا خلّف ميراثاً مُرّاً، لا سيّما بين أكثر من مليون جزائريّ أوروبيّ هربوا إلى فرنسا، معتبرين أن وطنهم الأصليّ خانهم وخذلهم، وهو شعور شاركهم إيّاه كثيرون من الجنود الذين أُرسلوا إلى الجزائر للدفاع عنهم. هكذا وبعد محاولات فاشلة وتآمريّة لإطاحته ولضرب الاستقرار في فرنسا، كما الجزائر، قامت، في آب ١٩٦٢، «منظّمة الجيش السريّ» (OAS) بمحاولة لاغتيال ديغول، وكادت المحاولة تنجح. والمنظّمة المذكورة ليست سوى مجموعة إرهابيّة شبه عسكريّة تشكّلت من نضاليّي «الأقدام السوداء»، ومن الجنرالات الذين لم يسامحوا ديغول على «تركهم» لمصيرهم.

والحقّ أنّ «منظّمة الجيش السريّ» التي شكّلت آخر معاقل مقاومة «الأقدام السوداء»، بأفق عنصريّ وفاشيّ ومغامر، كانت تخوض آخر معاركها في المدن التي وشت طبيعتها بطابع عملها اليائس. ففي ١٩٥٨ استولى الرعاع الأبيض بدعم من بعض القادة العسكريّين على مدينة الجزائر وهدّدوا السلطة المركزيّة في باريس، مطالبين بنظام جديد يضمن بقاء الجزائر فرنسيّة. وقد أسقطوا الجمهوريّة الرابعة إلّا أنّهم أتوا بديغول ليكون بطلهم المخلّص. وبالتدريج، وكما سبقت الإشارة، تحوّل ديغول إلى اعتناق وعي عمليّ مفاده أنّه لا بدّ من التوصّل إلى تسوية تكون مقنعة للجزائريّين. وإذ أدرك السياسيّون والجنرالات أن قائدهم وقدوتهم يخونهم، نزعوا إلى التمرّد باسم «الجزائر الفرنسيّة»، فتصدّى ديغول لتمرّدات ثلاثة متلاحقة وأحبطها تباعاً: «المتاريس» في ١٩٦٠، و«عصيان» الجنرالات في ١٩٦١، وأخيراً محاولة الانقلاب في ١٩٦٢.

في المقابل، جاء معظم القادة التاريخيّين لـ«جبهة التحرير» من صفوف الطبقة الوسطى، حيث الفرنسيّة لغة البيت والمدرسة، ثمّ باشروا الحياة العامّة من خلال «حركة الانتصار للحريّات الديموقراطيّة» (MTLD)، وهي حركة استقلاليّة قادها مؤسّس «حزب الشعب الجزائريّ» مصالي الحاج، الذي وضعته ظروف لاحقة وجهاً لوجه مع أبنائه وتلامذته في «جبهة التحرير». ولم يُعدم الذين أشاروا إلى تفاوتات عدّة انطوت عليها حركة المقاومة الجزائريّة: فقد ركّز بعضهم على أن تفسّخ النخبة الثوريّة إنّما نجم عن دخول أفرادها معترك الأفكار والولاءات السياسيّة في أطوار مختلفة من تاريخ العمل الوطنيّ. ولهذا نراهم وقد طوّروا قناعات وتصوّرات متباينة في ما خصّ الليبراليّة والراديكاليّة والثوريّة والنزعة التكنوقراطيّة وباقي المفاهيم

المتداولة. وهذه وجهة نظر دافع عنها وليم كوانت في كتابه «الثورة والقيادة السياسيّة: الجزائر ١٩٥٤ ـ ٦٨»، بينما رأى سمير أمين، في «المغرب والعالم الحديث»، أنّ الثورة كانت بين ١٩٥٤ و١٩٦٠ ثورة أرياف تذكّر بانتفاضة ١٨٧١ التي قادها عبد القادر الجزائريّ، لكنْ من ذاك الحين دخلت المدن إلى حلبة الثورة.

وفي الحالات جميعاً كان شبّان الجبهة صغار السنّ نافدي الصبر تحرّقوا إلى العمل المباشر بغضّ النظر عن مدى نضج الظروف المحيطة بعملهم. والظروف لم تكن ناضجة في ١٩٥٤ بدليل أنّ الثوريّين أولئك لم يشكّلوا غير أقليّة وسط الجزائريّين. وكان لهذه الإرادويّة التي عبّروا عنها أن أوكلت إلى العنف دوراً مميّزاً اتّسم به التاريخ الجزائريّ اللاحق، صابغةً ذاك التاريخ بنزعة استبداديّة وسلطويّة قصوى.

والراهن أن الحرب الفرنسيّة ـ الجزائريّة احتوت ثلاث حروب على الأقلّ في داخلها: حرباً أهليّة بين «جبهة التحرير» والقوى الوطنيّة المنافسة لها، وحرب عصابات بين الجبهة والجيش الفرنسيّ، وحرباً سياسيّة وثقافيّة في ما بين الفرنسيّين، السياسيّين منهم والمثقّفين. وهي، على عكس روايات «جبهة التحرير» وفرانس فانون، منظّر العنف الثوريّ انطلاقاً من قراءته للتجربة الجزائريّة، وضدّاً على الحاجة العربيّة والإسلاميّة إلى بطولات ملحميّة، لم تكن انتفاضةً شعبيّة، إذ تُرك للعنف أن يسيّر ويحرّك ويصنع الأحداث أكثر بكثير مما فعلت العفويّة المزعومة التي لم توجد على أرض الواقع فعلاً.

فالحرب التي أعلنتها «جبهة التحرير» في ١٩٥٤ كان ضحاياها الأوّلون من الفلّاحين الذين لم يلتفّوا حولها، أو أنّهم دعموا منافِستها «الحركة

الوطنيّة الجزائريّة» التي أسّسها أيضاً مصالي الحاج في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٤. والمعروف أن دور الحاج في العمل الوطنيّ الجزائريّ قد زُوّر لاحقاً مثلما زُوّر دور تروتسكي في ثورة أكتوبر البلشفيّة، فلم يُعَد له الاعتبار، وجزئيّاً فحسب، إلّا في وقت متأخّر.

أمّا تلك الحرب بين الجبهتين، وقد دارت حول السلطة والمواقع أكثر بكثير مما حول المبادئ، فاندلعت في الجزائر نفسها لتنتقل سريعاً إلى فرنسا، حيث تسابق الطرفان للحصول على تأييد جالية كانت تعدّ يومها ٤٠٠ ألف مهاجر، كما كانت تُجبى منها الأموال التي تغطّي أكلاف النشاط المسلّح. ولم تكسب «جبهة التحرير» المعركة الّا بعدما قتلت آلافاً من «الحركة الوطنيّة» المصاليّة، في الداخل والمهجر، وكان الحدث الدمويّ الأشرس تلك المجزرةَ التي شهدتها بلدة مِلّوزة في ١٩٥٧، وهي من معاقل «الحركة الوطنيّة»، حيث ذبح مقاتلو الجبهة، بقيادة محمّدي سعيد، ٣٠٣ مدنيّين هم كلّ أهل البلدة. ولئن لامت «جبهة التحرير» الجيش الفرنسيّ، اعترف سعيد نفسه في وقت لاحق، بالحقيقة وبأن العدوّ الأوّل، في نظره ونظر رفاقه، لم يكن الجنديّ الفرنسيّ، بل «الخائن بيننا»، على ما جاء في برنامج وثائقيّ تلفزيونيّ عرضه عام ١٩٩١ التلفزيونان الفرنسيّ والجزائريّ بعنوان «السنوات الجزائريّة» "Les Années Algériennes".

كذلك، ومن ناحية أخرى، كانت حرب الاستقلال مناسبة لإشهار التنافس الضاري بين «قوّات الداخل»، وهي القيادة السياسيّة في الجزائر، و«قوّات الخارج»، أي الجيش والبيروقراطيّة المتمركزين في تونس والمغرب. فالطرفان فيما كانا يقاتلان الفرنسيّين، كانا، أيضاً، يقاتل واحدهما الثاني للسيطرة على الدولة والسلطة المقبلتين. وإبّان معركة

الجزائر العاصمة، الشهيرة والمتّصلة، خلال ١٩٥٦ و١٩٥٧، والتي دُشّنت بموجة من القنابل أمطرت بها «جبهة التحرير» الأسواق والمقاهي المزدحمة في القطاع الأوروبيّ من العاصمة، ارتسمت بعض النتائج المبكرة للصراع هذا. فقد تولّت فرق الموت الفرنسيّة تصفية أبرز وأقدر قيادات الداخل فنجح الفرنسيّون، تالياً، في احتواء الضربات العسكريّة الجزائريّة. هكذا كسب «معركة الجزائر» الجنرال الفرنسيّ مسّو وفرق مظليّيه يساعدهم طاقم ممن يمارسون التعذيب بلا رقّة جفن، كما استطاعوا كسر التنظيم المدينيّ لـ«جبهة التحرير»، مانعين التواصل بينها وبين قواعدها في تونس. وقد صدر لاحقاً كتاب أثار الكثير من الضجيج كتبه أحد الجلّادين الفرنسيّين، وفيه مزيد من التفاصيل عن التجربة تلك. فالجنرال بول أوساريز، صاحب «معركة القصبة»، الذي كان إبّان الحرب العالميّة الثانية واحداً من كبار ضبّاط «فرنسا الحرّة» بزعامة ديغول، بات في ١٩٥٥ قائداً عسكريّاً في قسنطينة، شرقيّ الجزائر، وكان ذلك بعد أشهر على اندلاع الثورة. وبعد عام، وإبّان «معركة الجزائر»، صار أوساريز اليد اليمنى لمسّو.

وفي الكتاب المذكور تحدّث بفرح وحماسة وتفصيليّة عن ذكرياته كمعذّب وجلّاد: فهو توّاق لأن تُسجّل له حصّته في «انتصار» فرنسا في «القصبة»، علماً بأنّه يعترف بأنه لا يحتكر مجد ذاك الانتصار. فالأحزاب الفرنسيّة الكبرى كلّها، بما فيها الشيوعيّون في بعض المراحل، دعموا الحرب في الجزائر. أمّا التعذيب ذاته فلم يكن استثنائيّاً أملته ظروف استثنائيّة، كما يقال أحياناً باعتذاريّة، بل واسع الانتشار ومنهجيّاً يحظى بموافقة الحكومة التي حصلت، مطالع ١٩٥٦، على صلاحيّات خاصّة من البرلمان بإجماع أصواته.

وحسب رواية أوساريز، فإنّه بدأ متردّداً حيال ممارسة التعذيب، إلّا أنّه سريعاً ما اقتنع بجدواه. ثم جاءت المذابح التي ارتكبتها «جبهة التحرير» في فيليبفيل وفي مناطق أخرى في جوار قسنطينة في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٥٥ لتحمله على حسم موقفه المتردّد. ذاك أن الجزائريّين نزلوا بسكاكينهم على الناس الذين في سيّاراتهم فذبحوا منهم ٧١ أوروبيّاً و٥٢ مسلماً «خائناً» بوحشية بالغة، وردّ الفرنسيّون بوحشيّة مماثلة فاعتقلوا مئة مشبوه بتلك الأعمال وأطلقوا عليهم النيران للتوّ. ولم يمرّ أسبوع إلّا وقضى أكثر من ألف جزائريّ معظمهم مدنيّون.

كائناً ما كان الأمر، ترتّب على تلك المواجهة أن الذين نجوا من عناصر الجبهة الداخليّين لم يبق لديهم إلّا القبول بقيادة قوّات الخارج. وفي كانون الأول ١٩٥٧، صفّى الخارجيّون عبّان رمضان، المهندس اللامع لمعركة الجزائر العاصمة، بسبب إصراره على إبقاء الأولويّة للداخل وإبقائها في الداخل. والحقّ أنّ اغتيال رمضان جاء نقطة تحوّل في مسارات الحرب كلّها، أقلّه لجهة التنويه بالدلالات العصبيّة والأهليّة المستترة في العمل الوطنيّ. فقاتلوه كانوا مجموعة، أو «عشيرة» العوجة، وهي بلدة مغربيّة على الحدود مع الجزائر جعلها ثوّار الخارج الجزائريّون معقلاً لهم. أمّا «العشيرة» فأشبه بعصابة تزعّمها عبد الحفيظ بوصوف وضمّت، في من ضمّت، أحمد بن بلّه والعقيد هواري بومدين وعبد العزيز بوتفليقة الذين حلّوا تباعاً في رئاسة جمهوريّة الجزائر المستقلّة. لكنّ اغتيال رمضان كان له، في دورانه على مدار عصبيّ وأهليّ، معنى آخر: فهو بربريّ، أو أمازيغيّ، من منطقة القبائل، مكروه من جماعة الخارج، أي جنود وبيروقراطيّي «جبهة التحرير» المتمركزين في تونس بقيادة بومدين. ويجوز

الافتراض تالياً أن إصرار رمضان على أولويّة الداخل كان محكوماً برغبة أمازيغيّة (بربريّة)، متفاوتة التبلور، في تقليص أهميّة الدور العربيّ، المغربيّ والتونسيّ، في ما خصّ القرار الوطنيّ الجزائريّ والتدخّل فيه من قبل «الإخوة العرب». هكذا أدّت تصفيته، خنقاً في المغرب، إلى تأسيس غلبتين: غلبة العسكر والبيروقراطيّة على الناشطين المدنيّين في الثورة، وغلبة عرب الثورة على أمازيغها، ما لا يمكن من دونه فهم بعض المجاري العريضة للحقبة الاستقلاليّة اللاحقة ومعضلاتها.

لقد كان التاريخ السياسيّ لـ«جبهة التحرير»، فضلاً عن مقاتلة الفرنسيّين، تاريخ مكائد ومؤامرات. فالعنف الأعمى الذي اتّبعته الجبهة، واستجرّ عنفاً فرنسيّاً أشدّ عمىً، كانت له وظيفة محدّدة في خدمة المقاومة بالمعنى الجهازيّ الضيّق للكلمة. ذاك أنّ الإرهاب ضدّ المدنيّين الفرنسيّين إنما نما، جزئيّاً، من ضعف «جبهة التحرير» في وسط مؤيّديها المفترضين. فقد كان أحد استهدافات تلك الارتكابات دفع القمع الفرنسيّ إلى سلوك وحشيّ وانتقاميّ يؤدّي إلى انحياز المتضرّرين الجزائريّين، ممن كانوا ذوي خيار رجراج، إلى الجبهة. وبالمعنى هذا، نجح الإرهاب الوطنيّ في بلوغ غرضه، فأضاف إليه قوى كانت محايدة أو غير عابئة، حتّى إن وجهاً معتدلاً كفرحات عباس، سبق له أن رفض الإقرار بوجود «أمّة جزائريّة»، على ما رأينا، تحوّل رئيساً لحكومة «جبهة التحرير» في المنفى. بيد أن النهج هذا نمّى، كما سنرى لاحقاً، بذرة العنف والقسوة في داخل الجبهة والنظام الذي أقامته إثر الاستقلال. لا بل عمدت حقبة ما بعد الاستقلال إلى تحويل السياسة (إذا جازت هذه الكلمة في حالة بلد غير ديموقراطيّ، أي غير سياسيّ) إلى تقليد للعنف والتآمر وهواجس الأمن الهذيانيّة.

ففي صيف ١٩٥٦ اجتمع القادة العسكريّون والسياسيّون للجبهة في مؤتمر عقدوه في وادي صومام، راسماً أهدافه على النحو الآتي: الاستقلال، أن تكون السلطة كلّها في يد الجبهة وحكومتها المؤقّتة، عدم فصل الصحراء الجزائريّة واحتياطيّها النفطيّ عن الجزائر، رفض وقف إطلاق النار قبل الاعتراف بالاستقلال، رفض الإقرار بمواطنيّة المستوطنين البيض، عدم الاكتفاء بطلب الاستقلال والتوكيد على التحوّل الاشتراكيّ والإصلاح الزراعيّ.

وعلى امتداد سنوات الحرب، وعبر المفاوضات غير المباشرة، ثمّ المباشرة، مع فرنسا، تمسّكت الجبهة بمقرّرات وادي صومام الراديكاليّة من دون أيّ تنازل أو تفريط. لكنْ في أواخر ١٩٥٨، اقترح ديغول «سلام شجعان» معلناً هدنة مرفقة بوضع خطّة للتنمية الاقتصاديّة والسياسيّة للجزائر على مدى خمس سنوات. ولئن رفضت الجبهة العرض ففي ١٩٦٠ بدأت أعراض التفاوت تظهر فيما كانت السلطة قد شرعت تلوح على هيئة شبح أو احتمال وشيك. فـ «السيد صلاح» (سي صلاح)، وهو قائد المجموعة العسكريّة الأكثر تعرّضاً للضغط والحصار قريباً من مدينة الجزائر، أبدى استعداده لقبول «سلام الشجعان»، منتقلاً مع مجموعة من معاونيه إلى باريس حيث التقوا ديغول من غير أن ينجم شيء واضح عن ذلك. لكنّه، هو ومعاونوه، لدى عودتهم، تمّت تصفيتهم وسط تكهّنات حول صفقة بين الفرنسيّين ورفاق «السيّد صلاح» في «جبهة التحرير». وقد ذُكر أنّ ديغول، المهتمّ بالوصول إلى سلام كامل، أفشى أمر الاتّصالات مع «السيد صالح» للحكومة المؤقّتة آملاً أن يحصل منها على تنازلات أكبر مما انتزعه منه.

وعلى أيّة حال، ففي ١٩ آذار ١٩٦٢ أُعلن وقف إطلاق النار. لكنْ لأن

ما يُبنى على العنف لا يلبث أن يولّد العنف، مغيّباً أكثر فأكثر إمكان الاحتكام إلى شرعيّة سياسيّة ودستوريّة، أطاحت قوّاتُ هواري بومدين المسلّحة الحكومةَ المؤقّتة لجمهوريّة الجزائر المستقلّة التي كانت قد وقّعت اتفاقات إيفيان للسلام مع فرنسا، وأحلّت بن بلّه في رئاسة الجمهوريّة. هكذا نشبت الحرب التي عُرفت بـ«حرب الولايات»، وكان رمزها من الطرف المقابل يوسف بن خدّه، رئيس الحكومة المؤقّتة الذي حل، منذ ١٩٦١، محلّ فرحات عباس.

والواقع أنّ الجزائر، منذ الاستقلال في ١٩٦٢، كانت قد وقعت في قبضة حكم عسكريّ. فحكومة بن بلّه سريعاً ما عطّلت المعارضة والنقاش داخل «جبهة التحرير»، وفي ١٩٦٣ مُنع الحزب الشيوعيّ، وأرسي تقليد باتت الانتخابات معه، على كل المستويات، عمليّة مزوّرة وشكليّة تنتهي إلى مبايعة الحاكم ومن يختاره.

ويمكن، في حقيقة الأمر، الدفاع عن حجّة تقول إن الجزائريّين، من بين كلّ الشعوب المستعمَرة، بدوا الأكثر تأهيلاً وتمكيناً لإنجاح استقلالهم. صحيح أن الدولة الجديدة بدأت بمصاعب اقتصاديّة على نطاق واسع: بطالة بنسبة ٢٥ في المئة وتبعيّة ماليّة لفرنسا وإحدى أعلى نسب الولادات في العالم (٣,٥ في المئة سنويّاً). لكنّها، في المقابل، ضمّت عدداً كبيراً جدّاً من الرجال والنساء البالغي التأهيل العلميّ والتقنيّ. وكان ممثّلو هذه الشريحة العريضة في قيادة الثورة قد خرجوا بتركيبٍ بدا يومها منطقيّاً، أقلّه لهم، بين الاشتراكيّة الفرنسيّة وأفكار التنمية الرائجة حينذاك في «العالم الثالث». وإلى ذلك توافرت ثروة هائلة من النفط والغاز يمكن أن تشكّل الوقود الذي يطلق التنمية ويخفّف من آلام الانتقال إليها ومن عذاباته.

بيد أن هذا التوقّع لم تُكتب له الحياة. وبعد ثلاث سنوات فقط على تولّي بن بلّه الرئاسة، أطاحه بومدين ووضعه تحت الإقامة الجبريّة التي استمرّت طوال عشرين سنة. وفي هذه الغضون، وخلال عهدي بن بلّه القصير وبومدين الطويل، لم يبق في السلطة، من أصل «التاريخيّين التسعة» الذين قادوا الثورة منذ بداياتها، إلّا بومدين وحده. فالذين بينهم نجوا من الفرنسيّين تعرّضوا، تباعاً، للتعهير أو النفي أو السجن أو الموت، على أيدي رفاقهم. وخلال عهد بومدين خصوصاً، طورد وقتل في المنافي بعض مؤسّسي العمل الثوريّ من نقّاد العهد الجديد، كمحمد خيضر أحد «التسعة»، الذي قضى في مدريد. وفي ١٩٧٠ وُجد كريم بلقاسم، وهو أيضاً أحد «التسعة» الذي رأس الوفد الجزائريّ في مفاوضات إيفيان، مخنوقاً في فندق بفرانكفورت. والاثنان لم يُعد إليهما الاعتبار إلّا بعد رحيل بومدين، في كانون الأول ١٩٧٨، فيما أُطلق أيضاً سراح بن بلّه.

واشتهرت الجزائر بنظام متزمّت وإسلاميّ العواطف، وبتعريب أساء إلى التقدّم العلميّ كما فتح الباب لأعداد من إسلاميّي مصر والمشرق الذين تولّوا تنشئة أجيالها الصاعدة. وإذ ساد جوّ قيميّ مناهض للمرأة ولأيّ دور عامّ تؤدّيه، تنامت العمالة المهاجرة إلى فرنسا، وتراكمت عناصر انفجار سكانيّ جسّدته نسبة الشبّان البالغة الارتفاع. وإذ توفّي بومدين، «أبو الأمّة» ومعطّل حركتها، وجدت الجماعات الإثنيّة نفسها وسط صراعٍ ضارٍ حول تعريف الجزائر كدولة ـ أمّة، صراعٍ ذكّر كثيرين بعبارة فرحات عبّاس القديمة. فالعرب أصرّوا على أنها عربيّة وجزء من «الأمّة العربيّة»، والأمازيغ شدّدوا على طابع بربريّ يجمعها بجنوب أوروبا، لا سيّما إسبانيا، أكثر مما بالعالم العربيّ. ومن موقع إيديولوجيّ، رأى الإسلاميّون أنها مسلمة أوّلاً وأساساً

فيما أكّدت النخب الناطقة بالفرنسيّة دعمها لجمهوريّة علمانيّة مع المطالبة بضبط النشاط السياسيّ للإسلاميّين ومساجدهم. وفي ١٩٨٠ انفجر الوضع في ما عُرف بـ«ربيع البربر» في مدينة تيزي أوزو. وبعد أربع سنوات، شهدت جامعة المدينة نفسها أعمال شغب حرّكتها المطالبة بحقوق ثقافيّة للأمازيغ. لكنّ التتويج العنفيّ هو ما حملته حرب التسعينات الأهليّة بين الإسلاميّين والجيش والتي كلّفت أكثر من ١٥٠ ألف قتيل، قضى بعضهم بأكثر الطرق بدائيّة ووحشيّة، مشدّدةً، في آخر المطاف، قبضة المؤسّسة العسكريّة على الحياة العامّة. وهذه العسكرة للسياسة والمجتمع، التي بلغت ذروتها آنذاك، لم تكن لتنفصل عن ظروف المقاومة التي فرضت إنشاء الجيش قبل أن تنشأ الدولة، وأسّست لجعل الأوّل مهندس الثانية والمتحكّم بها، بدل أن يكون العكس. ذاك أن خوض الحرب الثوريّة، كما فرضت التجربة، كان الشرط الذي لا مفرّ منه لبناء الدولة الثوريّة والاستقلاليّة.

في المقابل، كانت الثقافة التي طوّرتها «جبهة التحرير»، تأسيساً على «شرعيّة» المقاومة، لغرض عسكرة السياسة، وكذلك استخدام الإسلام صرخة تجميع جهاديّ، قد عزّزا قدرة الإسلاميّين على محاصرة كل نزوع علمانيّ في البلاد.

وأفاق الجزائريّون، في ٢٠٠٣، على عددهم الذي بات يبلغ ثلاثين مليوناً، ثمانون في المئة منهم دون الثلاثين، ولم يكن العدد في ١٩٦٢، مع الاستقلال، يصل إلى عشرة ملايين.

هكذا حبلت المقاومة الشهيرة بمقاومات ومؤامرات ونذالات ليست أقلّ عدداً من عدد «الشهداء»، إلّا أنّها، هي و«الشهداء»، تضافروا كي يصادروا مستقبل الجزائر وعقلها.

الفصل الثالث

إيرلندا: معادل الحرب الأهليّة

قد لا ينطبق وصف المقاومة، بالمعنى الكلاسيكيّ للكلمة، على إيرلندا، نظراً إلى أن تاريخها على مدى قرون تخلّله مسار مقاوم، فضلاً عن أن مقاومتها لا يمكن أن تكون من الصنف المفضي، لا نظريّاً ولا عمليّاً، إلى الإمساك بالسلطة بعد التحرير، أو بعد الاستقلال، تبعاً لمدى الانقسام الدينيّ ودرجته. هكذا جاز، على نحو مفارق، اعتبار ذاك البلد أكثر تأهيلاً للمقاومة من أن يندرج في تصنيفها التقنيّ والعاديّ. ولكن للسبب هذا، نقع من المعاني والدلالات في التجربة/التجارب الإيرلنديّة على ما لا نقع عليه في التجارب الأخرى التي دامت لسنوات وانحصرت في حقبة تاريخيّة بعينها، أو أن ما نراه في هذه الأخيرة نراه مُجمّعاً وكثيفاً، مختمراً ومستنفداً نهاياته في إيرلندا. أما عبثيّة ربط مقاومتها ببلوغ السلطة، فتكشف حالات مماثلة، ولو بخفاء أكبر، لم تحل انقساماتها الأهليّة دون طلب السلطة، وغالباً إحرازها.

فإيرلندا، بوصفها البلد الأسبق عهداً بالمقاومات، أفصح الحالات في إبانتها عن تساوي الحرب الأهليّة والمقاومة، بحيث ترادف إحداهما الأخرى أو تكاد. ولا يقلّل من المماثلة هذه حقيقة أنها، وتحديداً سكّانها الكاثوليك، عانوا من الاضطهادات المعروفة على وجه الأرض أطولها عمراً، وأن اضطهادهم كان، في معظم لحظاته، مُركّباً: دينيّاً وطبقيّاً وقوميّاً في آن واحد.

ولئن وجد البعض ما يحيّره في اصطباغ أوروبيّة إيرلندا بنزاع أهليّ كاد يتّخذ طابعاً أشبه بالجوهريّ، فإن الحيرة لا يلبث أن يطردها التاريخ. ذاك أن السيرة الإيرلنديّة تزوّدنا معظم عناصر استثنائيّتها التي حالت دون الاندراج في السيرة الأوروبيّة العريضة. فإلى الانقسام المذهبيّ والتاريخ الكولونياليّ، واكبت الصراعاتِ التي خيضت هناك واستنفدت خائضيها تحوّلاتٌ لم يُتح للأخيرين الإنصات إليها، توّجتها الثورة الصناعيّة وبناء سكك الحديد، ثم الحركة النقابيّة والتعليم الشامل والنظريّات الاجتماعيّة وصعود دولة الرفاه.

وهذا ما سبقه ومهّد له تراكُب التخلّف الدينيّ الذي لم يتعرّض لرياح الإصلاح وحروب التوسّع الإنكليزيّ المتّصلة والمصطدمة حكماً، بسبب من الجغرافيا، بإيرلندا. فالجارة الصغيرة لم تملك، في النصف الأوّل من القرن السابع عشر، جامعة خاصّة بها، آنَ كانت الجامعات مركز التداول في الشأن اللاهوتيّ ومصدر إنتاج سائر أنواع التأويل والنقد المتّصلين به، ومن ثمّ الجديد المنجرّ عنه. ثم إن البدايات الاستيطانيّة للعهد الإليزابيثيّ، في القرن السادس عشر، لم تزوّد الإيرلنديّين كتب تعاليم دينيّة منقولة إلى اللغة المحليّة والمحكيّة، وهو ما كان شرط شارطاً للإصلاح الدينيّ، بل ترافقت مع السيف والإخضاع وحدهما. وشأنُ المُلكيّة، إلى هذا، لم يكن أكثر حظّاً على التقدّم بينما كان أقلّ تعبيراً عن العدل: فبين ١٥٤٠ و١٦٤٠، مثلاً، تغيّرت ملكيّة الأراضي في الجنوب الشرقيّ لما بات يُعرف اليوم بجمهوريّة إيرلندا أيّما تغيّر. فقد حلّ محلّ الملاّكين المحلّيّين مستوطنون إنكليز واسكوتلنديّون بروتستانت، بينما في ألستر، في الشمال، أُوكلت مهمّة الاستيطان إلى مغامرين مارسوها كمشاريع تجاريّة مربحة تُجلي، بالضرورة، السكّان المحلّيّين الكاثوليك، وتمنح أراضيهم لمستوطنين بروتستانت.

وفي الغضون هذه شهد عام ١٦٤١ انتفاضة كاثوليكيّة عارمة جعلته، لدى السكّان البروتستانت، عاماً مفصليّاً، أو حسب تسمية المؤرّخ ماركوس تانّير، «العام الصفر». فقد انفجر غضب السكّان المحلّيّين المهجّرين صاخباً وانتشرت أعمال عنفهم ضدّ المستوطنين ممن صاغوا محنتهم في مماثلات توراتيّة المصدر: فهم بنو إسرائيل والشعب المختار، أما الكاثوليك فلهم الأدوار التي أناطها العهد القديم بقبائل الشغب والفوضى.

والحال أن أكثر من ثلث المستوطنين في ألستر الشماليّة تعرّضوا، آنذاك، للقتل بأيدي جيران كاثوليك. وهو ما صلّب المستوطنين، على تعدّد فرقهم البروتستانتيّة، في هويّة «بروتستانتيّة» واحدة تعيش حالة حصار متواصل. وتوغّلت عميقاً وبعيداً، في المقابل، حملات الاستيطان مع احتلال أوليفر كرومويل إيرلندا، ابتداءً بـ ١٦٤٩، وحملته الضارية، في مناخ الحروب الدينيّة، ضدّ الكاثوليكيّة، مذهبها التقليديّ والشعبيّ. وإذ لم يميّز القائد الإنكليزيّ المُتخم ببروتستانتيّته البيوريتانيّة بين السكّان المحلّيّين الكاثوليك وبين قدامى الإنكليز الكاثوليك، صلّبهم جميعاً في هويّة «كاثوليكيّة إيرلنديّة» تعيش، بدورها، حالة اضطهاد. أما سياسته لتوزيع الأراضي، فأتمّت ما بدأ قبله بقدر ما أرست التماهي بين مقاومة الإنكليز والتحارب الأهليّ: فقد أعطى كرومويل البروتستانت معظمها تاركاً الكاثوليك لبؤسهم ولظلم صارخ مضى، مع الزمن، يتعاظم. فهم، بعدما امتلكوا ٢٢ في المئة من الأراضي عام ١٦٩٠، غدوا يملكون ١٤ في المئة عام ١٧٠٣، ثم ٥ في المئة فقط في سبعينات القرن الثامن عشر. وسار تدمير الطبقة الكاثوليكيّة المالكة الأرضَ في موازاة إلغاء ما بقي من حقوق سياسيّة للكاثوليك. ذاك أنه مع ربط الحقّ في التصويت بحجم الأرض

ولئن وجد البعض ما يحيّره في اصطباغ أوروبيّة إيرلندا بنزاع أهليّ كاد يتّخذ طابعاً أشبه بالجوهريّ، فإن الحيرة لا يلبث أن يطردها التاريخ. ذاك أن السيرة الإيرلنديّة تزوّدنا معظم عناصر استثنائيّتها التي حالت دون الاندراج في السيرة الأوروبيّة العريضة. فإلى الانقسام المذهبيّ والتاريخ الكولونياليّ، واكبت الصراعاتِ التي خيضت هناك واستنفدت خائضيها تحوّلاتٌ لم يُتح للأخيرين الإنصات إليها، توّجتها الثورة الصناعيّة وبناء سكك الحديد، ثم الحركة النقابيّة والتعليم الشامل والنظريّات الاجتماعيّة وصعود دولة الرفاه.

وهذا ما سبقه ومهّد له تراكُب التخلّف الدينيّ الذي لم يتعرّض لرياح الإصلاح وحروب التوسّع الإنكليزيّ المتّصلة والمصطدمة حكماً، بسبب من الجغرافيا، بإيرلندا. فالجارة الصغيرة لم تملك، في النصف الأوّل من القرن السابع عشر، جامعة خاصّة بها، آنَ كانت الجامعات مركز التداول في الشأن اللاهوتيّ ومصدر إنتاج سائر أنواع التأويل والنقد المتّصلين به، ومن ثمّ الجديد المنجرّ عنه. ثم إن البدايات الاستيطانيّة للعهد الإليزابيثيّ، في القرن السادس عشر، لم تزوّد الإيرلنديّين كتب تعاليم دينيّة منقولة إلى اللغة المحليّة والمحكيّة، وهو ما كان شرط شارطاً للإصلاح الدينيّ، بل ترافقت مع السيف والإخضاع وحدهما. وشأنُ المُلكيّة، إلى هذا، لم يكن أكثر حضّاً على التقدّم بينما كان أقلّ تعبيراً عن العدل: فبين ١٥٤٠ و١٦٤٠، مثلاً، تغيّرت ملكيّة الأراضي في الجنوب الشرقيّ لما بات يُعرف اليوم بجمهوريّة إيرلندا أيّما تغيّر. فقد حلّ محلّ الملاّكين المحليّين مستوطنون إنكليز واسكوتلنديّون بروتستانت، بينما في ألستر، في الشمال، أُوكلت مهمّة الاستيطان إلى مغامرين مارسوها كمشاريع تجاريّة مربحة تُجلي، بالضرورة، السكّان المحليّين الكاثوليك، وتمنح أراضيهم لمستوطنين بروتستانت.

وفي الغضون هذه شهد عام ١٦٤١ انتفاضة كاثوليكيّة عارمة جعلته، لدى السكّان البروتستانت، عاماً مفصليّاً، أو حسب تسمية المؤرّخ ماركوس تانّير، «العام الصفر». فقد انفجر غضب السكّان المحليّين المهجّرين صاخباً وانتشرت أعمال عنفهم ضدّ المستوطنين ممن صاغوا محنتهم في مماثلات توراتيّة المصدر: فهم بنو إسرائيل والشعب المختار، أما الكاثوليك فلهم الأدوار التي أناطها العهد القديم بقبائل الشغب والفوضى.

والحال أن أكثر من ثلث المستوطنين في ألستر الشماليّة تعرّضوا، آنذاك، للقتل بأيدي جيران كاثوليك. وهو ما صلّب المستوطنين، على تعدّد فرقهم البروتستانتيّة، في هويّة «بروتستانتيّة» واحدة تعيش حالة حصار متواصل. وتوغّلت عميقاً وبعيداً، في المقابل، حملات الاستيطان مع احتلال أوليفر كرومويل إيرلندا، ابتداءً بـ ١٦٤٩، وحملته الضارية، في مناخ الحروب الدينيّة، ضدّ الكاثوليكيّة، مذهبها التقليديّ والشعبيّ. وإذ لم يميّز القائد الإنكليزيّ المُتخم ببروتستانتيّته البيوريتانية بين السكّان المحليّين الكاثوليك وبين قدامى الإنكليز الكاثوليك، صلّبهم جميعاً في هويّة «كاثوليكيّة إيرلنديّة» تعيش، بدورها، حالة اضطهاد. أما سياسته لتوزيع الأراضي، فأتمّت ما بدأ قبله بقدر ما أرست التماهي بين مقاومة الإنكليز والتحارب الأهليّ: فقد أعطى كرومويل البروتستانت معظمها تاركاً الكاثوليك لبؤسهم ولظلم صارخ مضى، مع الزمن، يتعاظم. فهم، بعدما امتلكوا ٢٢ في المئة من الأراضي عام ١٦٩٠، غدوا يملكون ١٤ في المئة عام ١٧٠٣، ثم ٥ في المئة فقط في سبعينات القرن الثامن عشر. وسار تدمير الطبقة الكاثوليكيّة المالكة الأرضَ في موازاة إلغاء ما بقي من حقوق سياسيّة للكاثوليك. ذاك أنه مع ربط الحقّ في التصويت بحجم الأرض

المملوكة، انخفض باطّراد عدد الكاثوليك الذين يحرزون الحقّ هذا، إلى أن انعدم تماماً في ١٧٢٨.

وعلى رغم ذلك لم يتحوّل إلى البروتستانتيّة عدد يُذكر. فبين ١٧٠٣ و١٧٨٩، لم يتعدّ المتحوّلون عن الكاثوليكيّة ٥٥٠٠ شخص معظمُهم ملّاكو أراضٍ فضّلوا مصالحهم على هويّتهم. وقد بقي الكاثوليك الأكثريّة في معظم البلاد، فارتفع عددهم من ٨٠٠ ألف في ١٦٥٠ إلى ١,٥ مليون في ١٧٠٠ وحافظ، في القرن التالي، على نموّه. وحسب إحصاء يعود إلى ١٨٣١، قُدّر عدد الإيرلنديّين بـ ٧,٩ ملايين، بينهم ٦,٤ ملايين كاثوليكيّ. وإذ راح عددهم يكبر، كبرت ثقتهم بالنفس وقوّتهم، على رغم السياسات الرسميّة والاضطهاد الذي تلحقه بهم، أو أن تلك السياسات جعلت تشحذ شفرة الثقة والقوّة هاتين.

هكذا كان أن استحوذت الحروب الدينيّة على بُعدين طبقيّ وأقواميّ ما لبث، في زمن صعود القوميّة اللاحق، أن صار قوميّاً. وعلى هذا الواقع الكولونياليّ/ القوميّ والاجتماعيّ/ المذهبيّ، ترتّبت معطيات أخرى، مألوفة، إن لم تكن كلاسيكيّة، في حالات كتلك. فالبروتستانت ذوو الأصول الإنكليزيّة والاسكوتلنديّة، وهم في يومنا أقلّ من ستين في المئة في الشمال، استقرّوا قطاعاً سكانيّاً هو الأكثر مدينيّة وتعلّماً ورفاهاً، والأقلّ إنجاباً، تفصلهم مناطق الإقامة وأحياؤها عن الكاثوليك «الأصليّين»، والأخيرون اليوم أكثريّة كاسحة في جمهوريّة الجنوب وأكثر من ٤٠ في المئة في الشمال.

لكنّ الرواية الورديّة عن التاريخ الثوريّ والمقاومة، وعن التأييد الشعبيّ الذي حظيا ويحظيان به تنتسب، حسب بعض النقّاد، إلى ماضٍ مُتوهَّم: فقد شكّك، مثلاً، شون كرونين، في كتابه «القوميّة الإيرلنديّة: تاريخ جذورها

وإيديولوجيّتها»، بأساطير الثبات الإيديولوجيّ والمبدئيّ المنسوبة إلى القوميّة المذكورة، والتي غالباً ما استُعرضت في مواجهة الهوى الملكيّ والبريطانيّ عند البروتستانت بعدما أُلصقت بها مواضٍ لم تحدث ولا احتواها الواقع الفعلي.

ذاك أن القوميّة تلك تبقى تشكّلاً تاريخيّاً اندمجت فيه عواطف وتقاليد عدّة، أما أفكارها السياسيّة فمتقلّبة رجراجة. فهي، لدى نهاية القرن السابع عشر مثلاً، وكانت لا تزال أقواميّة، اتّصلت بكاثوليكيّة عابرة للبلد على نحو لا تبرّئها منه أيّة كتابة «تقدّميّة» للتاريخ. فقد اتّخذت شكل تماثُل مع المَلَكيّة الإنكليزيّة الكاثوليكيّة، لا سيّما مع جيمس الثاني، آخر الملوك الكاثوليك الذي لجأ إلى الإيرلنديّين إثر إطاحته، قبل أن يستقرّ في فرنسا. بيد أنها، في نهاية القرن الثامن عشر، لبست لبوساً يعقوبيّاً صارماً في مناهضة الدين، على ما سوف نرى. فهي، إذاً، ليست بذاتها حاملاً لمضمون إيديولوجيّ، فضلاً عن أن تكون «تقدّميّة» بإطلاق، أو «خيراً» بإطلاق.

إلا أن أسطَرة المقاومة هي ما أملى الكتابة القوميّة للتاريخين الإيرلنديّين، السابق عليها واللاحق لها. وكان الموضوع الأوّل للأسطرة تلك ثيوبالد ولف تون، رائد التوجّه الاستقلاليّ في القرن الثامن عشر. فولف تون، وهو بروتستانتيّ من دبلن، من ورثة التنوير والحماسة للجمهوريّة، قاتل مهجوساً بنقل تعاليم الثورة الفرنسيّة إلى إيرلندا، كما حلم بجمهورية علمانيّة في بلده تنصهر بروتستانتيّتها وكاثوليكيّتها في قوميّة جامعة. فالكاثوليك والبروتستانت، عنده، كما الدعاة القوميّون عادة، سوف تتضافر جهودهم لخلق جمهوريّة إيرلنديّة كليّة الانفصال عن بريطانيا، موصولة، على نحو أو آخر، بفرنسا الثوريّة.

وفي تنويريّته المعادية للخرافة، لا سيّما الكاثوليكيّ منها، مثّل ولف تون ورفاقه الملاحدة واللاأدريّون ما يشبه الطليعة التنويريّة للجمهرة الكاثوليكيّة الفلاحيّة. وقد نشر، في ١٧٩١، ما اعتُبر مانيفستو القضية الإيرلنديّة بعنوان «مجادلة لمصلحة كاثوليك إيرلندا» (٣٣ صفحة) ليغدو، في ما بعد، الأب الصوفيّ لقوميّتهم.

ولوهلة في آخر عقود القرن الثامن عشر، تبدّى أن أحلام الثائر المؤسّس توشك على التحقّق: فالراديكاليّون من الطائفتين جمعت بينهم حركة «الإيرلنديّين المتّحدين»، وهم أبناء متحرّقون إلى التغيير للطبقات الوسطى، أغلبهم من بروتستانت بلفاست. وقد تحوّل هؤلاء، منذ ١٧٩٣، وفيما إنكلترا وفرنسا تواليان خوض حروبهما، حركة تآمريّة يؤرّقها الحصول على دعم فرنسا الثوريّة شرطاً لإكمال مهمّتها.

ولم تخل التجربة المريرة من سرد مشوّق. ففي ١٧٩٥ انتقل ولف تون إلى باريس، حيث أقنع قادتها بنضج بلاده لتبنّي نموذجهم، وفي الآن نفسه، توجيه ضربة، عبرها، إلى لندن. أما فرنسا فلم تخذله دافعةً، في العام التالي، بقوّات ضخمة العدد إلى إيرلندا، يرافقها ولف تون نفسه. لكنْ لئن حالت رداءة الطقس دون إكمالها سيرها، كرّر الفرنسيّون التجربة، أواخر العام، بقوّات أقلّ عدداً تمكّن البريطانيّون من سحقها واعتقال ولف تون. وبعد عامين، في ١٧٩٨، وبينما الإيرلنديّون يخوضون أولى انتفاضاتهم القوميّة وينهزمون، انتحر الأخير في سجنه، مفضّلاً ألّا يموت محكوماً بالإعدام على أيدي أعدائه.

لقد بدا «الإيرلنديّون المتّحدون» على بيّنة من أن الدعم الفرنسيّ ليس الشرط الوحيد للانتصار. فحركتهم لن يُكتب لها النجاح، كما رأوا، إذا ما

ظلّت مقصورة على الجناح الراديكاليّ من الطبقات الوسطى المدينيّة والصغيرة حجماً وفعاليّةً. واستنتجوا، على النحو هذا، ضرورة استثارة الفلاحين وضمّهم إليهم. لكنْ هنا تحديداً بدأ التبايُن يتّضح: ذاك أن كلّ نجاح كانت تلقاه تلك الاستثارة القوميّة، كان يضاعف القلق، بل الخوف، لدى طليعتها المعلمنة والقوميّة، وأغلبُها بروتستانتيّ. فالفلّاحون، في أكثريّتهم الساحقة، وبحكم تقاليدهم الموروثة، كاثوليك ملتزمون لا تعنيهم أفكار «الإيرلنديّين المتّحدين» إلّا بقدر ما تعدهم باسترجاع أراضيهم والتخلّص من البروتستانت. وهو ما عكس نفسه سريعاً على قَسَم الانتماء إلى حركة «المتّحدين...» حيث غدا ينصّ، في المناطق الريفيّة الكاثوليكيّة، منذ منتصف تسعينات القرن الثامن عشر، على الإخلاص للديانة الكاثوليكيّة. كذلك صُبغت أفكار التحرّر والاستقلال بنزعة خلاصيّة مصادرها مستقاة من أدبيّات الكاثوليك وفولكلوريّاتهم.

هكذا حفّ بالانتفاضة القوميّة الأولى مقتلان:

الأوّل، اصطباغها بدعم فرنسا كما بالتبعيّة لثقافتها. فهي اختلفت عن انتفاضة ١٦٤١ ما قبل القوميّة للسبب هذا تحديداً. ذاك أن الثورة الفرنسيّة، وقبلها الثورة الأميركيّة، كانتا قد أطلقتا بعض الأفكار حول الشعب والحريّة والمساواة. وبالنسبة إلى مساهمة الثورة الأميركيّة، فإنّها نشرت فكرة الاستقلال عن الحكم البريطانيّ التي لاقت أثراً واسعاً عند قطاعات إيرلنديّة عابرة للانتماء الطائفيّ.

والثاني، انفجار كتلتها ما بين قيادة راديكاليّة جمهوريّة متعلمنة تبغي توحيد «الشعب» كلّه، وجمهور فلّاحيّ كاثوليكيّ كاره للبروتستانت. والمقتلان هذان بمثابة بُعدين ضامرين ومتناقضين في الانتفاضة: ذاك أن

التأثّر بالثورة الفرنسيّة أنهى، أقلّه لدى الطليعة، تلك المماثلة بين الأمّة والإيمان الكاثوليكيّ. فالثورة المذكورة تركت على الوعي القوميّ تأثيراً عظيماً إن لم يكن تأسيسيّاً، إذ أتاحت، ولو نظريّاً، فرصة الحديث عن إيديولوجيا قوميّة شاملة الكاثوليك والبروتستانت معاً. هكذا بات يؤرَّخ بتلك المنعطفات الكبرى لنشأة النزعة الجمهوريّة العلمانيّة بوصفها تحدّياً للمطارنة والكنيسة.

لكنْ عند هذا التحوّل تحديداً، حيث تعبيرات الثورة الفرنسيّة حادّة ومُلحّة، بدأ يضمر الحضور البروتستانتيّ، وهو أصلاً محدود ونخبويّ، في المشروع القوميّ. ذاك أن انتفاضة ١٧٩٨ انطوت أيضاً على مذبحة نزلت بالبروتستانت في ويكسفورد، في الجنوب الشرقيّ، نجم عنها إحراق مئة سجين منهم أحياءً، مقنعةً أبناء مذهبهم بأن أفكار الوحدة خديعة لا تؤول إلّا إلى دمار ذاتيّ. فالانتفاضة تطيّفت، ولئن ظلّ في وسع القادة المضيّ في تبشيرهم بقوميّة مستمدّة من التنوير والثورة الفرنسيّة، فقد غدا زخم الفعل الثوريّ تحويراً للحقد المديد على البروتستانت بسائر طبقاتهم. فالمتمرّدون الذين هاجموا الملكيّات كلّها من غير تمييز، تعبيراً عن حرمانهم منها وحقدهم عليها، اقتصر إحراقهم البيوت على منازل بروتستانتيّة فحسب.

هكذا ضمّت الانتفاضة انتفاضتين مميّزتين، بل متعارضتين، واحدة بروتستانتيّة نخبويّة مسرحها ما يُعرف اليوم بإيرلندا الشماليّة، وأخرى كاثوليكيّة، شعبيّة وفلّاحيّة، في ما هو الآن جمهورية الجنوب. ولئن ذهبت هذه الأخيرة أبعد من سابقتها، هي التي ارتكبت ذبح البروتستانت في ويكسفورد، تولّت بريطانيا، بطريقتها، استكمال عناصر التمايُز داخل الانتفاضة، إذ ميّزت في درجة القمع التي اعتمدتها بين الجماعتين الأهليّتين.

لكنْ بمرور قرن على الانتفاضة وهزيمتها، ظهرت روايتها في الأدب والفولكلور الشعبيّ وأعمال التأريخ القوميّ مما اعتبرها حجر زاوية التاريخ ذاك. وفي هذا أدّى شاعر إيرلندا الكبير دبليو بي ييتس دوراً بارزاً من خلال مسرحيّته «كاثلين ابنة هوليهن» (١٩٠٢) التي مجّدت انتفاضة ١٧٩٨ وعظّمت صوفيّة التضحية بالدم مستصرخةً المزيد منها. وظهر، كذلك، معظم الأغاني والأناشيد البلديّة ballads التي كرّست موقعها في الأسطورة المؤسّسة للقوميّة الكاثوليكيّة والراديكاليّة الإيرلنديّة. ومن ناحيتها، رُفعت النزعة الجمهوريّة صنواً ثابتاً ودائماً للنزعة الاستقلاليّة، فيما رُدّ الإخفاق إلى مؤامرات الإمبرياليّة البريطانيّة وسياستها القائمة على مبدأ «فرّق تسد».

لكن بعد دمار الانتفاضة، وفرض حكومة لندن «الاتّحاد الأنكلو إيرلنديّ»، ملغيةً الحكم الذاتيّ القائم، لم يعد للمسحوقين الكاثوليك من قيادة سوى الأكليروس، وهؤلاء جاء معظمهم من الأسر الكاثوليكيّة القليلة الثريّة كما كانوا متحفّظين عن النشاط الثوريّ للبعض من أبناء مذهبهم. والحال أن هذا الخطّ المعارض للعنف السياسيّ إنّما بدأت الكنيسة تشقّه عام ١٧٩٨، حال هزيمة الانتفاضة، واجدةً صوتها السياسيّ في دانيال أوكّونيل، المحامي والأرستوقراطيّ الذي دافع عن التسامح وانتقل من موقع راديكاليّ إلى معارضة المنتفضين. وهو انتقال كان مردّه، في نظره، عدم توافر الاستعداد والتنوّر المطلوبين لدى الإيرلنديّين. ولئن رأى، كما رأت الكنيسة، أن في وسع العمل السياسيّ والبرلمانيّ إنجاز ما لا ينجزه العنف، مضى الإكليروس المحافظ في الجمع بين التصدّي للنزعة الجمهوريّة الراديكاليّة والدفاع عن التراتبيّة الاجتماعيّة المعمول بها والتي هدّدتها أفكار الثورة الفرنسيّة.

وبالفعل نجح أوكّونيل، مدعوماً من الكنيسة، في قيادة حركة ضغط آلت، عام ١٨٢٩، إلى إتاحة المجال للكاثوليك كي يحظوا بعضويّة مجلس العموم البريطانيّ، كما بات في وسعهم تولّي بعض المناصب الحكوميّة، وفي الوقت نفسه ارتفع احتساب الحقوق تبعاً للمُلكيّة خمسة أضعاف ما كانه.

ونعرف من روبرت كي، صاحب الكتاب الضخم «العلم الأخضر»، أن الإيرلنديّين لم يكونوا، في أيّ من حقب تاريخهم، قوميّين بالقدر الذي ترسمه النزعة الجمهوريّة أو التقليد المسيطر بين المتعاطفين مع إيرلندا الكاثوليكيّة في الولايات المتّحدة. فكتابه هذا، الذي ترك تأثيراً مهمّاً على الرأي العامّ هناك، في وقت كانت الأرثوذكسيّات الجمهوريّة تتعرّض لأسئلة متزايدة، يبيّن كيف أن قادةً تسوويّين كدانيال أوكّونيل، وكذلك تشارلز ستيوارت بارنيلّ، الليبراليّ والقوميّ المعتدل في القرن التاسع عشر، كان لهما من المؤيّدين، في زمنهما، أكثر مما حظي به، في زمنهما، القوميّان الراديكاليّان ولف تون وتلميذه بادرايغ (باتريك) بيرز، قائد انتفاضة ١٩١٦.

بيد أن هذا لم يعصم إيرلندا من شنّ انتفاضة أخرى، عام ١٨٤٨، وهو سنة الثورات في سائر أوروبا. وهذه، بدورها، كانت بلا أفق أو أمل، لكنّها قدّمت مساهمة أخرى في بلورة النزعة الثوريّة الجمهوريّة، عبّر عنها أحد أبرز رموزها، جيمس فينتان لالور. فالأخير رأى أنه ما دام غزو بلاده عمليّة مزدوجة من الإلحاق السياسيّ والمصادرة الاقتصاديّة، بات على الردّ الإيرلنديّ ان يكون، بالضرورة، مزدوجاً مركّباً، يجمع التحرّر السياسيّ إلى مصادرة أراضي الملّاكين وإعادتها إلى الفلّاحين. وخلال تلك الفترة، وتحديداً بين ١٨٤٥ و١٨٤٩، احتدم الهمّ الطبقيّ على إيقاع المجاعة

الشهيرة التي ضربت البلد وتسبّب بها تسمّم موسم البطاطا وفساده، فتأدّى عنها موت مليون شخص، كما ترتّبت عليها هجرة مليون آخر ونشأة ظاهرة الهجرة الإيرلنديّة.

غير أن المعادلة الاستقلاليّة ـ الاجتماعيّة لم تفض إلى إعادة نظر حيال البروتستانت، وإمكان التحالف مع فقرائهم، بل أعادت، من خلال مطلب استرجاع الأرض تحديداً، تكريس فكرة المقاومة بوصفها نشاطاً نضاليّاً للكاثوليك في مواجهة البروتستانت.

وإنما في السياق هذا صبّ التجذّر الذي أحرزته المقاومة الاستقلاليّة. فانتفاضة ١٨٤٨ عملت أيضاً على إدخال الحركة الجمهوريّة، شأنها شأن مثيلات كثيرات في أوروبا، طوراً جديداً مادّته النشاط السريّ، الطقسيّ والتآمريّ. وهو ما عبّرت عنه «الأخويّة الجمهوريّة الإيرلنديّة» التي تأسّست في ١٨٥٨ والتي رعت التصوّر القائل، والمنسجم مع الأفكار الفوضويّة الأوروبيّة عهدذاك، بأن في وسع مجموعة سرّيّة ونخبويّة، أن تقيم، بإرادة الشجاعة والصمود، جمهوريّة إيرلندا المستقلّة.

والأخويّة تلك بدت وثيقة الارتباط بالإيرلنديّين الأميركيّين كما سمّي أعضاؤها «الفيينيّين» إعلاناً منهم للاستمراريّة مع الـ«فيينّا» 'Fianna' أو المقاتل الإيرلنديّ القديم. ومن جهتهم، دان المطارنةُ الفيينيّين، بوصفهم حَملة إيديولوجيا غير دينيّة غريبة ومستقاة، هي الأخرى، من الثورة الفرنسيّة. لكن هذا لم يردعهم عن شنّ انتفاضة جديدة فاشلة، بدورها، في ١٨٦٧.

في هذه الغضون، تولّت انتفاضات المقاومة الإيرلنديّة دفع التطهير الطائفيّ بعيداً داخل «الشعب» المفترض واحداً، وتحويل ذلك سُنّة من سُنن النضال التحرّريّ. فما بين ١٨٦١ و١٩٣٦، تدنّى وجود البروتستانت في

جنوب إيرلندا بنسبة الثلثين، تاركاً للاختلاط والاشتراك مساحات ضيّقة وعرضة للاختناق، أهمّها الطبقة العاملة. فنسبيّاً بقيت الأخيرة، الناشئة عن قطاع اقتصاديّ حديث، أكثر الفئات وحدويّة. هكذا أنجزت، في ١٩٠٧، إضراباً مشتركاً، بروتستانتيّاً ـ كاثوليكيّاً لعمّال الموانئ بدا أشبه بالاستثناء الذي يبرهن القاعدة.

أهمّ من هذا ما أقدم عليه السياسيّون الليبراليّون والوطنيّون الدستوريّون الكاثوليك للحصول، عبر العمل البرلمانيّ، على حكم ذاتيّ موسّع. وكان ما تعنيه تلك الاستراتيجيّة السيطرةَ على توازنات الكتل البرلمانية من خلال التحالف مع حزب بريطانيّ هو الحزب الليبراليّ. وفعلاً نجح هؤلاء، في ١٩١٢، في ضمان أكثريّة مؤيّدة لمطالبهم، واستصدار «مرسوم الحكم المحليّ»، مدلّلين على أن الانخراط في اللعبة السياسيّة، لا الانتفاض، هو ما أتاح للنوّاب الإيرلنديّين أن يمسكوا بالتوازن ويكونوا الأقليّة المقرّرة في مجلس العموم البريطانيّ. أما مناضلو «الأخويّة»، في المقابل، فكانوا يجنحون إلى عنف أقليّ تجسّدت ثماره في انتفاضة عيد الفصح عام ١٩١٦. ومثلما خدمت مجاعة أواسط القرن التاسع عشر انتفاضة ١٨٤٨، كانت «الديناميّة المحرّكة للعمل الوطنيّ»، خلال مرحلة ١٩١٦ ـ ١٩٢١، ضغط السكان على الأرض. فالجوع للأرض، وقد فاقمه توقّف الهجرة، هو ما ظلّ قوّة محرّكة على أوسع نطاق.

آنذاك ظهر بادرايغ بيرز بوصفه تلميذاً نجيباً لسياسات ولف تون القوميّة الرومنطيقيّة. وبيرز، المثقف والشاعر الصوفيّ والمناضل، أضاف إلى مقاومته الاستقلاليّة، وتتويجُها الانتفاضة، مقاومة ثقافيّة جسّدتها دعوة إيرلندا إلى تكلّم اللغة الغيليّة، أو السلتيّة، التي كانت لغتها قبل وفادة

الإنكليز. وهو ما كان جزءاً من منظومة تصوّريّة تنطوي على وجود عرق غيليّ وأمّة إيرلنديّة موحّدة ناطقة بالغيليّة.

والخرافيّ في هذا كثير. ذاك أنه لم تنشأ «أمّة» كتلك، بما تفترضه الكلمة من وجود عصر القوميّات والأمم. أما «المجتمع»، وكان فعلاً ناطقاً بالغيليّة، فكان قَبَليّاً بقدر ما افتقر إلى سلطة مركزيّة واحدة. وباستثناء فترات عابرة أهمّها حكما برايان بورو بين ١٠٠٢ و١٠١٤، وإدوارد بروس بين ١٣١٥ و١٣١٨، ساد إيرلندا تعدّدُ الممالك الدمويّة الصغرى، وتنازعها، فلم تعرف الوحدة في ظلّ إدارة مركزيّة واحدة، وهنا المفارقة، إلّا مع القرن السابع عشر في ظلّ الإنكليز. وأما الثقافة الغيليّة القديمة فلم تنهض، تالياً، على وحدة سياسيّة ولا تطوّرت إلى ثقافة دولة ـ أمّة وإن تلازمت مع ديانة ولغة موحّدتين ومع أشكال فنيّة وأدبيّة تميّز بها الإيرلنديّون. وعموماً، لم تطلّ أواخر القرن التاسع عشر حتى كان التخلّي الكاثوليكيّ عن الغيليّة قد اكتمل وعمّ اعتناق الإنكليزيّة.

على أيّة حال، تأكّد، في ١٩١٦، بعد إعدام قادة الانتفاضة بمن فيهم بيرز، أن لندن ليست في وارد إعطاء إيرلندا حكماً ذاتياً فعليّاً، فيما الحرب العالميّة الأولى تستنفر أوروبا كلّها عسكريّاً وأمنيّاً. وتحت وطأة المأساة الجديدة هذه، ومحطّاتُ السرد القوميّ الإيرلنديّ مآسٍ متلاحقة، تعزّزت رواية التأريخ كخطّ يبدأ بولف تون ويمر ببيرز، قاطعاً قطعاً كاملاً ودائماً مع العدوّ الإنكليزيّ الكامل والدائم. بيد أن التعميم السخيّ هو وحده ما يجوّز الربط بين المؤسّسين، ولف تون وبيرز، حاجباً تقلّبات الوعي المقاوم ومسارات انتكاسه. فعلى رغم أن الثاني نسب نفسه إلى تراث الأوّل ورأى في عبارة له شهيرة أن ضريح ولف تون «أقدس مكان في إيرلندا»، فهو

اختلف عنه لجهة ضعف صلته بأفكار التنوير ومماهاته بين الكاثوليكيّة الإيرلنديّة والقومية الإيرلنديّة. فلم يكن اختياره ورفاقه عيدَ الفصح لإعلان الانتفاضة إلا من قبيل التوكيد على أن أولئك الذين «يستشهدون» في سبيل الوطن يعيدون تمثيل موت المسيح وآلامه، فيما يتعادل جهدهم مع بعث أمّتهم، بالمعنى الذي تقول الرواية الدينيّة إن المسيح بُعث فيه. وكان هذا انحداراً حادّاً بقياس فكرة المقاومة الوطنيّة الساعية إلى استقلال الإيرلنديّين جميعاً وعلمنتهم كلّهم.

بيد أن القمع الذي تعرّضت له انتفاضة ١٩١٦، وكان شرساً، ترك أثرين ظلّ تلازمهما من سمات التعامل مع انتكاسات القوميّة الإيرلنديّة. فقد تجذّر الوعي الكاثوليكيّ وامتدّ تجذّره إلى قطاعات أعرض، كما ظهرت علامات تحفّظ، إن لم يكن عداء، للإصلاحيين الدستوريّين من الكاثوليك. وهنا، ليس من مبالغة في القول إن نهج القسوة البريطانيّة قمعاً لانتفاضة ١٩١٦، وما تلى، فعل ما لم تفعله التمايزات القوميّة أو المذهبيّة بذاتها. مع هذا، كمنت طبقة أخرى من طبيعة عقلانيّة تحت سطح الغضب، مفادها الاستعداد للتسوية اتّعاظاً بالهزيمة وتأثّراً بمناخها. فانتفاضة ١٩١٦ إنما نفّذتها أقليّة ضئيلة، لم تكن ديموقراطيّة ولم تستشر السكّان الكاثوليك في أمر يخصّ حياتهم ومصيرهم. وقد برهن روبرت كي، بالاستناد إلى أرشيف صحافي غنيّ يغطّي حقبة ١٧٩٨ ـ ١٩٢٢، أنه حين بدأ «الجيش الجمهوريّ» عام ١٩١٩، (وفي العام ذاته اعتُمدت هذه التسمية، للمرّة الأولى، تدليلاً على من كانوا قبلاً «المتطوّعين الإيرلنديّين»)، شنّ حرب عصابات ردّاً على هزيمته ونتائجها السياسيّة، بدت عمليّاته عرضة لإدانات متكرّرة من قبل السلطات المحليّة ورجال الدين، فيما لم يحرز الجيش المذكور، في حدود

تميّزه عن حزب شين فين («نحن أنفسنا») «السياسيّ»، دعماً شعبياً واسعاً. ذاك أن تأييده، في أي وقت من الأوقات، لم يتجاوز الـ٥ في المئة من الكاثوليك أنفسهم. أما القوّة النسبيّة التي أحرزها فما كانت لتتحقّق له لولا استقدام الإنكليز، عملاً بنهج التشدّد والقسوة الاستثنائيّين، الجنود المتقاعدين المتطوّعين للخدمة في إيرلندا. فهؤلاء الذين عُرفوا تبعاً لملابسهم بـ«السود والمدبوغين» (the Black and Tans)، كان لقمعهم العشوائيّ المصحوب بالضربات الانتقاميّة والجماعيّة يوجّهها الجيش البريطانيّ أن زاد التعاطف مع «الجيش الجمهوريّ».

ومستفيدةً من الضربة التي وجّهتها للقوميّين الإيرلنديّين، مصحوبةً بعودة الكنيسة إلى الواجهة مجدّداً، وقّعت لندن، في ١٩٢١، معاهدة مع القوميّين تقضي بالحكم الذاتيّ للمنطقة الكاثوليكيّة المتجانسة من إيرلندا، على أن يبقى الجزء البروتستانتيّ (وبعض مناطق كاثوليكيّة ملحقة به) ضمن المملكة المتّحدة، وهو ما لا تزال عليه الحال الآن.

ومرّة أخرى أبدت الكثرة الكاثوليكيّة الاستعداد للاعتدال. فعبر صناديق الاقتراع تمّ التصديق الشعبيّ على المعاهدة، وهو ما رفضه التيّار الراديكاليّ بزعامة إيامون دي فاليرا، أحد قادة انتفاضة ١٩١٦، مُصرّاً على إسقاطها بقوّة السلاح. لكن الكنيسة الكاثوليكيّة، من ناحيتها، بلغ تأييدها للمعاهدة أن عاقبت معارضة دي فاليرا بفرض الحرم الشامل عليها، فيما القوّات التي تؤيّد المعاهدة توالي سحق المعارضة الراديكاليّة عسكريّاً.

لقد أدّى قيام الجمهوريّة إلى انتصار مبدأ الاستقلال في نظر الواقعيين القابلين بالتسوية مع الوجود البروتستانتيّ في الشمال، إلّا أنه انطوى، في نظر القوميّين الراديكاليّين، على تقسيم لإيرلندا التاريخيّة التي جُزّئت إلى

دولة مستقلّة وكاثوليكيّة تضمّ ٢٦ مقاطعة ومنطقة بريطانيّة من ستّ مقاطعات يتولّى بروتستانت إدارة حكمها الذاتيّ. وهو، عندهم، ما أضاف مطلب الوحدة إلى مطلب الاستقلال ضمن حزمة معتقديّة ـ مطلبيّة واحدة.

بيد أن الاحتقان القوميّ الذي عبّرت عنه المقاومة باتت قاعدته المفترضة تقتصر، مع قيام الجمهوريّة في الجنوب عام ١٩٢٢، على أقلّ من نصف سكان إيرلندا الشماليّة (بلفاست) الكاثوليك، بعدما كان محيطها، الافتراضيّ أيضاً، يشمل أكثريّة كاثوليكيّة كبرى في عموم إيرلندا. وفي المعنى هذا، فإن أكثر من نصف سكان إيرلندا الشماليّة، أي البروتستانت، بدوا الهدف المباشر لتلك المقاومة الاستقلاليّة، جنباً إلى جنب الجنود البريطانيّين.

فالأكثريّة البروتستانتيّة في الشمال التي رأت تقليديّاً إلى الوحدة مع بريطانيا حامياً وضامناً لها من أكثريّة كاثوليكيّة ساحقة في شطري البلد، زادت حماستُها للوحدة المذكورة في موازاة تعاظم خوفها من الانضواء القسريّ في وحدة إيرلنديّة. ودوماً كانت الذاكرة التاريخيّة تصلّب هذه المشاعر المشطورة والمذعورة.

وفي حربه على الجمهوريّة الوليدة وحكومتها المؤقّتة في دبلن، استخدم دي فاليرا كلّ ترسانة الإيديولوجيا الجمهوريّة وكل الزخم العاطفيّ والشعبويّ للنضال القوميّ ضدّ لندن، كما اغتيل رفيقه وتلميذه السابق مايكل كولينز الذي بات الراديكاليّون يتّهمونه بالخيانة والتفريط لتسنّمه رئاسة تلك الحكومة بعد مشاركته في المفاوضات التي أنتجت المعاهدة.

لكنْ بعد عقد، أي في ١٩٣١ تحديداً، وإذ بلغ العنف مجدّداً طريقاً مسدوداً، وافق دي فاليرا نفسه على مضمون المعاهدة، وإن تحفّظ عن

الشكل، مصرّاً على تمثيله تقليد ١٩١٦ الثوريّ. هكذا اقترن التشديد على الانتفاضة، بوصفها الروح الإيديولوجيّة لجمهوريّة الجنوب، بتسوية واقعيّة مع بريطانيا ممزوجة بإرساء نظام برلمانيّ يُستكمل تدريجاً فيما يكون مصدر الشرعيّة الفعليّة ومرتكزها.

أما المقاومة، وقد غدت محصورة في الشمال، فاستأنفت تأليف سردها الكارثيّ: فقد انقادت، عشيّة الحرب العالميّة الثانية، مثلها في ذلك كمثل حركات قوميّة ـ فلاحيّة كثيرة قاتلت الكولونياليّتين البريطانيّة والفرنسيّة، إلى التعامل مع ألمانيا النازيّة. ففي ١٩٣٩، أنشأ «الجيش الجمهوريّ» صلات مع جهاز «أبويهر ٢» الاستخباراتيّ الألمانيّ الذي أرسل عملاء منه إلى إيرلندا لتشجيع نشاطات «الجيش الجمهوريّ» في الشمال، الهادفة إلى تعطيل الجهد العسكريّ البريطانيّ. وفي أيّار (مايو) ١٩٤٠، وصل شين راسل، قائد «الجيش الجمهوريّ» آنذاك، إلى برلين حيث التقى بعض كبار الرسميّين النازيّين بمن فيهم وزير الخارجيّة جواشيم فون ريبنتروب، كما تلقّى تدريباً على مهارات ونشاطات إرهابيّة.

وعاودت أزمة النزعة الجمهوريّة الراديكاليّة الظهور في الستينات، بعد حملة «الجيش الجمهوريّ» عام ١٩٥٦ التي جسّدتها هجمات مسلّحة على مواقع الشرطة وبعض النقاط الحدوديّة مع الجنوب انتهت إلى الإخفاق ومزيد من العزلة. وفي ١٩٦٢، لم يعد «الجيش الجمهوريّ» يملك في مدينة بلفاست، التي يعتبرها الجمهوريّون أهمّ المدن «المحتلّة» في إيرلندا الشماليّة، إلا ٢٤ عضواً. وهو فشل أسهم في انعطاف الجمهوريّين عن قوميّتهم الصافية والصوفيّة إلى اليسار، وهو ما كان رائجاً عالميّاً حينذاك. فقد شرع هؤلاء يؤكّدون على أهميّة خوض النشاطات المطلبيّة العامّة في

البطالة والإسكان، وعلى الابتعاد عن التآمريّة العسكريّة. وتأثّراً بما حصل في الولايات المتّحدة، ولكنْ أيضاً بسبب مستجدّات ما بعد الحرب العالميّة الثانية في إيرلندا الشماليّة نفسها، شهدت الأخيرة، أواخر الستينات، حركة حقوق مدنيّة جماهيريّة وغير عنفيّة. فالكاثوليك الذين أُخضعوا طويلاً لتمييز واضح في فرص العمل والإسكان والخدمات العامّة، استفادوا من التشريعات البريطانيّة لما بعد الحرب الثانية والتي آلت إلى انشاء شبكة المدارس الرسميّة وتعميمها. هكذا ظهر، في الستينات، جيل جيّد التعليم منهم اصطدمت طموحات أفراده بسَرَيان التمييز ومفاعيله. فحينما وُوجهت حركة الحقوق المدنيّة الصاعدة بمعارضة وحدويّة بروتستانتيّة منيعة، يخيفها «ما وراء» الظاهر السلميّ للتحرّك، تفسّخت إيرلندا الشماليّة إلى فوضى أهليّة واسعة. ففي ١٩٦٨، وكما حصل في ١٧٩٨، انتكست دعوةٌ كونيّة الطابع وشاملة في نظرتها المعلنة حقداً وعنفاً طائفيّين وبوغرومات صغيرة متبادلة في مدينتي بلفاست وديري.

ويستحيل عزل بلوغ الحرب الأهليّة شكلاً مفتوحاً وشاملاً من نزاع كاثوليكيّ (جمهوريّ) ـ بروتستانتيّ (وحدويّ) في ١٩٦٩ ـ ٧١، عن ظهور «الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقّت»، وريث تلك الإيديولوجيا الجمهوريّة في أشدّ أشكالها نقاءً وتطلّباً للعنف بوصف ذلك شرطاً للاستمرار على قيد الحياة. والحال أن الجنود البريطانيّين حين نُشروا في إيرلندا الشماليّة، صيف ١٩٦٩، كان هدف ذلك حماية الكاثوليك من تعديات جهاز الشرطة البروتستانتيّ قيادةً وتركيباً وعواطف. وقد كان لهذه الخطوة دورها في ضبط التذابح وتحجيمه فعزّزت، في مناخ من الاستقرار الأوروبيّ لما بعد الحروب العالميّة الثانية، الأوروبيّة المنقوصة لإيرلندا الشماليّة، عاملةً

على الحدّ من تدهور العنف إلى سويّة «عالمثالثيّة». فأيٌّ من القوى الميليشيّة المتنازعة لم يحصل من طائفته على الدعم الكافي لشنّ حملات مدنيّة واسعة ومتواصلة على مدنيّي الطرف الآخر.

حتى في أشدّ مراحل التوتّر حدّة، كانت موجة عنف عابرة توفّر الإشباع الغريزيّ ملغيةً «الاضطرار» إلى مهاجمة غيتوات الطائفة المقابلة. فإيرلندا الشماليّة، وإن عرفت البوغرومات، لم تذهب بوغروماتها إطلاقاً إلى ما ذهبت إليه في بلدان كالهند ونيجيريا وسري لانكا ورواندا وبلدان أخرى في مراحل مختلفة.

لقد رحّب الجمهور الكاثوليكيّ، في البداية، بالجنود البريطانيّين، الأمر الذي أزعج «الجيش الجمهوريّ» بطبيعة الحال، وحمله على استفزازهم والتحرّش بهم، ناجحاً في استدعاء ردود عديمة التمييز من قبلهم وقع معظمها على المدنيّين الكاثوليك. وعلى العموم، دمّر الجيش البريطانيّ التأييد الذي مُحضه، بسلوك عدوانيّ دُفع إليه وباستعداد العسكريّين الدائم للإساءة إلى المدنيّين حين يُخيّرون بين احتمال كهذا وبين تعريض بعض عناصرهم لخطر الموت. وفي المناخ الموصوف تفاقمت معضلة اليسار التي ما لبثت أن تكشّفت عن أزمة قاتلة. فبعدما انتقل «الماركسيّون»، في الستينات، إلى قيادة «الجيش الجمهوريّ»، غدا المطلوب، في انعطاف جديد آخر من انعطافات المقاومة الكاثوليكيّة، الانتقال إلى تنظيم وقيادة مطابقين للحالة الأهليّة المحضة، يتغلّب بهما الأصل والطبع الطائفيّان على التطبّع الطبقيّ. وكانشقاق عن قيادة «الجيش الجمهوريّ» الذي بات يُسمّى «رسميّاً»، خرجت القواعد التي أضحى تنظيمها يُعرف بـ«الجيش الجمهوريّ المؤقّت».

ذاك أن التوق إلى العنف، مغطىً بتراث ولف تون وبيرز، بدا أقوى بكثير من التوق إلى استراتيجيّة التحالفات الطبقيّة كما دعا إليها من باتوا «الرسميّين» المتأثّرين بالطروحات الاجتماعيّة. وإذ تعامل الأوّلون مع البروتستانت على أنهم «مستوطنون» وليسوا إيرلنديّين، إذ الإيرلنديّة جوهر يتعادل مع الجوهر الكاثوليكيّ، ذهب الأخيرون إلى أن التركيز على الحقوق المدنيّة يقسم البروتسانت ويحمل بعضهم، لا سيّما الطبقة العاملة والمثقّفين، إلى صفّ المناضلين ضدّ «الإمبرياليّة البريطانيّة»، كما أصرّوا على تسييس العمل المسلّح وضبط عفويّته.

لكنّ حقيقة انتقال المبادرة كلياً إلى «المؤقّتين»، المعوّلين على العنف والإرهاب وحدهما، دلّت كم أن الماركسيّة، وأيّة منظومة فكريّة وحديثة أخرى، ضعيفة التأثير والحضور في تربة الطوائف المتنازعة. والأهمّ أن مقاومة فاعلة في بلد كإيرلندا مفضية حتماً، بسبب نظرها إلى أكثريّة السكّان على أنهم مستوطنون، إلى الحرب الأهليّة.

وحسب السيرة الذاتيّة التي وضعها جيري أدامز، فإن معظم القيادة الحاليّة لـ«شين فين» رجال كانوا، في الستينات، شبّاناً يسوقهم الغضب ويؤجّجهم نقص العدالة. وهم، في بعض الحالات، كحالة أدامز نفسه، جاؤوا من عائلات جمهوريّة تقليدياً، لكنّهم جميعاً أطلّوا على الشأن العامّ من موقع النقمة على ما اعتبروه سلبيّة جيل الآباء حيال معاملتهم كمواطنين من درجة ثانية. وبالنسبة إلى أدامز وجيله في «الجيش الجمهوريّ»، كانت الإصلاحات التي أدخلتها الحكومة البريطانيّة ردّاً على انفجار النزاع، أواخر الستينات، برهاناً على مدى الإنجازات التي في وسع العنف أن ينجزها.

فقد ألغيت الإدارة الذاتيّة التي مقتها القوميّون الكاثوليك وحلّ محلّها الحكم المباشر من لندن، وهو بمثابة إقرار بتفضيل الحكم البريطانيّ على حكم البروتستانت الإيرلنديّين، كما حُرّم التمييز في الإسكان والعمالة. أما نظام الحكومة المحليّة المشوب بالفساد ومحاباة البروتستانت على حساب الكاثوليك، فخضع لإعادة نظر جذريّة وموسّعة. هكذا استنتج «الجيش الجمهوريّ» أن العنف أدّى غرضه، وأن مزيداً منه سوف يجبر بريطانيا على حزم حقائبها والرحيل. وكان لإيمان كهذا بقدرات العنف أن شجّع الجمهوريّين الكاثوليك، في السبعينات، على اعتناق تصوّرات إرهابيّة كلاسيكيّة، تشاركوا فيها مع مجموعات كـ«بادر ماينهوف» في ألمانيا و«الألوية الحمراء» الإيطاليّة، مفادها أن العنف الثوريّ سوف يدفع الدولة إلى ردود فعل تعرّي طبيعتها «الفاشيّة» الحقيقيّة.

فهم لم يفكّروا، تالياً، كطرف وطنيّ يسعى إلى كسب البروتستانت في مواجهة بريطانيا، ولا فكّروا، كذلك، كطرف طائفيّ يعمل على استثمار التباين بين بريطانيا والبروتستانت. وبدل صبّ الجهود على رفع الاضطهاد عن الجمهور الكاثوليكيّ، اتّجه «الجيش الجمهوريّ» إلى تدمير الاحتمالات الإصلاحيّة والعقلانيّة وحضّ السلطة البريطانيّة على ممارسة العنف ضدّ الجميع. أما حيال الإصلاحات التي تتحقّق، فكان يُصار إلى تصويرها مجرّد تنازلات أملاها البأس الثوريّ في معزل عن سائر العناصر المحيطة، الاجتماعيّ منها والثقافيّ، السياسيّ أو المدنيّ.

وبدورها كانت استجابة لندن، باستمرار، تعزّز الرواية الجمهوريّة من موقع النقيض. وهو ما لم يصدر فحسب عن إغراء القمع في العلاقة مع إيرلندا، بل كذلك عن جهل السياسيّين البريطانيّين الفعليّ بطبيعة مشكلتها.

ويفرد بيتر تايلور صفحات من كتابه «وراء القناع» لمقابلات أجراها مع سياسيّين بريطانيّين يقرّون بجهلهم المطبق بشؤون إيرلندا قبيل تولّيهم، هم أنفسهم، سدّة المسؤوليّة عنها. يصحّ ذلك في كبير رجال الاستخبارات البريطانيّة في بلفاست، بل في وزير الداخليّة يومذاك جيمس كالاهان، صاحب قرار إرسال الجيش، في ١٩٦٩، إلى شوارع بلفاست وديري.

والجهل هذا كان أن أثمر، مرّة بعد المرّة، سلوكات رسميّة تتيح للجمهوريّين ان يقدّموا الصراع بوصفه حرباً قذرة تُشنّ على الإيرلنديّين لا يردعها إلّا العنف «الإيجابيّ» و«الطاهر» المقابل. يصحّ ذلك في اعتماد لندن مبدأ السجن من دون محاكمة في ١٩٧١ وارتكاب العسكريّين مجزرة بحق ١٤ شخصاً من متظاهري حقوق مدنيّة عزّل في ديري مطلع ١٩٧٢، وهو ما أنهى كلّ تعاطف كان لا يزال قائماً مع الجيش، وصولاً إلى موقف مارغريت تاتشر المتصلّب، في ١٩٨٠ و١٩٨١، في التعامل مع إضراب مساجين «الجيش الجمهوري» عن الطعام. هكذا تأسّست ديناميّة عنف وعنف مضادّ أسبغت على الصراع المسلّح طابع الديمومة.

على أيّة حال فإن «الرسميين»، وإن أعلنوا إنهاء نشاطهم العنفي في ١٩٧٢، فهذا ما لم يحل دون صراعات دمويّة بينهم وبين «المؤقّتين»، وكذلك مع «جيش التحرير القوميّ الإيرلنديّ»، وهو انشقاق راديكاليّ صغير ظهر في ١٩٧٤. لكن هذا التفسّخ، مما لازم ويلازم الحركات المماثلة في بلدان أخرى، لم يحجب الدور الإرهابيّ الهائل لـ«المؤقّتين». فهم، منذ بدايات نشأتهم، شنّوا حملات متّصلة ووحشيّة استدعت، بدورها، ردوداً بروتستانتيّة لا تقلّ وحشيّة. فعلى مدى عقدين راحوا يمارسون، على نحو

منهجيّ ومن غير تمييز، قتل البروتستانت الإيرلنديّين، فضلاً عن الجنود البريطانيّين. وظلّت أهدافهم غير المعلنة تتراوح بين حدّين محكومين بخيارين ضمنيّين:

ـ إما دفع الجيش البريطانيّ إلى الانسحاب بما يضطرّ البروتستانت إلى الإقرار بأيّة تسوية تعكس الغلبة الكاسحة وتقوم مقام الثأر للماضي. وهذا بمثابة اعتراف ضمنيّ بأن نصر المقاومة مدخل للاستبداد فيما الحضور الكولونياليّ ضمانة لحياة الجماعات المختلفة بعيداً من الممارسات الثأريّة،

ـ وإما تخليص إيرلندا الشماليّة بقوّة العنف المحض من البروتستانت، وعندها يغدو حضور الجيش البريطانيّ لحمايتهم بلا معنى فيفرض الانسحاب نفسه فرضاً.

لكن المشكلة أن البروتستانت هم الأغلبيّة في الشمال الذي ينوي الجمهوريّون «تحريره»، وهو ما لا تصحّ مقارنته مع المستوطنين الفرنسيّين في الجزائر، مثلاً، ممن انطبقت عليهم فعلاً سيناريوات كتلك، فضلاً عن أن وجود البروتستانت في إيرلندا الشماليّة يرقى إلى قرون عدّة، وهم يملكون، بفضل تاريخ المواجهات التي تربّوا عليها، تقليداً عسكريّاً فلا يعوزهم التسلّح ولا التدريب.

أما ما تحقّق من نجاح لهذه الاستراتيجيّة فبقي محدوداً غير أنّه ذو دلالة: ذاك أنه أمكن حقّاً تطهير كاونتي فيرماناغ، أي المناطق الحدوديّة بين الإيرلندتين، من البروتستانت المزارعين وأصحاب الدكاكين كليّاً. وفي معنى ما، كان ما ينجزونه يزكّي الفرز، فيما تبقى قلّة إنجازهم الإجماليّة مرآة تعكس العزلة المتعاظمة عن «شعب» يزعمون تمثيله.

وهنا، يلتقي توم ويلسون في كتابه «ألستر: الصراع والاتّفاق»، في ما

خصّ حقبة ما بعد ١٩٦٨، مع جهود باحثين آخرين شكّكوا بالتأييد الذي يحظى به «الجيش الجمهوريّ» وعمليّاته. فحملاته تلك لم تكن، في آخر المطاف، حرب تحرير وطنيّ تُشنّ بالنيابة عن الأكثريّة الشعبيّة ضدّ أقليّة مضطهِدة أو سلطة أجنبيّة. كما أن أعداءها لم يكونوا أنظمة استبداديّة تسدّ باب العمليّة السياسيّة، بل ديموقراطيّتان ليبراليّتان، في لندن ودبلن، تحضّان على مباشرة العمليّة المذكورة، فضلاً عن أكثريّة سكّان إيرلندا الشماليّة، أي البروتستانت. وتوازنٌ سكانيّ كهذا، معطوفاً على باقي العوامل، كان يواجه «الجيش الجمهوريّ» دوماً بأسئلة لا تواجه بالحدّة نفسها حركات مماثلة في بلدان أخرى حيث يمكن، إلى ما لا نهاية، زعم تمثيل الأكثريّة العدديّة رغماً عنها. فإذا ما كان هدف الجهد الجمهوريّ الوصول إلى استقلال يليه إنشاء نظام ديموقراطيّ، على غرار الوضع السائد في أوروبا الغربيّة، فلن يكون «الجيش الجمهوريّ» مَن يمسك بالسلطة في حال التوصّل إلى مثل هذا، لا سيّما وقد بات واضحاً أن البروتستانت لن يستسلموا ويرحلوا، وأن البريطانيّين لن ينسحبوا ويتركوهم يواجهون مصيراً أسود على أيدي الكاثوليك. وكان لتركيب كهذا أن أنتج إيجابيّة أخرى، داخل اللوحة السلبيّة الإجماليّة، مفادها استحالة الفاشيّة الكاملة الطامحة لأن تقضم البلد كلّه وتُخضعه لها. ففي مقابل اللغة الهجوميّة للفاشيّين، يُلاحَظ في العنف الإيرلنديّ أن طرفيه الإرهابيّين، الجمهوريّ الكاثوليكيّ والوحدويّ البروتستانتيّ، قدّما عنفهما بوصفه دفاعيّاً. فـ«الجيش الجمهوريّ» صوّره ردّ فعل على احتلال بريطانيّ ظالم لجزء من أرض إيرلندا التاريخيّة. كذلك قدّمت العصابات الموالية للندن عنفها كدفاع عن الطائفة البروتستانتيّة ضدّ اعتداءات «الجيش الجمهوريّ».

والرخاوة هذه امتدّت إلى مبدأ الوحدة الإيرلنديّة التي بات مؤيّدوها من الإيرلنديّين الشماليّين، في الثمانينات، لا يتجاوزون ١٠ في المئة، على ما يذهب توم ويلسون. وفي الغضون هذه، لم يحل الاقتناع الكاثوليكيّ بأن تقسيم الجزيرة عمل شرير بدأه، في ١٩٢٠، برلمان ويستمنستر، دون انقشاع حقائق اقتصاديّة تخدم الانفصاليّة الطائفيّة والسياسيّة أكثر فأكثر. فللشمال الصناعيّ المندمج في الاقتصاد البريطانيّ، لاح الابتعاد عن لندن ومحاكاة دبلن انسحاباً من تلك السويّة المحقّقة، ولو استفاد كاثوليكها بتفاوت وتراجع عن البروتستانت، إلى نمط زراعيّ راكد النموّ قليل العائد.

وعموماً، لم يبخل العنف الذي أعيد تأسيسه في ١٩٦٨ بالمعاني الغنيّة التي حاول أكاديميّ وثلاثة صحافيّين استخلاصها من خلال كتاب مشترك وضعوه وامتدّ على ١٦٣٠ صفحة (مؤلّفوه هم ديفيد ماكّيتريك وبراين فيناي وكريس ثورنتون). فتحت عنوان «حيوات ضائعة»، قُدّم سرد دقيق وصارم لحياة كلّ فرد قُتل، كائناً ما كان طرف القاتل وطرف القتيل، منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٨ حتى تموز (يوليو) ١٩٩٩. ومن خلال عمل كهذا، تتكشّف حقيقة أساسيّة مفادها أن الصراع في إيرلندا الشماليّة غدا، في امتداد اشتغاله وأوّالياته الذاتيّة، هدف نفسه، لا تزيده حدوده الذاتيّة وجوانب قصوره إلّا تعويلاً على العنف. أما التاريخ والدين والسيادة فصارت ملحقاً به يحاول توفير غطاء وتبرير لنزوعه التدميريّ.

فالنزاع المتمادي والمديد الذي خلّف قرابة أربعة آلاف قتيل وثلاثين ألف جريح، من أصل مليون ونصف مليون إيرلنديّ شماليّ عند انصرام القرن العشرين، كان، هو نفسه، وثيقة الإدانة الأهمّ للنشاط المقاوم. فمن أصل الـ١٧٧١ قتيلاً الذين أرداهم «الجيش الجمهوريّ» لم يزد عدد الجنود

البريطانيّين على ٤٥٥ جنديّاً. لا بل بيّن انعدام البوغرومات الكبرى أو الهجمات المسلّحة المتبادلة على أحياء الطائفة الأخرى وغيتواتها، أن الكراهية كانت قابلة للجم والتحجيم لولا أعمال العنف التي تولّت، هي نفسها، إدامتها ومفاقمتها.

فالعنف، بدل أن يفتح الطريق إلى السياسة، صار السبب الرئيس وراء انهيار السياسة على نحو تصاعديّ متعاظم. وفي تحليلهما استقصاءات ومسوحات أجريت بين ١٩٨٩ و١٩٩٥، رأى السوسيولوجيّان برناديت هايز وإيان ماكأليستر أن «الأجيال الأقدم، لا سيّما أولئك الذين كبروا في المرحلة التي شهدت التقسيم، وأولئك الذين كبروا إبّان كساد الثلاثينات والحرب العالميّة الثانية، أبدت مستويات منخفضة من التمييز [ضدّ الآخر]. وفي المقابل، تظهر المستويات الأعلى بين أولئك الذين كبروا مع بدء المشاكل في ١٩٦٨. فداخل هذه الأجيال، قفز التمييز بنسبة ثلاثة أرباع قياساً بما كانه مع الذين كبروا قبل نصف قرن». وهي «حكمة» في ما خصّ جدوى العنف في زمننا، لا سيّما الجدوى السياسيّة.

الفصل الرابع

حروب الأهل في أوروبا الجنوبيّة

عاشت اليونان تقليديّاً بلداً بالغ الانقسام وشديد الاعتماد على الحماة الأجانب. وهذا ما كان مردّه إلى أسباب عدّة، من بينها أن النضال، ضدّ الجار التركيّ الأقوى، بهدف الاستقلال وتوحيد أطراف البلد كافّة، ظلّ متقطّعاً، يراوح في الزمن وفي الفعاليّة. وهذا عدا عن فقر تلك البلاد التي لم تعرف الثورة الصناعيّة، فيما اشتُهرت تربتها بقلّة الخصوبة، وتعرّض مجتمعها واقتصادها، من دون انقطاع، لضغط سكّانيّ كثيف، فضلاً عن الفارق الضخم، ذي الطبيعة «العالمثالثيّة»، بين العاصمة المتحذلقة المقلّدة لبلدان الشمال والفلّاحين البدائيّين المقيمين في جبالهم، والموغلين في وعيهم الدينيّ وطقوسهم الخرافيّة. وقد ترافق مع هذا، كما عبّر عنه، عجز ملحوظ عن تنظيم دولة مدنيّة فعّالة، وهو ما فاقمته لاحقاً الحرب الأهليّة، ثمّ منذ ١٩٦٧، سمح العامل هذا لضبّاط الجيش أن يؤدّوا دوراً انقلابيّاً من طراز أميركيّ لاتينيّ. وقد تأثّر بعض تلك العناصر بكون اليونان بلداً بالغ البعثرة الجغرافيّة، يتألّف من مساحة جبليّة برّيّة معطوفاً عليها ١٤٠٠ جزيرة متناثرة أكبرها كريت.

هكذا كان تاريخ المقاومة هناك هو نفسه تاريخ الصراع بين مقاومتين، واحدة يساريّة شيوعيّة وأخرى بدأت جمهوريّة شبه ليبراليّة لتنتهي على شيء من التطرّف القوميّ واليمينيّ. وقد تدرّج الصراع الداخليّ في مراحل عريضة

ابتدأت في ١٩٤٣، حين كانت البلاد لا تزال تحت احتلال ألمانيّ هتلريّ بدأ في ١٩٤١ بمشاركة إيطاليّة وبلغاريّة، ولم ينته إلّا بانتهاء الحرب الأهليّة في ١٩٤٩، أي بعد خمس سنوات على تحرّر البلد من الألمان. فكأنّ الفعاليّة الأولى للمقاومة تمثّلت في التسليح الشامل الذي أتاح أوسع الفرص لليونانيّين كي يقتل بعضهم بعضاً، مُعزّزاً بمظلّة إيديولوجيّة تناحريّة تبيّن أنّها حافز أقوى، بلا قياس، من حافز الوطنيّة وبناء الوطن. وبشيء من المحاكمة الصارمة على النتائج، لن يكون من المبالغة أن يقال إنّ المقاومة، وهي الضئيلة الأثر على الاحتلال قياساً بالأثر الحاسم الذي نتج عن الجهد الحربيّ البريطانيّ، كانت ذريعة للاقتتال الأهليّ، أوّلاً وأخيراً.

لقد كلّفت تلك الحرب مصرع ٥٥ ألف شخص من أصل سبعة ملايين يونانيّ يومذاك، فضلاً عن تهجير نصف مليون مواطن، لم يعودوا إلى بيوتهم إلّا لاحقاً، وهذا بعدما قضى مئة ألف يونانيّ في المجاعة الرهيبة التي رافقت الغزو الألمانيّ.

في هذا السياق نفهم أهميّة العمليّة المتأخّرة لترميم الوحدة الوطنيّة، التي رعاها قسطنطين كرامنليس، كما نفهم، بالقدر ذاته، صعوباتها: ذاك أنّه حين عاد كرامنليس من المنفى المديد إلى بلاده في ١٩٧٤، إثر سقوط النظام العسكريّ، وأراد إعادة الحياة الديموقراطيّة، كان أحد أبرز شعاراته «انسوا الماضي»، أي انسوا الحرب الأهليّة التي انبثقت من المقاومة، فمزّقت البلد على امتداد الأربعينات وتركت تأثيرات سلبيّة على اجتماعه وعلاقات أبنائه، كما على تطوّره اللاحق. فكرامنليس، برغبته في بناء إجماعات بين أبناء شعبه، منح الحزب الشيوعيّ حريّة العمل السياسيّ للمرّة الأولى منذ ١٩٤٧، كما ألغى الاحتفالات بالانتصار على الشيوعيّين الذي

أحرزه اليمين، بمعونة البريطانيّين الحاسمة، في ١٩٤٩، عاملاً على استبدالها باحتفالات تُقام بمناسبة المعركة التي خاضتها المقاومة اليونانيّة، وهي موحّدة، عند جسر سكك حديد غورغوبوتاموس، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢. والمدهش أن المعركة الأخيرة هذه كانت الوحيدة التي قاتل فيها القوميّون بقيادة الجنرال نابوليون زيرفاس والشيوعيّون بقيادة أريس فيلوكيوتيس ضدّ الالمان، قياساً بسائر المعارك حيث كانوا يتبادلون الحرب في ما بينهم. هكذا أعلن كرامنليس رسميّاً تأسيس «يوم غورغوبوتاموس» الذي أُخضع لأمثَلَة وطنيّة وقوميّة تكاد ترقى إلى سويّة ميثولوجيّة.

وفي هذه الغضون كانت قد توافرت بضعة عناصر سهّلت على كرامنليس مهمّته تلك. فاليونان شهدت، منذ انتهاء الحرب العالميّة الثانية، تغييراً اقتصاديّاً واجتماعيّاً متسارعاً كان للسياحة والنقل البحريّ دور بارز فيه. كما تغيّرت تغيّراً ملحوظاً اصطفافات الحرب الأهليّة واستقطاباتها: فاليمين توزّع بين من أيّد، في ١٩٦٧، النظام العسكريّ، وبين من عارضه متمسّكاً بالديموقراطيّة البرلمانيّة نسجاً على منوال أوروبا الشماليّة، وفي عدادهم كرامنليس نفسه. كذلك ففي ١٩٦٨ حصل انشقاق بين شيوعيّي الداخل الذين تأثّروا بالأطروحات الجديدة لرفاقهم الإيطاليّين فتبنّوا «الشيوعيّة الأوروبيّة» ووجدوا التأييد لهم من يوغوسلافيا التيتويّة، وبين شيوعيّي الخارج الذين أيّدوا موسكو وأطروحاتها واستمرّوا يسيرون في ركابها.

واقع الحال أن النجاح البريطانيّ (والأميركيّ) في اليونان، بعد الحرب العالميّة الثانية، أخضع سرديّة المقاومة والحرب الأهليّة اليونانيّتين وألحقها كليّاً برواية الحرب الباردة ضدّ السوفيات والشيوعيّة. وهذا ما يدلّ إليه تراكم

ضخم من الأعمال والكتابات الغربيّة. لكنْ منذ ١٩٦٠ وخصوصاً بعد انقلاب ١٩٦٧ المدعوم أميركيّاً، وهو الذي استفزّ قوى ليبراليّة ومحافظة معادية للشيوعيّة إلا أنها متمسّكة بالديموقراطيّة البرلمانيّة، ظهرت رواية مراجِعة. وهذه الأخيرة بدت مضادّة للرواية الأولى، تبرّئ الشيوعيّين وتؤكّد أنّ المقاومة التي تماهوا معها إنّما كانت ديموقراطيّة ووطنيّة أساساً، فيما بريطانيا وأميركا هما المتآمرتان الفعليّتان لأنّهما أرادتا استعادة مَلكيّة غير شعبيّة وإقامة حكومات يمينيّة بالغة التبعيّة لعواصم الغرب. وفي المقابل، ذهبت الرواية الشيوعيّة أبعد من هذا، زاعمةً لنفسها احتكار التصدّي للاحتلال النازيّ، وراسمةً الأطراف الأخرى بوصفها إمّا متواطئة معه، أو أن «عمالتها» للبريطانيّين هي ما حملها على اتّباع مقاومة لم تكن منتجة في كلّ الحالات.

وانشطار الروايات إنّما كان، ولا يزال، انعكاساً لانشطار الواقع. فقد عرف التاريخ اليونانيّ الحديث ما يشبه الانقسام الفرنسيّ الحادّ في ١٩٣٦ حول ليون بلوم وحكومته، ولو على شكل مقلوب. فالملك جورج الثاني لم يكن شعبيّاً بسبب دعمه ديكتاتوريّة الجنرال ميتاكساس اليمينيّة التي قامت قبل نشوب الحرب. لكنْ قبل ذلك، ظلّت المَلكيّة المستوردة من الشمال الأوروبيّ نبتة غريبة نسبيّاً في اليونان، قاومتها على امتداد القرن التاسع عشر حركات عدّة تجمع بين الوطنيّة الجمهوريّة والدستوريّة وبين منزع أهليّ شبه فوضويّ لا تعوزه كراهية الغريب. لكنّ حركة الصراع تأجّجت في الثلاثينات: ذاك أنّه، لأسباب عدّة في صدارتها نموّ النزعة الجمهوريّة التي سبق أن تمكّنت من إلغاء المَلكيّة ديموقراطيّاً في ١٩٢٤، وكذلك نموّ الحزب الشيوعيّ ونفوذه، سلّم الملك رئاسة الحكومة لميتاكساس، ذي

العاطفة المَلكيّة والتأثّرات الفاشيّة. لا بل إن ميتاكساس كان، في ١٩٣٥، مَن قام بالدور الأبرز في استعادة العرش، قبل أن يعلن، في ١٩٣٦، حكماً عسكريّاً يحظى برعاية الملك ومظلّته. ولمّا اندلعت الحرب الأهليّة في العام نفسه في إسبانيا، وسط أجواء أوروبيّة متطرّفة وملبّدة، أسبغ اليمين القوميّ على حركة ميتاكساس لوناً خلاصيّاً للوطن والمَلكيّة والكنيسة الأرثوذكسيّة سواء بسواء. لكنّ الانقلاب، المرعيّ من القصر، عمل فعليّاً على تضييق رقعة التأييد الشعبيّ للملكيّة وهي لم تكن واسعة أصلاً، كما حوّل النزعة الجمهوريّة إلى عاطفة هي، لأسباب بادية الاختلاف، موضع إجماع وطنيّ عريض.

والحقّ أن تصحيح رواية الحرب الأهليّة بإنهاء استحواذ الحرب الباردة عليها وردّها إلى الداخل اليونانيّ، أدّى منطقيّاً إلى تظهير الانقسام الداخليّ والاعتراف له بحصّة تقريريّة حاسمة في صنع الأحداث. ففيما كان النازيّون لا يزالون في اليونان، وقبل أشهر على انتهاء احتلالهم في تشرين الأوّل (أكتوبر) ١٩٤٤، بدأت المقاومتان شنّ حربهما المفتوحة. وعلى ضوء الحرب هذه، لا الحرب على الغزو الألمانيّ، تشكّلت الحياة الحزبيّة كما أُلفت الأساطير على أنواعها.

لقد نشأت، مع الاحتلال، مقاومة «الجيش الوطنيّ الديموقراطيّ اليونانيّ» (إديس) وعدد صغير من الفرق والفصائل التي نجح الشيوعيّون مبكراً في تصفيتها. وكانت أثينا العاصمة مسرح بدايات «إديس»، تبعاً لقوّتها بين المدنيّين الجمهوريّين ومتعلّمي الطبقات الوسطى المأخوذين بنموذج أوروبا الديموقراطيّة. وبدوره، طالب الميثاق التأسيسي لـ«إديس» بإقامة

«نظام جمهوريّ ذي شكل اشتراكيّ» في اليونان. وحسب الرواية غير الشيوعيّة على الأقلّ، حاول نابوليون زيرفاس، مؤسّس «إديس»، الاتّصال بالشيوعيّين والتنسيق معهم، لكنّهم، في المقابل، طالبوه بالذوبان في جسمهم العسكريّ، كما شكّكوا عميقاً في تحالفه مع البريطانيّين الذين كانوا يوفّرون له الدعم العسكريّ السخيّ. لكنّ تأييد البريطانيّين لجورج الثاني وحاجة زيرفاس إلى معونتهم، جعلاه يعلن، في آذار (مارس) ١٩٤٢، ولاءه للملك، موسّعاً، بالتالي، أطر حركته التنظيميّة لاستيعاب العناصر الملكيّة.

وهذا ما كان بمثابة تحوّل كبير في ما يوصف بجبهة اليمين. فزيرفاس كان فينيزيلّوسيّاً، نسبةً إلى إليفثيريوس فينيزيلوس، رئيس الحكومة الكاريزميّ الذي اصطدم مبكراً بالمَلكيّة وأسّس الحركة التي تركت تأثيرها الواضح على السياسة اليونانيّة ما بين مطالع القرن العشرين وسبعيناته. فقد أنشأ زيرفاس في أيلول (سبتمبر) ١٩٤١ «العصبة الوطنيّة الجمهوريّة اليونانيّة» المناهضة للمَلكيّة والمشوبة بخلائط إيديولوجيّة متنافرة تشبه خلائط الثقافة السياسيّة اليونانيّة. فالفينيزيلوسيّة تقوم، فضلاً عن عدائها الدستوريّ للمَلكيّة، على المطالبة بضمّ كريت والأجزاء التي ترى أنّها فُصلت عن اليونان التاريخيّة إليها، فضلاً عن دعوتها إلى سياسات اقتصاديّة حمائيّة. وقد تفرّع عن تلك الحركة «الحزب الليبراليّ» الذي حكم البلد بين ١٩١٠ و١٩١٦ وقرّرت حكومته دخول الحرب العالميّة الأولى إلى جانب القوى الحليفة ضدّ ألمانيا، وهذا على رغم الرغبة الملكيّة المعاكسة. وفي ١٩٢٤ كان الفينيزيلوسيّون وحلفاؤهم الطرف الذي فاز بإلغاء الملكيّة والتحوّل إلى نظام جمهوريّ عبر استفتاء حصلوا فيه على الأكثريّة، وقد

استمرّت الجمهوريّة التي أقاموها حتى ١٩٣٥ حين استعيدت الملكيّة في ظلّ صعود التطرّف اليمينيّ والعسكريّ الذي رمز إليه ميتاكساس، وذلك على نحو متساوق مع معظم أوروبا وبعض «العالم الثالث». ثمّ في الثلاثينات والأربعينات، دعا الفينيزيلوسيّون إلى التحالف مع دول الغرب الديموقراطيّة ضدّ ألمانيا النازيّة، فكانوا، على العموم، خليطاً إيديولوجيّاً قوميّاً وجمهوريّاً لا يقطع مع توجّهات تقدّميّة وليبراليّة ويساريّة. لكنّهم، بالتدريج، ولا سيّما في ظلّ حاجتهم الماسّة إلى البريطانيّين، وأيضاً في مناخ النزاع مع الشيوعيّين، راحوا ينعطفون يميناً.

من ناحية أخرى، بدا الحزب الشيوعيّ اليونانيّ، في ١٩٤٠، على وشك الانهيار التامّ بسبب الضربات الموجعة التي وجّهتها إليه ديكتاتوريّة ميتاكساس، قتلاً وسجناً ونفياً لقادته وأعضائه. كذلك، وبسبب أوضاعهم التنظيميّة ومصاعب التواصل في ما بينهم، تصرّف الشيوعيّون بارتباك واضح حيال مسألتين كانتا مُلحّتين: كيف يقفون حيال الغزو الإيطاليّ الذي سبق الغزو الألمانيّ ولم يُكتَب له التوفيق، وهل يؤيّدون ديكتاتوريّة ميتاكساس في مواجهته؟، وما الموقف من ألمانيا النازيّة التي غزت بلدهم في ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٤١ ثم احتلّت عاصمتهم أثينا بعد ستة أيّام، فيما كانت تربطها يومذاك معاهدة عدم الاعتداء الشهيرة بالاتّحاد السوفياتيّ؟ لكنْ بعد أن هاجم الألمان بلد الشيوعيّة الأوّل في عمليّة بربروسّا في حزيران (يونيو) من العام نفسه، وكان معظم اليونان قد سقط في يد المحور، بدا الحزب الشيوعيّ اليونانيّ أوّل الأحزاب الشيوعيّة التي تعلن مباشَرة المقاومة ضدّ الغزاة وضدّ الحكومة التي أقاموها برئاسة الجنرال جورجيوس تسولاكوغلو، وهو مَن استسلم أمام جيشهم استسلاماً غير مشروط. وهذا ما حصل حين

قرّرت لجنته المركزيّة في مؤتمر عقدته في أثينا في ١ ـ ٣ تمّوز (يوليو) ١٩٤١ اعتماد الكفاح المسلّح. لكنّ الجهد الأساسيّ للحزب انصبّ، عمليّاً، على ضرب شُلل المقاومات اليمينيّة الصغرى في صدامات ما لبثت أن انفجرت في ١٩٤٣، وذلك في إطار السباق على ملء الفراغ الذي خلّفه الاحتلال الألمانيّ. فالأخير اقتصر حضوره على الإمساك الأمنيّ الشرس والمُحكم بالبلد، فيما كان الملك والحكومة اليونانيّتان قد انتقلا منذ ١٩٤١ إلى منفاهما في مصر، وهو العام نفسه الذي رحل فيه ميتاكساس.

وكان بمثابة دوغما لدى الحزب الشيوعيّ اليونانيّ (KKE)، اعتباره أنّ تحقّق النصر مرهون بالمدن، لا سيّما المدينتين الكبريين أثينا العاصمة وسالونيكا، فيما الصراع في المناطق النائية والجبال لا يحظى إلّا بموقع ثانويّ. وهذا مع العلم أن الشيوعيّين كانوا في ١٩٤٤ قد أحكموا سيطرتهم على معظم مساحة اليونان، ما خلا العاصمة وسالونيكا. في المقابل، تمثّلت وجهة نظر شيوعيّة أخرى في القائد العسكريّ للحزب، أريس فيلوكيوتيس، الذي قد يصحّ وصفه بأنه تيتو اليونانيّ الذي، على عكس رفيقه اليوغوسلافيّ، لم يُكتب له التوفيق. فقد كان فيلوكيوتيس قائداً شيوعيّاً حاول، إبّان الاحتلال، أن يضمن تفوّق الأنصار، الـ Partisan، على القوى الأجنبيّة واليمين المحليّ. لكنّه كان شخصيّة تراجيديّة يتقاذفها تكوينه البسيكولوجيّ الحادّ وقيادة حزبه الستالينيّة الشديدة الولاء لموسكو. هكذا ارتسم الفشل في أفقه، هو الذي لم يستطع أصلاً ما استطاعه تيتو حين طوّر، نظريّاً وعمليّاً، معادلة شيوعيّة ـ وطنيّة قادت خطاه إلى السلطة في بلغراد. وكان فيلوكيوتيس شجاعاً وصلباً وقائداً تكتيكيّاً بارعاً وقف على رأس الجيش الشيوعيّ المعروف بـ«جيش التحرير الوطنيّ الشعبيّ» (إلاس).

غير أنّه كان عديم الحيلة ونافد الصبر في علاقاته مع البيروقراطيّة الحزبيّة، بحيث بدا دائماً كما لو أنّه منشقّ أو معزول وأقلويّ. وهو ما كان قد تعاظم بعد ظروف غامضة انتهت به إلى توقيع «بيان توبة» أخرجه من السجن إبّان ديكتاتورية ميتاكساس. لكنْ، على عكس باقي موقّعي التوبة، استأنف نضاله بحزم ضدّ الديكتاتوريّة حال إطلاق سراحه.

ومع اجتياح المحور لبلاده، تصرّف كما يحلو له، متمرّداً على التوجّهات الشيوعيّة الرسميّة، السوفياتيّ منها واليونانيّ. ففي جبال روملّي، أصبح فيلوكيوتيس بطلاً شعبيّاً وقائداً للمقاومة في اليونان كلّها، بل وجهاً أسطوريّاً. والحال أنّه كان شديد العنف والقسوة، بل الوحشيّة التي ارتبطت باسمه، يُكثر اللجوء إلى حكم الإعدام، لا لخصومه فحسب، بل أيضاً لرجاله إذا ما اعتدى أحدهم على امرأة أو سرق أملاكاً لفلّاحين. وقد فرض أمناً أقصى في المناطق التي سيطر عليها فيما تحوّل فزّاعةً مكروهة لدى سياسيّي أثينا القدامى والتقليديّين كما لدى مثقّفيها. لكنْ بدل الوحدة الوطنيّة المفترضة التي تستدعيها المقاومة نظريّاً، إذا بهذه المقاومة تشقّ صفوف الشيوعيّين أنفسهم.

فنجاح فيلوكيوتيس في تنظيمها آل إلى توسيع شقّة خلافه مع الأمين العام للّجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ جورج سيانتوس، الذي كانت لجنته تتولّى تنظيم المقاومة الجماهيريّة لما كان يُعرف بـ«جبهة التحرير الوطنيّ» (إيام). فالمنظّمة هذه نجحت في التحوّل أقوى تنظيمات المقاومة، تسيطر، مبدئيّاً، على «إلاس» التي أُسّست في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٢ لتغدو جيشاً جبّاراً هو أكبر من سائر منظّمات المقاومة مجتمعة. وكانت وجهة نظر بريطانيا أن «إيام» و«إلاس» إنّما هما صناعة الحزب الشيوعيّ اليونانيّ من

أجل الاستيلاء على السلطة وإقامة حكم توتاليتاريّ في أثينا. أمّا أن معظم عناصر «إلاس» قاتلوا بشجاعة ضدّ الاحتلال، مع أنّ معظم جهدهم صبّ في مكافحة منافسيهم اليونانيّين، فهذا لم يكن إلّا هدفاً ثانويّاً في حسابات لندن. ذاك أن البريطانيّين، وإن نظروا بعين الخوف الراهن إلى برلين، فقد نظروا بعين الخوف من الغد إلى حليفتهم موسكو.

بيد أن سيانتوس، ومن ورائه الاتّحاد السوفياتيّ، كان مصدر الأذى لفيلوكيوتيس، قبل أن تكون لندن. فهو كان مصمّماً على أن يتبع حرفيّاً الخطّ السوفياتيّ في ما خصّ الوحدتين الوطنيّة والأمميّة ضدّ بلدان المحور. وكان ستالين أصلاً قد نظر إلى اليونان، في مقابل الاهتمام الغربيّ الشديد بها، بقليل من الاكتراث. فالديكتاتور السوفياتيّ، حسب إليزابيث باركر في كتابها «تشرشل وإيدن في الحرب»، وهو ما بات موضع إجماع المتابعين، وافق من دون تردّد على عرض ونستون تشرشل، في لقاء تاريخيّ ضمّهما في موسكو في تشرين الأول ١٩٤٤، على أن يطلق يد بريطانيا في اليونان مقابل حريّة مماثلة تحظى بها موسكو في مناطق أخرى من أوروبا الشرقيّة. وحسب ميلوفان دجيلاس في عمله الشهير «محادثات مع ستالين»، أوضح «أبو الشعوب»، منذ بدايات التورّط في الشأن اليونانيّ، موقفه السلبيّ. فعندما طرح معه وفد من «الأنصار» الشيوعيّين اليوغوسلاف هذه المسألة، وكانوا شديدي الاهتمام بمصير اليونان المجاورة لهم، أكّد أنّه لن يشجّع أيّة محاولة شيوعيّة للاستيلاء على السلطة في البلد المذكور، لأن الحلفاء الغربيّين لن يتسامحوا معها. وقد باتت وجهة النظر الأكثر إقناعاً، وإجماعاً عليها، تفيد أن الشيوعيّين اليونان إنّما أرادوا جرّ ستالين إلى حيث لا يريد، فيما كانت الدعايات الغربيّة تهوّل بدور موسكو والشيوعيّة.

ويبدّد كتاب دومينيك إيوديس «الكابيتانيوس: الأنصار والحرب الأهليّة في اليونان ١٩٤٣ ـ ٤٩»، خرافة أن «إيام» كانت وراء مؤامرة للاستيلاء على السلطة بالقوّة والإرهاب، وهي أسطورة كان أوّل من روّجها تشرشل قبل أن يعيد إحياءها الأميركيّون في موازاة تعزيزهم «مبدأ ترومان»، ومن ثمّ، في السبعينات، لتبرير سلوك الطغمة العسكريّة. لكن هناك، مع هذا، من يجادلون بأنّه، بغضّ النظر عن شعبية «إيام»، فإنّ انتصاراً تحقّقه كان كفيلاً بإقامة ديكتاتوريّة شيوعيّة دمويّة، على غرار ما نشأ في البلدان الواقعة إلى الشرق منها. وديكتاتوريّة كهذه لا بدّ أن تدمّر التقاليد والمؤسّسات اليونانيّة في بقعة من أوروبا لن يسمح الغرب بتحوّلها إلى الشيوعيّة.

في هذا السياق اعترض القائد الميدانيّ الشيوعيّ فيلوكيوتيس على سياسة حزبه، وضمناً الاتّحاد السوفياتيّ، محتجّاً بأن اللجنة المركزيّة ليست على بيّنة من المؤامرات على الأنصار التي يحوكها البريطانيّون وحلفاؤهم اليونان، وطالباً منها الانتقال من أثينا المحتلّة إلى الأراضي المحرّرة لـ«اليونان الحرّة»، من أجل أن تُبنى هناك حركة مقاومة لا تُضطرّ إلى تقديم التنازلات. لكنّ رفض سيانتوس حتّى أن ينظر في هذا الاقتراح أضاء على خلاف آخر، هو درجة احتقار القيادة الحزبيّة «الذهنيّة» لمقاتليها «اليدويّين»، امتداداً لتقاليد مجتمع متخلّف ذي تراتبيّات جامدة وشبه جوهرانيّة. فالكثيرون من قياديّي الحزب كانوا من سكّان المدن ومن خرّيجي «جامعة الكومنترن الشيوعيّة لشغّيلة الشرق» (KUTV) في موسكو، وهؤلاء إنّما عُرفوا بولاء أعمى للاتّحاد السوفياتيّ، وكانوا، بالنتيجة، يتقيّدون بالمعتقد الماركسيّ التقليديّ الأشدّ سَفْيَتَةً عن أولويّة البروليتاريا المدينيّة في النضال الثوري، وعن أن الأنصار الفلّاحين مجرّد ملاحق وتوابع للطبقة العاملة.

وبالنظر إلى الوضع اليونانيّ بدا هذا خطأً فظيعاً في مَن يستعجل الوصول إلى السلطة كيفما اتّفق، وذلك على العكس تماماً مما فعله تيتو وماوتسي تونغ وسائر من نجحوا في المهمّة هذه.

وبناءً على التصوّر المذكور بقي سيانتوس وباقي أقطاب الحزب في أثينا، وراح يتعاظم عداؤهم للأنصار الذين هم، في رأي سيانتوس، غرباء من عالم مختلف، ولديهم قادة مختلفون وأغانٍ وأساطير مختلفة، لا بل يبدون هم أنفسهم مختلفين عن شيوعيّي المدن، حتّى إن سيانتوس أشار مرّة، بغضب متشاوف، إلى أنّ إرخاء اللحى يتعارض مع «النظافة الصحّيّة الاشتراكيّة».

وإذ اقترح تيتو إقامة قيادة مشتركة لتنسيق أعمال المقاومتين اليونانيّة واليوغوسلافيّة ضدّ المحور، جاء جواب اللجنة المركزيّة في أثينا بالرفض. فلأنّ العملاء البريطانيّين عارضوا بشدّة اقتراح القائد الشيوعيّ اليوغسلافيّ، فقد طواه سيانتوس لمصلحة معاهدة مع القيادة العسكريّة البريطانيّة للشرق الأوسط، وهذا على رغم العداء البريطانيّ المعلن لـ«إيام» و«إلاس». ذاك أنّ هدف الاستراتيجية الشيوعيّة، كما كرّر إعلانَها الأمين العامّ، لم يكن الثورة بل الوحدة الوطنيّة وتمتين العمل الجبهويّ ضدّ المحور.

وقد تواصلت الاشتباكات بين قوّات الحزب الشيوعيّ والمجموعات القوميّة حتّى ربيع ١٩٤٤، فيما كانت قيادة الحزب المدنيّة تدفع في اتّجاه آخر تمليه استراتيجيّة الشرعيّة ومحاكاتها بدلاً من استراتيجيّة الثورة. وقد نجحت القيادة المذكورة في ضمّ «إيام» في أيلول ١٩٤٤ إلى حكومة جورج باباندريو في المنفى، التي جاءت نتاج اتّفاقيّة، أو معاهدة، فاركيزا التي تمّ التوصّل إليها، والتي بموجبها اتُّفق على نزع السلاح. وكان البريطانيّون

الذين قاموا بالدور الأكبر في طرد الألمان هم الذين دفعوا في اتّجاه تلك المعاهدة والصيغة السياسيّة التي انبثقت منها. ففي حكومة الوحدة الوطنيّة تلك، أعطي للشيوعيّين وحلفائهم ستة مقاعد حكوميّة، إلّا أنّ الصيغة المذكورة ما لبثت أن انهارت، فاستقال الشيوعيّون وأصدقاؤهم في تشرين الثاني بسبب رفضهم، تحت ضغط مقاتليهم، تسليم أسلحتهم. هكذا ابتدأ العنف دورة جديدة كانت تتصاعد في موازاة انهيار وحدة القرار داخل الحزب نفسه.

وعلى أيّة حال، فمعاهدة فاركيزا لم تأت بالسلام الموعود بل فجّرت الأحقاد والثارات، القديم منها والمستجدّ. ولئن استطاع المسلّحون الشيوعيّون أن يقضوا في خلال أيّام على قوّات «إديس»، فإنّهم خسروا المعركة على أثينا التي انفجرت على أثر صدام عنيف بين متظاهرين شيوعيّين وقوّات الشرطة في ٣ كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٤٤. وتتعدّد الروايات في شأن تلك المعركة أيضاً، فيؤكّد الشيوعيّون أنّ قوّات الأمن تعرّضت بشراسة لتظاهراتهم السلميّة، مدفوعة إلى ذلك بإرادة بريطانيّة و«رجعيّة يونانيّة»، فيما يؤكّد خصومهم أنّ الشيوعيّين كانوا قد نقلوا قوّات إلى العاصمة أرادوا لتلك التظاهرة أن تكون شرارة استيلائها على السلطة. وكائناً ما كان الأمر، استمرّت المواجهة ٣٧ يوماً شهدت من القسوة أبلغها، ولم يكن انقضى غير شهرين على تحرير اليونان من القوّات الألمانيّة. وأخيراً، وبعد تلك الهزيمة، وافقت المقاومة الشيوعيّة على نزع السلاح في ١٢ شباط ١٩٤٥.

ومرّة أخرى رأى من بقي من المقاتلين الشيوعيّين أنّ الظروف مناسبة لاستئناف القتال ضد البريطانيّين، فيما رفضت قيادتهم المدنيّة المضيّ في

القتال بسبب تمسّكها بالشرعيّة، معلنةً أن معاهدة فاركيزا لا تزال قادرة على تعبيد الطريق إلى التطوّر الديموقراطيّ لليونان.

وفيلوكيوتيس كان، منذ البداية، قد عارض المعاهدة، لا سيّما بندها المتعلّق بنزع السلاح من طرف واحد لرفضه أن ينتهي الأمر «إذعاناً للإمبرياليّين والرجعيّين». وقد دانه الحزب وندّد به بوصفه مغامراً متهوّراً ومرتكب جرائم ضد الديموقراطيّة وخطراً على الشيوعيّين أنفسهم. وفي سياق التخلّي هذا اندرج تسليم «إلاس» سلاحها وحلّها وحداتها، وفيه أيضاً قُتل قائدها وبطلها الأسطوريّ فقُطع رأسه ثمّ عُرض، في طقس بدائيّ متوحّش، في بلدة تريكّالا. وهي ممارسة تكرّرت في الأشهر التالية بينما كانت الفرق اليمينيّة المتطرّفة تعبث ثأراً وتقتيلاً بالشيوعيّين.

هكذا توسّعت الجروح والأحقاد أكثر، وعاد الشيوعيّون، وكان التعب والإرهاق قد استبدّا بهم، إلى التمرّد، وقد حفّت بتمرّدهم شروط أسوأ بكثير تسليحاً وإعداداً وتنظيماً، وفي ظلّ تعاظم الخلاف بين ستالين وتيتو الذي كفّ عن مساعدتهم فكانوا، من بين شيوعيّي العالم، أبرز من دفع أكلاف ذاك الخلاف.

ذلك كلّه لم يحل دون ثلاث سنوات أخرى من العنف ما بين ١٩٤٦ و١٩٤٩. وفي موازاة ذلك أجريت، في ١٩٤٦، انتخابات كان من الطبيعيّ أن يقاطعها الشيوعيّون، فانحصر التنافس فيها بين المَلكيّين وحلفائهم في اليمين القوميّ وبين الفينيزيلوسيّين الذين انشقّوا، بدورهم، جناحين. وبسبب ذاك الانشقاق تمكّنت الأحزاب اليمينيّة من كسب الانتخابات واستعادة النظام الملكيّ.

أمّا الانتفاضة الجديدة فتركّزت في الأرياف، هي الأخرى، مخالفةً،

أيضاً وأيضاً، الاستراتيجيّة الرسميّة للحزب في تعويلها على الإرهاب المدينيّ. هناك، على رغم كلّ شيء، أحرز الشيوعيّون انتصارات جدّيّة بقيادة ماركوس فافياديس، معلنين حكومة مؤقّتة لهم في الهضاب الشماليّة، ومهدّدين المدن من بعيد، وأحياناً من قريب نسبيّاً. هكذا أبقى جيشهم، أو «الجيش الديموقراطيّ» على ما دُعي (وهو وريث «جيش التحرير الوطنيّ الشعبيّ» ـ إلاس)، سكّان المدن في حال من الحصار الخانق فاقمه وقوّى أثره وجود شيوعيّين داخل المدن.

وكان الكولونيل اليمينيّ جورج غريفاس، على رأس عدد من الضبّاط اليونان، قد أنشأ «منظّمة X» التي كانت فعاليّتها في مقاومة الاحتلال أصغر بكثير من فعاليّتها في مقاتلة «إلاس» والشيوعيّين. ومع انتهاء الاحتلال تابع نشاطه هذا، قبل أن يعود إلى مسقط رأسه في قبرص لمقاتلة البريطانيّين. كذلك نشط في مقدونيا مناضل يمينيّ ضدّ الشيوعيّين اسمه سورلاس. وفي أمكنة عدّة، ظهرت عناصر يمينيّة متشدّدة ومتفاوتة القوّة والتعقيد، كان بعضها ممن تعاونوا سابقاً مع الألمان.

لكنّ الشيوعيّين، في المقابل، وبسبب القسوة البالغة التي أبدوها لدى محاولتهم الاستيلاء على أثينا أواخر ١٩٤٤، فضلاً عن الميراث الدامي لمقاومتهم الأولى، قد خسروا معظم الرأي العامّ وانحسر كلّ تعاطف معهم في البيئة العريضة الرجراجة ما بين يمين ويسار. وإذ راح «الإرهاب الأحمر» يستجرّ «إرهاباً أبيض»، رأت أكثريّة اليونانيّين، بمن فيهم متعاطفون سابقون مع اليسار، أن الملك رمز الخلاص الوحيد. وفي المقابل أدّى دوره النزاع الروسيّ ـ اليوغوسلافيّ الناشئ، الذي اضطرّ الشيوعيّين اليونان إلى إدانة تيتو. بيد أن القوّة العسكريّة للشيوعيين التي غدت أكثر فأكثر استبداديّة،

تراجعت من غير أن تنهار. فلم يمكن إلحاق الهزيمة بانتفاضتهم إلّا بصعوبة قصوى وتدخّل مُكلف للقوات البريطانيّة.

وفي آخر المطاف تولّت المقاومة، في مختلف فصائلها، إفراغ الداخل اليونانيّ أمام أدوار الدول الأجنبيّة وأجهزة استخباراتها، من الاتّحاد السوفياتيّ إلى بريطانيا ثمّ الولايات المتّحدة، فيما تصدّعت المؤسّسات السياسيّة والحزبيّة جميعها تقريباً. وإذ تردّت الأفكار عمّا كانت قد باشرت تتطوّر باتّجاهه، كادت تضمحل الإجماعات، وهي قليلة أصلاً، بين اليونانيّين، مع ما يعنيه ذلك من هلهلة نسيج وطنيّ ليس معروفاً بالتماسك والقوّة. وبسبب حرب المقاومات استعيدت المَلكيّة الرجعيّة، وهي واثقة وظافرة، فعندما ظهرت عليها أمارات الوهن، في ١٩٦٧، حلّ الانقلاب العسكريّ المدعوم من الولايات المتّحدة في إحدى ذرى الحرب الباردة. وبالاستفادة من ضعف المجتمع المدنيّ والحركة الشعبيّة الديموقراطيّة، أمكن تجميد التطوّر السياسيّ اليونانيّ طوال سبع سنوات تالية.

أمّا إلى الشرق من اليونان، فكانت يوغوسلافيا، منذ نشأتها، اختراعاً حديث العهد أقيم، مع نهاية الحرب العالميّة الأولى، على شيء من العجل. ولأن التقاليد التاريخيّة للجماعات، بما توقظه من ذاكرات فعليّة أو مصنوعة، تعمل ضدّ الوحدات ككيانات جديدة طارئة على تلك الجماعات، بدا التنافس المحموم داخل الدولة الجديدة سمة العلاقة بين الصرب الأرثوذكس والكروات الكاثوليك، بينما ظلّ أهل الجبل الأسود، الأرثوذكس بدورهم، متمسّكين بتمايزهم عن تينك القوميّتين الأكبر والأوسع تشكّلاً وشعوراً بالذات الجمعيّة. ومن جهتهم، ارتبط السلوفينيّون تاريخيّاً بفيينا، لا بزغرب الكرواتيّة التي يشاركونها كاثوليكيّتها وسويّةً في التقدّم لم

تحرزها القوميّات الأخرى، كي لا نقول ببلغراد الصربيّة الأرثوذكسيّة والأكثر فلّاحيّة. أمّا المسلمون في سراييفو فانطووا على عالمهم العثمانيّ العتيق وقدر من الغربة عن التكوين الجديد الذي أحالهم أقليّة هامشيّة.

وتراكمت، على ضوء واقع كهذا، تناقضات موروثة عدّة. فالصرب، مثلاً، اعتبروا كوسوفو، التي تتعرّض لهجرة مسلمة ألبانيّة متصاعدة، مدينتهم المقدّسة بالمعنى الذي ينظر به اليهود إلى القدس، أو المسلمون إلى مكّة. وهم عاشوا ويعيشون على ذاكرة مقاومة الأتراك المسلمين طوال قرون خمسة، ما أكسب صلتهم بها مضموناً متوتّراً ومناهضاً للإسلام، جاعلاً كوسوفو، على مدى خمسة قرون، منطقة حربيّة وعادماً كلّ فرصة ازدهار أو تقدّم. أمّا الجبل الأسود الذي أجبر على الانضمام إلى يوغوسلافيا في ١٩١٨، في ظلّ آخر ملوك مملكة الجبل الأسود المستقلّة، الملك نيقولا، فاندلعت فيه حرب أهليّة قصيرة، إلّا أنّها بالغة الشراسة، بين الذين يؤيّدون الوحدة والاندماج في يوغوسلافيا والذين هم ضدّهما. ذاك أن أكثر من نصف أهل الجبل الأسود يشعرون بقرابة خاصّة مع الصرب، الذين يعدّون أكثر من عشرة أضعافهم، مردّها إلى المذهب الأرثوذكسيّ الواحد وإلى كون الجبل الأسود مصدر الصرب البعيد ومنبع الهويّة الصربيّة، تبعاً لتلك الميثولوجيا القوميّة.

وهذا التفتّت إنّما عبّر عنه، كما حاول بطريقته أن يتفاداه، المشروع الوحدويّ اليوغوسلافيّ لدى استعادته بقيادة شيوعيّة إثر الحرب العالميّة الثانية. وقد دلّ ذلك إلى مدى حاجة البلد الذي استُرجعت وحدته السياسيّة إلى أسطورة المقاومة الجامعة والموحّدة بدورها. والحاجة تلك هي ما عزّزها سعي الشيوعيّة اليوغوسلافيّة إلى توطيد دولتها وسلطتها اللاحقتين،

لا سيّما في ظلّ تصدّيها لستالين ونزعته إلى الهيمنة. وهو جميعاً ما ارتبط باسم الشيوعيّ الشابّ، نصف الكرواتيّ نصف السلوفينيّ، جوزيب بروز، الذي عُرف في ما بعد باسم تيتو.

والحال أن الأسطورة لم تكن أسطوريّة كلياً. فالمقاومة وفّرت حججاً معقولة عن أن اليوغوسلاف حرّروا أرضهم من دون جيش روسيّ أحمر، على عكس باقي الأوروبيّين الشرقيّين، وإن ظلّت نتائج الحرب قارّياً وإقليمياً هي العنصر الحاسم في انتصارهم. وفي كل الحالات، فيوغوسلافيا عُدّت بين بلدان قليلة لم تخلّف فيها نهاية الحرب العالميّة جيشاً حليفاً يحتلّ أرضها. وأخيراً، غدت يوغوسلافيا التيتويّة البلد الشيوعيّ الأوروبيّ الوحيد الذي يتحدّى موسكو وتوسّعيّتها.

ثمّ إنّ المقاومة اليوغوسلافيّة، منظوراً إليها نظرة إجماليّة تشمل فصيليها الأساسيّين، استندت إلى مرتكزات تنظيميّة صلبة، كالجيش الوطنيّ الذي التفّ حول الجنرال درازا ميهايلوفيتش ومنه انبثقت قوات «الشِتنكس»، المعروفة رسمياً بـ«الجيش اليوغوسلافيّ في أرض الآباء»، والحزب الشيوعيّ الذي شكّل منه جوزيب بروز تيتو مقاومته التي عُرفت بـ«الأنصار»، وهي الكلمة التي تنوب عن «جيش التحرير الشعبيّ وفرق الأنصار في يوغوسلافيا». وهو ما أعطى تلك المقاومة معنى وفعاليّة افتقر إليهما معظم الحركات المماثلة في بلدان أخرى.

وفي سيرة الشيوعيّة اليوغوسلافيّة التي لا سيرة للمقاومة من دونها، ترقى الأحداث إلى الثلاثينات، حين كان الطلبة الشيوعيّون مهمومين بمقاومة البوليس السرّيّ للديكتاتوريّة المَلكيّة، وكانت قياداتهم تضمّ تيتو الذي درس في مدارس موسكو الحزبيّة، وأستاذ المدرسة السلوفينيّ جوزيف

كارديلج، والخيّاط الصربيّ إدوارد رانكوفيتش، وابن الجبل الأسود ميلوفان دجيلاس.

ولم يكن الحزب، عشية الحرب العالميّة الثانية، يضمّ أكثر من ألفي عضو على الأكثر، لكنّه ما إن انتهت الحرب حتّى استولى على السلطة بجيش تعداده ٨٠٠ ألف عنصر، فيما بدت القوى اليمينيّة والمَلكيّة والقوميّة، الكثيرة والقويّة، متناحرة ومتنافسة في ما بينها. وطبعاً أدّت الاستقلاليّة التي جسدها تيتو حيال الاتّحاد السوفياتيّ، دوراً ملحوظاً في رفع صدقيته كقائد وطنيّ بدل أن يكون مجرّد قائد فصائليّ للحزب و«الأنصار».

بيد أنّ ذلك خالطه الكثير من التعرّج والحركات الالتفافيّة. فتيتو عاش في موسكو إبّان تطهيرات ستالين العظمى، ولئن لزم الصمت صوناً لحياته، فقد تعلّم الدرس الذي يسعى المستبدّون إلى تعليمه لمن يعاين استبدادهم. فلم يخلُ الأمر، بالتالي، من انتهازيّة اضطراريّة تعدّت الحفاظ على الحياة الشخصيّة إلى اللهاث النشط وراء موسكو في أمور استراتيجيّة ومبدئيّة بالغة الأهميّة، بما فيها طبيعة الوطن وتركيب عناصره. هكذا، مثلاً، يستوقف نويل مالكولم في كتابه «البوسنة: تاريخ قصير»، ما يسمّيه «ضآلة الوضوح في المعلومات التي قدّمها [تيتو]»، مع بداية الحرب العالميّة الثانية، «عن البلد وما إذا كان سيُرتّب أم يُقسّم». ولا يلبث أن يمضي شارحاً: «في تلك الفترة كان لا يزال خادماً مطيعاً لستالين، وكان مستعدّاً لأن يخلق ما تطلبه موسكو: أكان دولة مركزيّة قويّة، أم اتّحاداً يوغوسلافيّاً من جمهوريّات اشتراكيّة فيدراليّة، أو حتّى فيدراليّة بلقانيّة تشمل بلغاريا وألبانيا».

والحال أن الغموض والتعثّر ممّا لازم المواقف الستالينيّة حيال المسألة القوميّة انتقل إلى الحزب الشيوعيّ اليوغوسلافيّ ذاته. فحتّى أواسط

الثلاثينات، قامت سياسة الكومنترن على اعتبار يوغوسلافيا جزءاً من حائط الدول غير الصديقة التي نشأت في فرساي لتكون سدّاً ضدّ الاتّحاد السوفياتيّ، وقد دعا الكومنترن إلى حلّ يوغوسلافيا في ١٩٢٤، كما شُجّع الشيوعيّون اليوغسلاف على تحريك القوميّات الناقمة في وجه بلغراد الصربيّة كوسيلة لخدمة ذاك الغرض. أما في ١٩٣٥ فتغير الخطّ كلياً: ذاك أن الشيوعيّين باتوا الآن مطالَبين من «الشقيق الأكبر» بالحفاظ على يوغوسلافيا والعمل بموجب روحيّة «الجبهة الشعبيّة» ضدّ «الفاشيّة الدوليّة».

لكنْ يبدو أن انشغال ستالين باندلاع الحرب الثانية هو ما استثمره تيتو سريعاً، فلم ينتظر أوامر الكرملين، بل بادر إلى الانخراط في حرب التحرير تبعاً لأفكاره وعملاً بطرقه وتقديراته الذاتيّة التي طويلاً ما بقيت غامضة أو مكتومة. هكذا بدا، في وقت لاحق، أن الانتصار الفعليّ الوحيد الذي أحرزته الشيوعيّة الأوروبيّة في الحرب إنّما تمّ بغير رضى السياسة السوفياتيّة، إن لم يكن بعكس رضاها. وقد ظلّ من اللافت أن البريطانيّين، حسب إحدى الروايات، اعترفوا بتيتو وأنصاره حين كانت روسيا لا تزال تؤيّد عودة الملكيّة.

لكنّ تلك الصفحات لا تطمس صفحات أخرى لا تقلّ أهميّة عنها، ولو أنّها حظيت بضوء وتركيز أقلّ. ذاك أنّ تيتو ودجيلاس ورفاقهما فهموا الحرب، أيضاً، منذ البداية، بوصفها فرصة لإنهاء خصومهم المحليّين، وكانت الخصومة الأساسيّة للشيوعيّين مع ميهايلوفيتش و«الشِتنكس»، فضلاً، بطبيعة الحال، عن «الأوستاشي» (الانتفاضة) الفاشيّة في كرواتيا. وقد صرف «الأنصار» وقتاً وجهداً في تصفية الطرفين لا يقلّان عما صرفاه في مكافحة الغزاة الألمان. فبين ١٩٤١ و١٩٤٥ قضى ١,٩ مليون

يوغوسلافيّ أكثر من نصفهم فقدوا حياتهم في الحرب الأهليّة الداخليّة. وكانت الحرب ضدّ الخصوم الداخليّين، كما ضدّ الغزاة، في غاية الوحشيّة.

لقد تحوّل تعامل «الشِتنكس» مع الألمان، لقطع الطريق على «الأنصار»، ملفاً ضخماً ودسماً. إلّا أنّه لا يني يثير عدداً من المسائل الأعقد بما يلائم التعقيد اليوغوسلافيّ نفسه: ذاك أنّ «الشتنكس»، بقيادة ميهايلوفيتش، مثّلوا عدداً من التوجّهات التي أملت عليهم إبقاء مقاومتهم مضبوطة ومحدودة من أجل «الحدّ من الدمار» الذي «يقضي كلياً على يوغوسلافيا». وقد كمن وراء ذلك أنّهم، هم الصربيّون القوميّون المتشدّدون، يملكون ارتياباً عميقاً حيال الشيوعيّة التي رأوا أنّها تقاتل بالنيابة عن السوفيات، وأنّها تبغي، من خلال اعتماد المقاومة استراتيجيّة وحيدة وقصوى، دفع الألمان إلى القضاء الكامل على صربيا ويوغوسلافيا القديمتين من أجل أن يقطفوا هم البلد وسلطته وقد انهارا تماماً. وكان ما يؤكّد لهم مخاوفهم تلك أنّ الشيوعيّين دمجوا بين مهمّة التحرير من الغزاة الألمان ومهمّة إنهاء المَلكيّة الصربيّة ـ اليوغوسلافيّة وعلى رأسها الملك بيتر (بطرس) الثاني الذي كنّ له ميهايلوفيتش كلّ الولاء. لكنّ الأخير، كسلطويّ وعسكريّ رجعيّ الهوى، تملّكه حذر يضاهي الحذر الأوّل من الديموقراطيّات الغربيّة التي رأى أنّها تخوض معركتها مع الألمان بدماء الصربيّين واليوغوسلاف. هكذا انهارت علاقته بالبريطانيّين في حدود ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ فاندفعوا إلى حصر الدعم الذي يقدّمونه للمقاومة اليوغوسلافيّة بـ«الأنصار» وحدهم. وفوق هذا لم يكن ميهايلوفيتش أقلّ حذراً من الكروات والمسلمين وسائر العناصر المكوّنة ليوغوسلافيا لظنّه أنّ عداء هؤلاء للصرب أكبر من أيّ حساسيّة أخرى قد تتملّكهم.

من ناحية ثانية فإنّ دجيلاس الشيوعيّ الذي كان، على ما يخبرنا هو لاحقاً، يضرب المساجين الألمان حتّى الموت وينتزع حناجرهم مستخدماً، لهذا الغرض، سكّين جيب، كان هو ذاته من التقى، باسم الشيوعيّين و«الأنصار»، بعض كبار الرسميّين الألمان في سراييفو، وفي أمكنة أخرى من البوسنة، في آذار ١٩٤٣، وقد أخبرهم أن العدو الرئيسيّ لـ«الأنصار» هو «الشِتنكس» لا الجيش الألمانيّ. وقد اقترح دجيلاس هدنة على الألمان، بل عرض مقاتلة البريطانيّين إذا ما حطّ طيرانهم المنطلق من البحر الأدرياتيكيّ فوق مناطق يسيطرون عليها. ويبدو أن القادة الألمان اهتمّوا بالعرض الشيوعيّ اليوغوسلافيّ، الذي ينمّ عن ضآلة الحجم الذي تحتلّه الاعتبارات الإيديولوجية، بل الاعتبارات الوطنيّة أيضاً، قياساً بحجم الرغبة في استئصال خصوم محليّين. والأشدّ بؤساً من ذلك أن هتلر كان هو من أحبط ذاك العرض، فلم ينجم عن التفاوض إلّا تبادل محدود للأسرى.

وهناك أكثر من دليل على هذا التوجّه المحكوم بتلك الأولويّة: ففي بدايات الحرب والمقاومة سيطرت «الشتنكس» على معظم صربيا والجبل الأسود، وهو ما حكم استراتيجيّة تيتو بوصفها استراتيجية يكمن عمودها الفقريّ في التخلّص من «الشتنكس». ومع أن جيش «الأنصار» الشيوعيين ضمّ آلافاً من المقاتلين الشجعان، بقي أنّ معظم القتال الواسع النطاق تقريباً بينه وبين قوات المحور إنّما حصل بمبادرة من قادة المحور الذين كانوا هم الذين يقرّرون، تبعاً لاعتباراتهم، متى ينبغي إجلاء هذه الفرقة من «الأنصار» أو تلك عن مناطق محددة.

كذلك لم يؤثّر تحرير تيتو للمناطق الريفيّة البعيدة على الجهد الحربيّ الألمانيّ بأيّ معنى حيويّ: فالألمان والإيطاليّون مضوا في فرض سيطرتهم

على المدن الكبرى والطرق وسكك الحديد الرئيسة والمناجم. أمّا السبب الذي حمل الألمان على إجلاء «الأنصار» عن شمال غرب البوسنة، مطالع ١٩٤٣، فلم يتعلّق بقوّات تيتو ومقاومتها بقدر ما اتّصل بالخوف الألمانيّ من إنزالٍ قد ينفّذه الحلفاء في الساحل الدلماسيّ المجاور، وهو السبب نفسه، أي السيطرة على الداخل المجاور، ما جعل الألمان يشنّون آنذاك هجومهم على الهرسك والجبل الأسود.

وفعلاً، جرت، بانتهاء الحرب، عمليّات اجتثاث بالغة الثأريّة لـ«الشتنكس» و«الأوستاشي» ممن هربوا شمالاً مع الجيش الألمانيّ المنكفئ. هكذا قُتل كثيرون منهم شتاء ١٩٤٥ على الحدود النمسويّة ـ السلوفينيّة، بحيث إنّ الفلّاحين في تلك المناطق ظلّوا لسنوات يعثرون على جثث لهم هناك. وفي هذا استُخدم بعض أشدّ الوسائل قسوةً وإجراميّة ضدّ الخصوم المهزومين داخل المقاومة المناهضة للنازيّة، كما ضدّ أولئك الذين وقفوا خارجها أو ضدّها. وفي هذا السياق أُعدم ميهايلوفيتش، الذي اختبأ في البوسنة، رمياً بالرصاص، بتهمة «الخيانة العظمى».

وكانت أعمال كهذه أحد أسباب الغضب الذي تراكم وانفجر لاحقاً، لدى الكرواتيّين والسلوفينيّين، حيال دولة تيتو التي تجاهلت كلّ ما حصل حرصاً منها على وحدة البلد بقيادتها، وعلى طهارة أسطورة المقاومة المطلقة والمبدئيّة.

لكنْ رغم الخلاف مع روسيا الستالينيّة وما أكسبته من قوّة نسبيّة للنظام، فإن الشعور بنقص الشرعيّة وبضعف الوحدة الوطنيّة حملا تيتو في ١٩٤٩ على ابتداء موجة التجميع الإجباريّ. وبعد رحيل ستالين في ١٩٥٣، أبدى الزعيم اليوغوسلافيّ حماسته لتوطيد عبادة شخصيّة خاصّة به، بوصفه قائد

المقاومة وباني الأمّة والمتصدّي لحمايتها من تهديدات الخارج. وسريعاً ما تحوّلت العلاقة «الأخويّة» بين قادة الحزب، التي صنعتها الحرب أساساً، إلى بُنية مراتبيّة بالغة الصرامة يتربّع في قمّتها تيتو زعيماً مطلقاً. أما الـ١٥ ألف شيوعيّ يوغوسلافيّ الذين حافظوا في الخمسينات على ولائهم لستالين، فجُرّوا مثل القطعان إلى معسكرات التجميع وتعرّضوا لشتّى أصناف التعذيب، على ما يروي دجيلاس نفسه في كتابه «سقوط الطبقة الجديدة: تاريخ التدمير الذاتيّ للشيوعيّة»، حيث أعاد نشر بعض أهمّ ما ورد في كتب سابقة له.

لكنّ عبادة شخصيّة تيتو، التي اشتُقّت من أسوأ مظاهر الستالينيّة، ساعدت عكسيّاً في تعزيز صورة المقاومة إبّان الحرب. هكذا تعاظم الطلب على تلك المقاومة والتعويل عليها بوصفها مصدراً لشرعيّة السلطة الشيوعيّة ولشرعيّة تيتو داخلها.

إلّا أن التحسّن الاقتصاديّ اللاحق، قياساً بباقي بلدان أوروبا الشرقيّة، ساهم، هو نفسه، في تصديع الأساطير الموحّدة بما في ذلك أسطورة المقاومة. ذاك أن التحسّن النسبيّ المذكور اتّصل أساساً بوجود أكثر من مليون عامل يوغوسلافيّ مهاجر في الغرب وببلايين الدولارات من المساعدات الأميركيّة منذ قطيعة تيتو وستالين في ١٩٤٨. وانفتاح كهذا على الخارج كان مثل الشمس التي بدأت تحرق شمع الرواية المحليّة المغلقة على نفسها. فـ«الحرب والثورة ـ على ما كتب دجيلاس ـ كانا يوشكان على الانتهاء، لكنّ الأحقاد والانقسامات استمرّت تجلب الموت والدمار في داخل البلد وفي خارجه على السواء... والثورات إنّما تُبرّر كأفعال حياة، أفعال عيش، بيد أن أمْثَلَتها غطاء لأنانيّة الأسياد الثوريّين الجدد وحبّهم للسلطة».

الفصل الخامس

جنوب شرق آسيا: أيّ انتصارات؟

بعد الانسحاب الأميركيّ من فيتنام في ١٩٧٥، لم يعد يُسمع الكثير عمّا يحصل في جنوب فيتنام المحرّر والذي وُحّد مع شمالها، علماً بأن الإرهاب الذي ساد دمّر حياة مئات آلاف البشر وأنتج أكثر من مليون لاجئ، في الوسع، عبر كتاب جيمس فريمان «قلوب الأسى: حيوات فيتناميّة - أميركيّة»، مراجعة شهادات لعيّنات منهم تشمل ١٤ فرداً كانوا ممّن فرّوا إلى الولايات المتّحدة.

فقد حاول الشماليّون المنتصرون تصليب سلطتهم بشنّ حملة لـ «إعادة التعليم» ('re-education') شملت سجن المشتَبه بخصومتهم السياسيّة وتعذيبهم وقتلهم. وحسب وصف أحد الناجين في عمليّات الهروب الكبير بالزوارق، فإن المعايير التي كانت تقرّر مَن هو «عدوّ الشعب» كانت بالغة الاعتباط بحيث إن استخدام النظّارات كان كافياً لأن يتسبّب لصاحبه بالاضطهاد بوصفه مثقّفاً أو «نخبويّاً بورجوازيّاً»، على ما يروي الفيتناميّ جايد نغوك كوانغ هوينه في «تغيّر ريح الجنوب».

فالكاتب المذكور الذي يسرد مذكّراته إبّان الحرب وفي فيتنام ما بعد الثورة، وصولاً إلى هربه واستقراره في الولايات المتّحدة، استعاد أيّامه حين كان في الثامنة عشرة، طالباً جامعيّاً في سايغون، عاصمة فيتنام الجنوبيّة. حينذاك سقطت المدينة فأُرسل، بين مَن أُرسلوا، إلى معسكرات «إعادة

التعليم». وهو يصف إحدى جلسات «النقد الذاتيّ» حيث شرح آمر المعسكر كيف أن قتل المساجين المتمرّدين يخدم الوطن والثورة إذ يُقدّم عبرةً للآخرين. وتلقائيّاً راح يتعالى تصفيق المصفوفين المحاطين بحرس مسلّح كما يتصاعد هتافهم: «يعيش هو شي منه»، زعيم فيتنام الشيوعيّة. بعد ذاك استدعى الآمر سجيناً جديداً يلبس نظّارة، هو عامل ميكانيكيّ في الجيش فاتّهمه بأنه مثقّف وبأنّه جاسوس كما هدّده. ولمّا طلب السجين، وهو جاثٍ على ركبتيه، أن يُعفى عنه، ضربه الحرس ببنادقهم حتى راح الدم يقطر من فمه. لكنّ هذا لم يعفه من اصطفاف باقي السجناء، إرضاءً لسجّانهم، معلنين تطوّعهم كي يمضوا هم في تعذيبه، فضلاً عن البصق عليه وتسميته خائناً.

ويمضي الكاتب مسجّلاً ارتكابات الوضع الفيتناميّ الجديد كما عاشه عن كثب في المعسكرات وإبّان محاولاته الهرب من بلده. والحال أن الكثير من قوّة كتابه مستمدّ من أن مؤلّفه ليس كائناً سياسيّاً أو إيديولوجيّاً. فكجنوبيّ، نراه لا يكتم تعاليه الثقافيّ المضبوط على الشماليّين، لكنّه يوزّع تهم الفساد والإساءة إلى شعبه على نظامي هانوي وسايغون والأميركيّين، ناعياً على السياسة طابعها السينيكيّ.

والكاتب كوانغ هوينه الذي ولد في ١٩٥٧، ظلّت طفولته في منأى عن الحرب، وهذا في ذاته أمارة على خلفيّة أُسريّة «بورجوازيّة» و«نخبويّة» كريهة. إلّا أنّ هجوم رأس السنة (التت، حسب تسمية العيد الفيتناميّ) الشهير في ١٩٦٨ وصل إلى قريته وبيته. فقد قُتلت إحدى شقيقاته الأصغر ودمّر منزل العائلة، فيما تولّى هو إنقاذ طفل نقله من حضن أمّه المقتولة، وهكذا دواليك من مشاهد سينمائيّة ودراميّة مؤثّرة.

وفي الأسابيع الأخيرة من نيسان (أبريل) ١٩٧٥، وفيما الجنوب يسقط ويتهاوى، كان الكاتب يراقب عالمه ينهار: فالكتب تُصادَر وتُتلَف، والاعتقالات على أوسع نطاق، والبوليس السرّيّ في كلّ مكان. أمّا في لقاءات التربية والتعليم الحزبيّين، فكان على السكان المحليّين أن يغنّوا أغاني الغزاة الشماليّين وأن يهلّلوا كلما أُعدم «خائن» منهم. كذلك جيء بالجرّافات كي تسوّي بالأرض قبور الجنود الجنوبيّين. وإذ تكسّرت القبور وخرجت منها بعض الجثث بينما طغت على الهواء رائحة العفن، بقي مفروضاً عليهم، وعلى باقي المعتقَلين الجنوبيّين، البقاء في المكان إلى أن يؤمَروا بعكس ذلك.

والسطور أعلاه لا تفعل سوى التلميح، بتلخيص شديد، إلى بعض اللوحات الكابوسيّة التي نجمت عن أكبر الأفعال المقاوِمة وأشدّها ملحميّة في القرن العشرين.

غير أنّ من الحقائق والوقائع المطموسة، في ما خصّ المقاومة الفيتناميّة، ما يرويه تروونغ نهو تانغ، صاحب كتاب «يوميّات فيتكونغيّ». فتانغ قاتل لعقدين ضدّ حكومة فيتنام الجنوبيّة والقوّات الأميركيّة. وهو لم يكن شيوعيّاً، بيد أنّه انضمّ إلى المعارضة السرّيّة لحكم نغو دنه دييم الجنوبيّ في أواخر الخمسينات، بينما كان يعمل موظّفاً في مصرف بسايغون. وهو يصف كيف شارك في تنظيم «جبهة التحرير الوطنيّ» وكيف عُذّب حينما اعتُقل في ١٩٦٧. لكنّه بعد أن أُطلق سراحه، كجزء من عمليّة تبادل للسجناء، سُمّي وزيراً للعدل في الحكومة الثوريّة الموقّتة التي أُعلنت في ١٩٦٩، وفي ١٩٧٥ كان يتقدّم الدخول الظافر إلى سايغون مع باقي المنتصرين من «فيتكونغ» وقوّات فيتنام الشماليّة. إلّا أنّه بعد ثلاث سنوات

ونصف السنة، بلغ به الغضب من هيمنة هانوي على الجنوب أن غادر البلد على متن أحد الزوارق، فكان أبرز رسميّ فيتناميّ ينشقّ.

فسقوط سايغون لم يكن نهاية لسلطتها «العميلة» وللوجود العسكريّ الأميركيّ فحسب، بل كان، كذلك، نهاية للشيوعيّين الجنوبيّين وللوطنيّين الناشطين في إطار «جبهة التحرير». فهؤلاء أرادوا نوعاً من التطوّر المستقلّ لفيتنام الجنوبيّة وكانوا بالغي الحذر حيال النموذج الشيوعيّ في الشمال، أو أنّهم كنّوا له العداء. لكنّ هانوي، كما كتب تانغ بكلمات مُرّة، سريعاً ما أوضحت أن فيتنام المستقبل ستكون كتلة مونوليثيّة، جماعيّة وتوتاليتاريّة، لا مكان فيها لثقافة الجنوب وتقاليده.

ولا بدّ من التنبيه، ضدّاً على الرواية البسيطة لهانوي والمقاومة في ما خصّ «توحيد فيتنام»، إلى افتراق مديد في تاريخ الأقاليم التي وُحّدت، في ١٩٧٥، وفي تشكّلها الثقافيّ والاقتصاديّ، بحيث يصعب الكلام على فيتنام واحدة «جزّأها الاستعمار» بالمعنى البسيط للكلمة. فمنذ القرن السابع عشر قُسّمت الرقعة التي باتت تُعرف بفيتنام بين أسياد عشائر ترينه في الشمال وأسياد نغوين في الجنوب. وفيما أطلق الأوروبيّون على الأجزاء الشماليّة تسمية تونكين، عُرف الثلث الجنوبيّ بكوشنشينا، وأهمّ مدنها سايغون. وهذه باتت مستعمرة فرنسيّة ما بين ١٨٦٢ و١٩٤٨، لكنْ في ١٩٥٤ أنشئت دولة فيتنام الجنوبيّة بتوحيد كوشنشينا وأنّام الجنوبيّة، والأخيرة هي الجزء الأوسط من فيتنام، والتي كانت محميّة فرنسيّة. قبلذاك، وفي نهاية الحرب العالميّة الثانية، تمكّن الشيوعيّون الشماليّون بقيادة هو شي منه من أن ينتزعوا، من فرنسا ومن الاحتلال اليابانيّ الذي استجرّته الحرب المذكورة،

استقلال الأجزاء الشماليّة، كما استعادوا كلمة «فيتنام»، التي كان آخر من استخدمها الإمبراطور جيا لونغ في ١٨٠٤.

كذلك يتّضح أنّ ما فجّر الوضع الفيتناميّ ليس شرّاً استعماريّاً كان مُقدّراً أو مُحتّماً سلفاً، وأنّ انزياح قطاعات واسعة من سكّان الجنوب إلى المقاومة لم يكن «خيار الجماهير» بالمعنى الطبيعيّ الذي يحتمله التعبير. فهناك أكثر من عنصر كان في الوسع تفاديه، ومن ثمّ تفادي النتائج التي ترتّبت عليه. ففي كتابه (المترجم عن الفرنسيّة) «فيتنام: بين هدنتين»، يسترجع جون لاكوتور الوضع في فيتنام الجنوبيّة التي يعتبرها إحدى أكثر مناطق العالم غنى بالتعدّد. فطوبوغرافيّتها تنطوي، بكثرة لافتة، على نقائض السهول والجبال المأهولة بعشائر بدائيّة، وهي منتج كبير للأرزّ الذي يستدعي نوعاً من العناية الشخصيّة الدؤوبة، ما يسهم في إنتاج فلّاحين مستقلّين يعملون بالانفصال عن سواهم. وكان للتنوّع الذي أدخله الاحتلال أن وجد سنده في التنوّع الدينيّ. فسكّان جنوب فيتنام يتوزّعون على أعداد ضخمة من البوذيّين والكاثوليك والكونفوشيين، وكلّ جماعة منهم تمارس عبادة موصولة بأسلاف معيّنين، كما ينبثق منها تركيز خاصّ على أحد التقاليد المحليّة. ولئن شكّلت أحزاب الجنوب السياسيّة، بالمعنى الغربيّ للكلمة، نوعاً من الامتداد للقوى الشماليّة، بقي هناك العديد من الطوائف المحليّة، التي يشبّهها لاكوتور بـ«العصابات المسلّحة»، تجمع بين نشاط العصابات وبين تديّن سلكيّ ما. وإنّما بسبب من تبعثر الريف وعدم نشوء نظام مهيمن واحد، فكريّ أو دينيّ أو سياسيّ، عليه، تمكّن الفرنسيّون بسهولة بالغة من أن يحكموه ويديروه لعقود متتالية.

هكذا بدت التعدّديّة شرطاً شارطاً لاستقرار أيّ نظام يقوم في الجنوب،

وهو ما لم يكن ينطبق على حكم دييم، الذي تولّى رئاسة جمهوريّة فيتنام الجنوبيّة في ١٩٥٥، وبهذا كان أوّل رؤسائها. فديم، الأرستوقراطيّ الكاثوليكيّ الصادر عن مناطق الهضاب المرتفعة، يختلف في تكوينه عن أكثريّة الفيتناميّين. بيد أنّ هذا لم يجعله حكَماً يتعهّد تعدّدهم ويسوسه، إذ لم يتردّد في إبداء كلّ نفور ممكن من التعدّد. فقد عبّر عن حنين رجعيّ وشبه صوفيّ إلى ماضٍ يكاد يكون ميثولوجيّاً يجسّده المجتمع القديم لأنّام، وهو قد أراد للشعب بأسره أن يبجّل ويجلّ القيم المنسوبة إلى ذاك المجتمع، أي حكم الأرستوقراطيّة وتثبيت الكاسْتات المغلقة والثقافات بوصفها مراتب هرميّة جامدة، وأن يحاول العمل على بعثها.

لقد كان عهد دييم استبداديّاً وفاسداً، لا سيّما لجهة الفساد العائليّ، وهو في تطبيقه لنظام كاثوليكيّ متشدّد أراد إلزام الجميع به، أثار عداء البوذيّين الذين يعدّون أكثر من ثلثي السكّان. هكذا بدا أن الحرب المتواصلة على المجتمع هي البيئة الصالحة لمواجهة التنوّع القائم ومحاولة صهره. ففي البداية كان على دييم أن يقاتل الطوائف والفِرق وما تراكم من قوى نافذة تعيّشت على نفوذ الاستعمار الفرنسيّ. وفي سياق المعركة هذه، أزاح الامبراطور باو داي وأعلن نفسه رئيساً للجمهوريّة، كما غطّى عمله ذاك باستفتاء لم يُطعن بنزاهته. أمّا وأنّه كسب المواجهة مع الطوائف والعشائر، فإنّه لم يعرف كيف يستخدم انتصاره لترسيخ وضع على شيء من التجانس. فهو اختار المضيّ في المواجهة مع المجتمع أو مع أغلب قواه. ومنذ ١٩٥٥، وبنبرة التحديثيّين الانقلابيّين والسطحيّين، بات كلّ خصم له موصوماً بأنّه من رواسب الطوائف والإقطاع المدعومة من الاستعمار. لكنْ ابتداءً بـ١٩٥٦ صار الخصم يوصم بالشيوعيّة. وفي هذا الإطار دشّن نظام

ديم، عامذاك، حملته ضدّ «فيتكونغ» (والتسمية أطلقها النظام السايغونيّ في البداية قاصداً بها شيوعيّي فيتنام الجنوبيّة)، لكنّها ما لبثت أن اتّسعت لتشمل كلّ من خالفه في رأي أو موقف. وبالروحيّة ذاتها، وضدّاً على نصيحة السفير الأميركيّ في سايغون، لم يتقيّد ديم باتّفاقيّة جنيف في ١٩٥٤ التي تنشئ دولتي فيتنام الشماليّة والجنوبيّة، راسمةً خطّاً مَرعيّاً دوليّاً بينهما، بإلغائه تلك الفقرة الداعية إلى إعادة توحيد فيتنام عبر انتخابات حرّة، وهي فقرة كان من الواضح أنّ هانوي لن تعمل بموجبها، أقلّه آنذاك. وهكذا، ومن خلال حربه العمياء على «فيتكونغ» تحت وطأة عدائه المرضيّ للشيوعيّة، وحّد ضدّ نظامه قوى ما كان لها أن تجتمع. كذلك ابتدأت، منذ ١٩٦٠، تتوالى المحاولات الانقلابيّة في دوائر الجيش، وهي كادت تنجح، في ١٩٦٢، في إطاحة النظام.

لقد قضت اتّفاقيّة جنيف بتوجّه القوّات الفدائيّة التي سبق أن قاتلت مع الشيوعيّين، ضدّ الفرنسيّين، إلى شمال فيتنام. فلم يبق في الجنوب إلّا جماعات قليلة متناثرة تحتفظ بالولاء لنظام هو شي منه. لكنّ هؤلاء، بسبب من نظاميّتهم الحزبيّة وانضباطهم بالأوامر، لم يبادروا إلى مواجهة نظام ديم. ذاك أن هانوي كانت مشغولة بهمومها: من إعادة توطين الجنوبيّين الذين انتقلوا إليها، إلى بناء صناعة جديدة وسط نقص مزمن في الموادّ الغذائيّة، وصعوبات ليست بسيطة تعتري العلاقة بفلّاحيها، خصوصاً أنّها كانت تنفّذ برنامجاً للإصلاح الزراعيّ اشتُهر بقسوة من طراز ستالينيّ. ولأنّ الشمال كان يتملّكه الإحساس بأنّه أكثر قابليّة للعطب، وبلا قياس، من الجنوب، فإنّه لم يرغب بتاتاً في إعطاء ديم ذريعة للتدخّل. هكذا جاء اعتراض شيوعيّي الشمال على إبطال تلك الفقرة من اتّفاقيّة جنيف أقرب إلى

تسجيل الموقف رفعاً للعتب. بل لهذا السبب تقدّمت هانوي، فيما كانت تكبح شيوعيّي الجنوب، بعروض للمتاجرة مع سايغون بحيث تزوّدها موادّها المصنّعة مقابل سلعها الغذائيّة. وحسب لاكوتير، بات شيوعيّو سايغون، بين ١٩٥٤ و١٩٥٨، يسمّون أنفسهم «باسيفيّين انتهازيّين»، متردّدين في اتّخاذ مواقف قاطعة من نظام دييم تلزمهم بالعمل المباشر. غير أن ضحايا آخرين للنظام المذكور بدوا غير معنيّين بانضباط كهذا. فالقادة العشائريّون والأعيان المحليّون والفلّاحون المستقلّون ومالكو الحيازات الصغرى، وهذا فضلاً عن المثقّفين والمهنيّين في سايغون، وجدوا أنفسهم تهدّدهم ميول النظام الصهريّة والنضاليّة وإجراءاته القصوى. وكثيرون من هؤلاء زُجّوا في السجن، وفيهم أقطاب بارزون في الحياة الاجتماعيّة لفيتنام الجنوبيّة. كذلك لجأ من يقلّون صبراً عنهم إلى المقاومة، ووجدوا أنفسهم يندفعون إلى الشيوعيّين طالبين معونتهم العسكريّة. وشيئاً فشيئاً راحت تتراكم الضغوط على الشيوعيّين تطالبهم بالمبادرة.

وفي آذار (مارس) ١٩٦٠، كان التأسيس الرسميّ لـ«جبهة التحرير الوطنيّ»، أو الجناح العسكريّ لـ«فيتكونغ». حصل هذا في غابة يو منه في فيتنام الجنوبيّة، وكانت الوثيقة الأبرز المطروحة على المؤتمرين رسالة كتبها سجين غير شيوعيّ هو نغوين هوو ثو، القابع في إحدى زنزانات سايغون، تحضّ على إنشاء الجبهة. ولئن اقتصر عدد الشيوعيّين في ذاك اللقاء على قلّة (ربّما اثنين فحسب)، فإن الأكثريّة الكبرى لم تكن منهم. أمّا المسائل الأساسيّة التي احتوتها الوثيقة الصادرة عن الاجتماع فتكاد تكون هموماً محليّة محضة. وبدورها، فإن هانوي لم تعلن تأييدها الصريح للجبهة، إلّا في أيلول (سبتمبر) من ذاك العام، حين كانت الجبهة تلك تباشر عمليّاتها،

وهو ما فعلته تحت الضغط الأخلاقيّ الذي مارسه عناصرها الأكثر إيديولوجيّة ونضاليّة وولاءً للشعارات المعلنة. وقد ارتسمت الصورة مذّاك على النحو المعروف لاحقاً: هانوي تدعم الثوّار بالسلاح والمقاتلين المتدفّقين من الشمال، وواشنطن تدعم دييم بالسلاح والعتاد والخبرة والموقف السياسيّ، قبل أن تبدأ في ١٩٦٥ قصف فيتنام الشماليّة.

لكنْ، إلى ذلك، فإن اللجنة المركزيّة التي أنشأتها «جبهة التحرير» لم يكن الشيوعيّون فيها يتعدّون ثلث الأعضاء، وإن كانت نسبتهم أكبر في المراتب الأدنى، كما أن المشاكل التي بقيت موضع تركيزها استمرّت من صنف محلّيّ وغير مؤدلج. وأهمّ من ذلك أن شيوعيّي الجبهة لم يطرحوا مرّةً مسألة إقامة نظام شيوعيّ في بلدهم على غرار ما هو قائم في الشمال.

في هذه الغضون كان الصراع قد احتدم بين دييم والأكثريّة البوذيّة، وفي عهد جون كينيدي تخلّت واشنطن عنه تاركةً لانقلاب عسكريّ قاده الجنرال دونغ فان منه في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ أن يطيحه ويعدمه. بعد ذاك تعاقبت الانقلابات العسكريّة وبدا أن البلد الذي أُفسد بما فيه الكفاية غدا غير قابل لأن يُحكم. وفي ١٩٦٥ بات الحاكم الفعليّ رئيس الحكومة الجنرال نغوين كاو كي، ثم انتقلت السلطة في ١٩٦٧ إلى الجنرال نغوين فان ثيو. وثيو كان فاسداً وعديم النفع والفعاليّة، بدوره، فغسل الأميركيّون يدهم منه، لكنْ ليس لمصلحة انقلاب عسكريّ هذه المرّة بل لمصلحة فيتنام الشماليّة و«فيتكونغ».

إذاً نحن أمام قصّة نمطيّة أخرى من قصص «العالم الثالث» حيث يحول التخلّف دون إنتاج قوى قادرة على إطاحة الاستبداد تكون ذات أفق

ديموقراطيّ. فكيف حين يدخل العنف والسلاح، من قبل الطرفين المتقاتلين الأقصيين، ليزيدا في الحدّ من احتمال كهذا؟.

وضدّاً على التلخيص الفقير والخطّيّ للتاريخ، يدلّنا كتاب ديفيد إليوت الضخم «الحرب الفيتنامية: الثورة والتغيّر الاجتماعيّ في دلتا ميكونغ، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٥»، إلى تعقيدات مكان بعينه حيال المقاومة. فهو يركّز على إقليم ماي ثو، الزراعيّ المكتظّ بالسكّان، والواقع على بُعد ٤٠ ميلاً من سايغون، رابطاً المدينة بدلتا ميكونغ. ويصطحبنا إليوت في رحلة داخل الثورة هناك تعود بنا ٤٥ سنة إلى ما قبل تاريخ تناوله، واصفاً إيديولوجيّات الثوريّين وكيف قاتلوا، فضلاً عن سياستهم في ما خصّ الضرائب وتوزيع الأراضي وتطويع المقاتلين، من غير أن ينسى خلافاتهم ومنافساتهم وفترات شعورهم باليأس أو بنشوة النصر. وقد قابل الكاتب الذي لا يتردّد في توجيه أقسى الاتّهامات إلى الجيش الأميركيّ وأعماله التدميريّة التي غيّرت المشهد والاجتماع الفيتناميّين إلى الأبد، كما تأدّى عنها موت مئات الآلاف ممن كان أكثرهم مدنيّين، فيتناميّين كثيرين منهم ٢٩ امرأة و١٥٤ عضواً سابقاً في الحزب. وهو يبدو شديد التأثّر بمن قابلهم، وفي عدادهم ضبّاط سابقون في الجيش الجنوبيّ انتهى بهم الانتصار الشيوعيّ إلى مخيّمات الاعتقال. لكنّ المقابلات لا تنوب عن تفحّصه كمّاً كبيراً من الوثائق (رسائل ويوميّات وتقارير وأوامر وتحليلات للوضع) ممّا وُضع إبّان الحرب ولم يتلفه المستولون عليه.

لقد كان إقليم ماي ثو ناشطاً في مقاومة الفرنسيّين مطالع القرن العشرين، وقد اهتمّت سايغون بأمر انسجامه مع سلطتها المركزيّة فكانت ترسل إليه بعض أكفأ إداريّيها وأقدرهم. لكنْ بعد توقيع اتّفاقيّة جنيف،

رحل معظم الجنوبيّين الذين قاتلوا الفرنسيّين إلى الشمال، وتُرك الإقليم من دون ثوّاره ومن دون خبراتهم، كما انتقل، في المقابل، مليون كاثوليكيّ شماليّ إلى الجنوب، في واحدة من أكبر حركات النزوح السكّانيّ للقرن العشرين.

وتستوقف الكاتب الخلافات التي كانت تطرأ بين الشماليّين وذوي الأصول الجنوبيّة في الشطر الشيوعيّ، وتتعلّق بالتكتيكات كما بالاستراتيجيّة والإيديولوجيا. وهذا ما يتّضح بأجلى أشكاله في هجوم «التت» في ١٩٦٨. فقد توقّعت هانوي أن تؤدّي الهجمات الواسعة إلى «انتفاضة عامّة» ضدّ حكومة سايغون. بيد أنّ «التت»، على رغم الصدمة التي أحدثها في البداية ووصول مقاتليها إلى احتلال مجمّع السفارة الأميركيّة نفسه، انتهى إلى فشل. فقد تمكّن الجيشان الأميركيّ والفيتناميّ الجنوبيّ من تدمير قوّات «فيتكونغ» التي كانت تنفّذ خطّة وضعتها حكومة الشمال.

لقد كان الفرح الهائج بـ«انتصار» «التت» تعبيراً رهيباً عن قسوة الشيوعيّين الفيتناميّين واستهانتهم بموت عشرات الآلاف منهم، وهو ما استند إلى سابقة معركة ديان بيان فو في ١٩٥٤، حين خرج «الانتصار» من فوهة الموت المعمّم بلا حساب. ففي ١٩٦٨ باتت استمالة الرأي العامّ الأميركيّ وإبعاده عن حكومته، من خلال قتل بعض الجنود، تعلو على كلّ أولويّة، ولم يعد مهمّاً موتُ أعداد لا حصر لها من الفيتناميّين في سبيل ذلك. وقد اعتبر الفيتناميّون الشماليّون أنّهم كسبوا بقصف ريتشارد نيكسون الموسّع وبغزو كمبوديا أكثر كثيراً مما خسروا، لأنّ هذين الحدثين شقّا الولايات المتّحدة على نحو لم تعهده منذ حربها الأهليّة.

ومن ناحية أخرى، يعقّب إليوت المتعاطف مع الثوّار بأنّ مقاتلي

الجنوب في ماي ثو، ممن شاركوا الشماليين ولاءهم لوحدة فيتنام، أرادوا أن يكون لهم دور تقريريّ أكبر بكثير في كيفيّة تسيير الأمور، وقد أغضبتهم سيطرة القيادة الشماليّة حصرياً على القرار. والحال أنّه ما إن انتهت الحرب في ١٩٧٥ حتّى سُرّحت قوّات «فيتكونغ» ولم يحصل إلّا القليلون من قياداتها على مواقع فعليّة في السلطة.

ويلاحظ إليوت أن إعادة توزيع الأراضي التي نُقلت من الأغنياء إلى الفقراء، والتي سبق أن نفّذتها «فيت منه»، وهم مقاتلو حرب العصابات الشيوعيّون الجنوبيّون ضدّ الفرنسيّين، أحدثت تغيّرات اجتماعيّة تؤسّس للتعارض مع إيديولوجيا الحزب. ففقراء الريف غدوا أشدّ اكتراثاً بالتقدّم الفرديّ مما بتقدّم الجماعيّة الاقتصاديّة. أمّا الشيوعيّون في الشمال، وهم تقليدياً متشدّدون إيديولوجياً وذوو تنظيم محكَم وسرّيّ، فتعاظمت شكوكهم في المصالح الجديدة للفلّاحين. وكان للتدمير الذي أنزلته الحرب، حيث أدّت القوّات الأميركيّة دوراً أساسياً، أن أحدث تغيّراً اجتماعياً ضخماً رافقته موجات انتقال سكانيّ كثيف من الريف إلى البلدات والمدن. هكذا بات الانتصار العسكريّ للشيوعيّين الفيتناميّين مرفقاً بالعجز عن إنجاز أهداف الثورة، إذ اصطدمت نزعتها الجماعيّة بولادة طبقة ريفيّة وسطى، في دلتا ميكونغ، وبتوسّعها.

ويعيدنا إليوت إلى تاريخ الحركة الشيوعيّة في ماي ثو، التي سبقها تحالف غير معلن بين عدّة طبقات ريفيّة ومدينيّة قرّب بينها بؤس الزمن والحياة الكولونياليّين. وقد اتّجه غضب هؤلاء إلى ملّاكي الأراضي والإداريّين الفرنسيّين والفيتناميّين سواء بسواء. ذاك أن الكساد العالميّ للثلاثينات كان وقعه أكبر على فيتنام، حيث ترتّب على الزراعة التجاريّة

والمُتجّرة دَين فلّاحيّ واسع وثقيل الوطأة وتركّز لملكيّة الأرض في عدد ضئيل من الملّاكين.

ففي ١٩٣١ نشأت منظّمات للحزب في أحد أحياء قرى ماي ثو تحت مظلّة «الحزب الشيوعيّ في الهند الصينيّة» الذي كان قد أسّسه هو شي منه. وكانت نغوين ثاي ثاب إحدى الحزبيّين المبكرين، التي أصبحت قياديّة، وهي فلّاحة فقيرة وابنة لأب كان ناشطاً في النضال المناهض للاستعمار. وهي تتذكّر القسم الذي أقسمته عند انضوائها في الحزب: «أريد أن أنضمّ إلى الحزب كي أقاتل الإمبرياليّين، وأقاتل الإقطاعيّين، وأطرد الفرنسيّين من البلد». أمّا الحركة التي انتسبت إليها فكانت بالغة السرّيّة وذات قيادة سلطويّة كما يستولي عليها الشكّ والحذر حيال الأغراب والاستعداد لاعتماد الإرهاب تطبيقاً لأيّ نظام أو نصاب يُراد فرضهما. وقد توالى الاغتيال والإعدام المتبادلان مع الفرنسيّين فيما كان الأخيرون من يبدأونهما غالب الأحيان ضدّ الناشطين الشيوعيّين. لكنْ في ١٩٤٠ انفجرت، في الإقليم، انتفاضة سُحقت بشراسة شملت توجيه ضربات جوّيّة تولّت تدمير المنظّمة الثوريّة، فنُقل المقرّ الحزبيّ الرئيسيّ إلى الشمال، وبدأ غضب الجنوبيّين بالتبلور جرّاء تلقّيهم أوامر يصدرها الرفاق الشماليّون. بيد أنّه مع سقوط فرنسا أمام الألمان، والاحتلال اليابانيّ للهند الصينيّة، عاد هو شي منه من الخارج ليفرض سيطرته المباشرة على الحركة الثوريّة في شمال فيتنام، فكان لهذا التطوّر، وما رافقه من مركزة في القرار، أن فاقما الاستياء الجنوبيّ. وإذ انتهت الحرب العالميّة الثانية أُطلق سراح كثيرين من القادة الشيوعيّين في الهند الصينيّة من سجن جزيرة بولو كوندور فعادوا للإقامة في ماي ثو. وهؤلاء أعادوا توكيد سلطتهم على الحركة الثوريّة الجنوبيّة، كما أعادوا

تأسيس مقرّ إقليميّ عُرف بـ«المكتب المركزيّ لفيتنام الجنوبيّة». يومها كان في فيتنام كلّها خمسة آلاف عضو حزبيّ، مئتان منهم في ماي ثو التي كانت تعدّ ٣٤١ ألف نسمة.

وعلى امتداد كتابه يعرض إليوت حركة الإرهاب الثوريّ في ذاك الإقليم، وهو ما استخدمه الفرنسيّون وحكومة سايغون، ثمّ الولايات المتّحدة، ذريعة لتبرير قمعهم للثورة. وهو يُظهر كيف اتّخذ الإرهاب الشيوعيّ خصوصاً أشكالاً رهيبة في التعذيب، وأنّه غالباً ما استُخدم ضدّ أفراد اعتبرهم سائر الفيتناميّين أبرياء. بيد أنّ المدنيّين وقفوا وكأنّهم بلا خيار أمام اضطهادين وقهرين كلّ منهما يبزّ الآخر سوءاً، إلّا أنّ واحدهما «ابن البلد».

وفي أواخر الخمسينات استخدمت حكومة دييم وسائل عنيفة في ردع السكّان الريفيّين عن التعاون مع مقاتلي «فيت منه» السابقين. فعندما تصاعدت النشاطات الحكوميّة المضادّة للانتفاضة، بين ١٩٥٩ و١٩٦٠، لجأت القيادات الثوريّة إلى وسائل تفوقها قسوةً من أجل تحويل «توازن الرعب» ضدّ نظام دييم. وهو، في رأي الكاتب، ما جعل الريفيّين أشدّ خوفاً من الثوريّين ممّا من سلطات سايغون.

مع هذا، حافظت الانتفاضة على إحرازها تأييداً لم يتراجع في ظلّ الأميركيّين: ذاك أنّ ثمّة شرائح واسعة استفادت من إعادة توزيع الأراضي، فيما عمل العداء للغريب المحتلّ والنظر إلى حكومة سايغون كهيئة فاسدة وتابعة، بما يهين الكرامة الوطنيّة، على إدامة ذاك الالتفاف. وهذا ما ظلّ يستنهضه التحرّش الثوريّ بالفرنسيّين ثمّ الأميركيّين ودفعهم إلى ردود فعل ثأريّة تصيب السكّان، تماماً كما يفعل المحتلّ الفرنسيّ ثمّ الأميركيّ لفصلهم عن الثوّار.

ويراجع جيمس سكوت في كتابه «الاقتصاد الأخلاقيّ للفلّاح: التمرّد والكفاف في آسيا الجنوبيّة»، الآثار التي خلّفتها على الفلّاح الفيتناميّ البيروقراطيّة المركزة والاقتصاد الرأسماليّ الذي أدخلته الكولونياليّة الفرنسيّة في بواكير القرن العشرين. بيد أنّه إذ يفعل هذا، يدلّنا إلى العمق الرجعيّ والماضويّ للمقاومة الفيتناميّة والنظام الذي تأسّس عليها لاحقاً.

ذاك أنّ تجربة البقرطة والرسملة بقيادة فرنسا أحدثت تحوّلاً تاريخيّاً هو الذي احتوى بذور ثورة ١٩٤٥ وحرب «التحرير الوطنيّ» التي تلته. ويمنح سكوت عدم الاستقرار الذي اتّسمت به البيئة الزراعيّة والمناخيّة التي عاش فيها الفلّاحون أهميّة حاسمة: فالجزء الجنوبيّ من فيتنام كان مناخه أشدّ ملاءمة من الشمال حيث تكثر مواسم الجفاف والفيضان السنويّة. غير أنّ حال الفلّاح كانت بالغة السوء، ولو على تفاوت نسبيّ، في الإقليمين. ولأنّ الفلّاحين استغرقهم أمر كفافهم، فقد أولوا الأمن والاستقرار أولويّة قصوى، حذرين من المبادرات غير المضمونة سلفاً، ومعادين للتغييرات التي تطرأ من الخارج على أنماط حياتهم ومألوفهم. أمّا السعي وراء ربحٍ ومراكمةٍ يقودهما إلى صيرورة بورجوازيّة، فهذا إنّما كان من صنف الكماليّات التي لا يملكونها. ويسمّي سكوت الأخلاقيّة التي ظهرت في أوساطهم واتّسعت بـ«أخلاق الكفاف»، وهي ما أسبغ الشرعيّة على رغباتهم المتقشّفة والمحافظة كما ساعد في إنشاء «اقتصاد أخلاقيّ» مفضٍ إلى حماية الأفقر والأضعف من الدمار.

لقد أدخل الاستعمار الفرنسيّ وسائل محسّنة وحديثة في المواصلات والنقل ومكافحة الأوبئة والتعليم، فضلاً عن تعريفه بالثقافة الغربيّة. إلّا أنّه أيضاً أدخل نُظُماً جديدة تشريعيّة وإداريّة، وزراعة مُتجِرة بدأت ثمارها تربط

الفلاح المعزول بمصارف باريس ولندن كما تعرّضه لتقلّبات الأسواق التي لا يفقه لها سرّاً. وفي هذا المعنى انهار نصاب الحياة المنسجمة والمتساوقة كما كان قائماً في حقبة ما قبل الاستعمار. فالأراضي الجماعيّة والغابات «الحرّة» أمّمتها الدولة وباعتها، أمّا الضمانات للفقراء، على شكل مساعدات وولائم، فتقلّصت تدريجاً. كذلك أدخل المستعمِر نُظُماً وإجراءات بيروقراطيّة موسّعة، كما عيّن أعداداً ضخمة ممّن يجرون الإحصاءات ويجمعون معطياتها أو يمسحون الأراضي أو يسجّلون النفوس أو يراقبون السير أو يعقّمون ضدّ الأمراض أو يكونون خبراء في الريّ أو يشذّبون الغابات أو يطبّبون الحيوانات وغير ذلك. لكنّ الفرنسيّين كانوا يجمعون ضرائب باهظة ومتعدّدة الأوجه والأسباب وغير مألوفة قبلاً. والضرائب الثقيلة هذه، حسب وصف رسميّ فرنسيّ، إنّما يمليها «العيش في مجتمع منظّم يفيد منه الجميع».

ولئن أدّى هذا كلّه إلى توسّع التمايز الطبقيّ بين الريفيّين، فقد شهدت الثلاثينات ظهور مصيبتين مترافقتين ومتراكبتين: الكساد والمجاعة مما حمل الفلّاحين على سدّ بطونهم بأيّ نبات أو حشرة تجود الطبيعة بهما. وفي ١٩٣٠ انفجر الغضب على شكل انتفاضات في منطقة نغهي تِنه، إلّا أنّ الغاضبين لم يملكوا إلّا العصيّ والسكاكين التي هجموا بها على البيروقراطيّين المحليّين (الماندرين) مستدعين قصفاً جويّاً من الطائرات الفرنسيّة.

ويرى سكوت أن أحد أسباب تحرّك الفلّاحين كان الرغبة في استعادة نظام أخلاقيّ للزراعة ونظام منسجم للحياة. لكنّ تقديرات سكوت تجد ما يعارض بعضها في بحث صموئيل بوبكين «الفلّاح العقلانيّ: الاقتصاد

السياسيّ للمجتمع الزراعيّ في فيتنام»، الذي يرفض تلك الصورة عن حياة منسجمة في عالم ما قبل الكولونياليّة. فهو يركّز على التناقضات ما بين الفلّاحين، مع ما تستجرّه من أعمال لا تخلو من وضاعة، تحت وطأة التنافس الذي أحدثته التطوّرات الجديدة. فحين وفد الاستعمار لم يكن تتجير الزراعة ولا توسّع السوق أو القوانين والتنظيمات البيروقراطيّة الجديدة ما «اجتثّ»، أو «اخترق»، إيديولوجيّةً وتقليداً فلّاحين مقاومين وموحّدين ومناهضين للسوق. بل على العكس، كان الفلّاحون الأمهر والأشطر من يباشرون عقد التحالفات مع البيروقراطيّين محاولين استخدام المؤسّسات الكولونياليّة بما يفيد مصالحهم.

ويحاول بوبكين في واحد من ألمع فصول كتابه أن يشرح الانتفاضات الفلّاحيّة، شأن «الإرهاب الأحمر» في ١٩٣٠، بـ«منطق الاستثمار الفلّاحيّ». وهذا لا ينطبق، في زعمه، على الزراعة والقرية وحدهما، بل على «أعمال التحويل السياسيّة والدينيّة للمجتمع» من خلال النشاط الجماعيّ. فالفلّاحون الذين لم يتمرّدوا لاستعادة ماضٍ ذهبيّ، كانوا يتحدّون السيطرة السياسيّة والاقتصاديّة التي تمارسها النخب، كيما يخلقوا مؤسّسات ريفيّة جديدة ترتفع معها مستويات معيشتهم. أمّا ما كان مطلوباً فظهور من ينظّمهم. وهو يُظهر كيف توسّع، مع نهاية الثلاثينات، حجم أولئك الذين يسمّيهم «رجال مشاريع سياسيّين» ممن يتجاوبون مع مطالب الفلّاحين بتوفير مؤسّسات أفضل وأكفأ يحظون، كمقابل لها، بدعمهم.

ويمضي بوبكين راسماً لوحة تفصيليّة عن بعض الجماعات التي تنافست في ما بينها، وفي عدادها حكومة هانوي الشيوعيّة، للسيطرة على الفلّاحين. فعلى عكس الرواية الشيوعيّة في احتكار التاريخ، كانت هناك الكنيسة

الكاثوليكيّة التي نجحت في تحويل الكثيرين من أهل الريف إلى ديانتها ومذهبها، لا فقط بسبب جاذبيّة الدين، بل أيضاً نتيجة لمنافع ماديّة ملموسة يندرج فيها التعليم وإدخال القوانين ونشر أفكار أوروبيّة مما يعود بأثر إيجابيّ واضح على المداخيل، فيكون ذلك برهاناً على صلاح الدين.

كذلك نافس على الحلبة ذاتها مذهب «كاو داي» الفِرَقيّ، وهو الذي اعتنقه مئات آلاف كان كثيرون منهم موظّفين في الإدارة الفرنسيّة. وهؤلاء كانوا منظّمين على طراز الكنيسة الكاثوليكيّة، فكان لديهم باباهم وحبرهم الأعظم وهرميّة تفيض عن أحد عشر ألف منصب وقوّات مسلّحة وفرع للعناية بالرفاه الاقتصاديّ، فضلاً عن توجّهات راديكاليّة تسند نفسها إلى قائمة ممن رسموهم قدّيسين (بينهم جان دارك وفيكتور هوغو وشارلي شابلن!). وقد حاولت «كاو داي» إحياء الافتخار بالقيم الأهليّة والمتوارثة ومدّ نفوذها السياسيّ بما يساعدها في الحصول على حصّة أكبر من ثروة فيتنام.

كذلك اندرجت في عمليّة المنافسة تلك جماعة «هوا هوا»، وهي حركة دينيّة وألفيّة مناهضة للاستعمار ترتكز على تعاليم هويان فو سو، الراهب الكاريزميّ الذي «اختلف عن باقي الأنبياء» في أنّه عرف كيف «يبيع جماهيريّاً» رسالته، ومفادها البساطة والصلاة والواجب العائليّ والأصالة والتحرير. لكنّ هويان هذا، حين بلغ الثامنة والعشرين اغتاله منافسون شيوعيّون قطعوا جثّته إلى ثلاثة أجزاء ودفنوا كلّ جزء منها في قبر منفصل كي يضمنوا عدم عودته إلى الحياة!.

والشيوعيّون كانوا، بالتأكيد، طرفاً آخر في هذه اللعبة. لكنّهم كانوا وحدهم الطرف الذي يملك خبرة في التقنيّات المعقّدة للقيادة والتنظيم

دمجوها في «حوافز انتقائيّة» الهدف منها توحيد الجماعات الدينيّة والإثنيّة والإيديولوجيّة المختلفة وطيّها تحت جناحهم. وقد نجح هؤلاء، حتّى تجديد الحضور الفرنسيّ بعد الحرب العالميّة الثانية وصولاً إلى أواسط الخمسينات، في تعبئة الفلّاحين وانتزاع تعاونهم، عبر رفع مستويات إنتاجهم وتحسين شروط حياتهم. وهو ما حصل خصوصاً في الشمال فأكسبهم سيطرة سياسيّة على قُراه الشديدة الفقر وذات التنظيم المتلاحم والمغلق لم يحرزوا مثلها في الجنوب. ذاك أن الأخير بدا مزدهراً نسبيّاً كما كانت البنية الاجتماعيّة لجماعاته الفلّاحيّة أشدّ استرخاءً وأقلّ تجاوباً مع الدعوات إلى إعادة تنظيم اقتصادها والإمساك بوعيها الإيديولوجيّ. وهذا لا يعني أنّهم لم ينجحوا في الجنوب، بيد أن التوتّر الدائم ساد العلاقة بين «فيت منه» والفلّاحين الذين حاولوا دخول السوق من دون معيّتهم، وذلك عبر استئنافهم المتاجرة مع الفرنسيّين مما عمل الشيوعيّون على منعه.

وبالعودة إلى آخر فصول الحرب التي قضت على أكثر من مليون شخص، مارس الأميركيّون، ما بين ١٩٦٥ و١٩٧٥، نوعاً من التبسيط المعهود في إداراتهم، ترتّب عليه توسيعهم العدوانيّ لحرب فيتنام، وهو أيضاً توسيع معهود في الكثير من سياساتهم. فروبرت مكنامارا، وزير الدفاع (الذي اعتذر لاحقاً ونقد موقفه ذاك) كان قد حذّر الرئيس ليندون جونسون من أنّ انتصاراً شيوعيّاً في فيتنام ستتردّد أصداؤه في اليونان وأفريقيا. وهكذا كان لا بدّ من الحرب الموسّعة التي استعدت أو حيّدت معظم السكّان. لكنّ شيئاً من هذا التهويل الغبيّ لم يحصل. ففيتنام التي انتصرت عسكريّاً، انتهت بلداً مهزوماً، بالغ الفقر، متسوّلاً العون والاستثمار الخارجيّين، ومحاصَراً بتهم المنظّمات الدوليّة بالانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان. وفي

أواخر الثمانينات بدأت تتبع طريق الصين التي تأخّرت عنها فيه بضع سنين. فقد أتاحت المجال لاقتصاد أكثر انفتاحاً وأشدّ تطلّباً للاستثمارات الأجنبيّة، مع أنّها لم تتزحزح قيد أنملة عن سيطرة الحزب الواحد ومعاملة أدنى انشقاق سياسيّ بالقمع الذي برّزت فيه نظام ثيو غير المأسوف عليه.

أمّا في كمبوديا المجاورة، حيث تفرّعت الحرب عن الحرب الفيتناميّة، فلا تزال محاكمة «الخمير الحمر» وجرائمهم تثير عناوين شائكةً يتداخل فيها تاريخ البلاد وسياستها وأفكار بنيها ومطامع الدول، الإقليميّ منها والبعيد. لكنّها، أيضاً، تطرح مسائل الأخلاق والضمير، والحقوق وطبائع البشر ومنازع العنف والاستبداد، والصواب الإيديولوجيّ، وقبل هذا كلّه، موضوعة المقاومة.

ذاك أن موت مليون، بعضهم قتلاً مباشراً وبعضهم جوعاً وتهجيراً وإصابات بالأوبئة المميتة، من أصل سكّان يبلغ مجموعهم سبعة ملايين، حدث يشبه المحرقة اليهوديّة من حيث امتلاكه شموليّة تفيض عن السياسة وإن وَجدت في السياسة بعض أجلى مراياها.

وكائناً ما كان الأمر يبقى أن الخلفيّة اليقظة وراء الوعي السياسيّ الكمبوديّ إنّما جسّدها دائماً حسّ بالتاريخ جريح ودراميّ، حضرت فيه «الكرامة» بقوّة ولم يبق لتحويلها مادّةً معمّمة السمّ إلّا حضور الأدلجة والتنظيم الحديث ممّا وفّرته الشيوعيّة حزباً وفكراً. وقد أجّج هذا كلّه حسّ مثقل بالتاريخ الذي يرزح تحته ذاك الموقع الجغرافيّ المعقّد هو الآخر، حيث الإحاطة لتايلندا ولاوس من الشمال والتطويق من فيتنام في الشرق والجنوب.

فحتّى أوائل القرن الخامس عشر سيطرت مملكة الأنغكور، وهو اسم

مملكة الخمير الكمبوديّين تيمّناً بعاصمتهم، على جوارها بأكمله، فارضةً سطوتها على معظم سيام (تايلندا حالياً) وعلى دلتا ميكونغ في فيتنام الحاليّة. لكنْ في ١٤٣١ بدأ التفسّخ المصحوب بهجوم الجيران السياميّين والفيتناميّين والتوغّل فيها، ممتصّين رُقعاً لم تكفّ عن التوسّع من أرضها وشعبها. وبدت كمبوديا، بعد قرن ونيّف، على شفير الاختفاء الكامل، حتى إن أنغكور نفسها، على ما يؤرّخ ديفيد شندلر في «كمبوديا قبل الفرنسيّين»، كانت قد أصبحت جزءاً من سيام.

وفي الغضون هذه قُتل أعداد من الخمير واستؤصلوا في سلسلة من الحروب المدمّرة، شنّها تايلنديّون وفيتناميّون وأطراف محليّة، كما نُفّذت داخل أراضي الكمبوديين و«ساحتهم» ممن انتقلوا إلى حالة دفاعيّة مستمرّة.

وأقدم التايلنديّون على إحراق عاصمة الخمير ثلاث مرّات في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر، كما أبقى المستشارون الفيتناميّون الملك الكمبوديّ أسيراً طوال ١٥ سنة، وتمتلئ السجلّات والمدوّنات التاريخيّة، على ما يذكر شندلر، بالإشارات إلى أحداث الحرق والنهب والمجاعة العاصفة بالبلد خلال الحقبة المظلمة تلك، وفي عدادها انتفاضة ١٨٤٠، التي تحوّلت أحد معالم تاريخ الكمبوديّين، ضدّ تعاظم السيطرة الفيتناميّة على أرضهم وحياتهم.

ولقرابة قرن حكم الفرنسيّون كمبوديا. وهم، إلى أفعال سيّئة وعنفيّة أقدموا عليها توطيداً لسيطرتهم، ضمنوا لبلد الخمير وحدته الترابيّة للمرّة الأولى منذ زمن مديد. فحُملت تايلندا، عام ١٩٠٧، على إعادة المقاطعات الغربيّة من سييم ريب، ومن ضمنها أنغكور وباتّامبانغ، إليها. لكنّ هذا بدا أقلّ من تحديد نهائيّ للحدود بينها وبين جيرانها. فقد رسم الفرنسيّون خطاً

يفصلها عن فيتنام مستجيباً للتقسيمات الإداريّة التي اعتمدوها، إلّا أنه لا يبدّد مخاوف الكمبوديّين مما اعتبروه رغبة فيتناميّة في إلحاقهم ضمن وحدة هند ـ صينيّة يهيمنون عليها. وفعلاً أطيحت الحدود مع انتزاع سييم ريب وباتّامبانغ ثانية وضمّهما، إبّان الاحتلال اليابانيّ اللاحق، إلى تايلندا، فلم تُعادا مجدّداً إلّا بعد الحرب العالميّة الثانية وهزيمة اليابان. وعاودت الخلافات الحدوديّة ظهورها القويّ مع استقلال الهند الصينيّة في ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤. لكنْ مع مؤتمر جنيف في ١٩٥٤، تراءت احتمالات جدّيّة لتسكين الوضع الإقليميّ، بعد انتصار الشيوعيّين الفيتناميّين على فرنسا وتوطّد الشيوعيّة الصينيّة الحاكمة منذ ١٩٤٩. هكذا توافق الرفاق الكبار في بكين وهانوي على ضرورة حلّ «الخمير الحمر» وسحب كوادرهم إلى هانوي، أي إبقائهم احتياطاً لدى نظام فيتنام الشماليّة ومصالحها. وهنا ظهرت الخلافات إلى العلن، فرأى شيوعيّو كمبوديا أن رفاقهم الفيتناميّين «خانوهم» وضحّوا بآفاق الثورة الكمبوديّة من أجل توطيد النظام الثوريّ في هانوي. وهم، لاحقاً، لم ينسوا أبداً هذه «الخيانة» ولم يغفروها.

آنذاك كان الأمير نورودوم سيهانوك، وريث الأرستوقراطية التقليديّة، ينقل بلده إلى حقبتها الاستقلاليّة بعد حقبة الاستعمار الفرنسيّ التي استمرّت حتّى ١٩٥٥. وفي حكمه كمبوديا، ترافقت سياسة الحياد التي اتّبعها، في الخمسينات والستينات، مع حلول الولايات المتّحدة في الموقع الذي سبق أن حلّت فيه فرنسا. وكانت الحرب الباردة في جنوب شرق آسيا من الضراوة بحيث لا تترك مكاناً لحياد كالذي أراده الأمير الكمبوديّ. وبالفعل ترتّب على ذلك تمنّع الدول المدعومة من الولايات المتّحدة، أي فيتنام الجنوبيّة وتايلندا، عن الاعتراف بحدود بلده، مستخدمة ذلك ذريعة لإدامة

التوتّر مع سياسته في الحياد. هكذا أضحت المعارك والمناوشات الحدوديّة من تعابير الإزعاجات التي واجهتها كمبوديا، شاحذةً لدى سكّانها وعيهم الوطنيّ والحدوديّ المعادي للغرباء، لا سيّما منهم الفيتناميّين.

وفي المقابل، لم تنجُ من هذا الميل العدائيّ الراسخ والمتبادل علاقة الشيوعيّين الفيتناميّين بالعصبة الصغيرة من شيوعيّي كمبوديا الذين دعاهم سيهانوك «الخمير الحمر». والحال أن الرجل الذي بات يُعرف ببول بوت، والذي لقّبه بعض الغربيّين بـ«هتلر آسيا»، يلخّص هذه المشاعر التي يتداخل فيها الكره والعداء والنزوع القوميّ المتصلّب الذي تجلبب بماركسيّة أمميّة.

فحسب كاتب سيرته ديفيد شندلر، كان بول بوت، على نحو دائم، أكثر الثوريّين الكمبوديّين سرّيّةً وغموضاً. فاسمه الفعليّ، سالوث سار، بقي مجهولاً لدى الخبراء بالشأن الكمبوديّ حتى ١٩٧٧، أي بعد عامين على الانتصار الذي حقّقه «الخمير الحمر» على نطاق وطنيّ وأحلّهم في سلطة بلدهم. وتدلّ سيرته إلى أنّه أستاذ تعليم سابق تولّى، منذ ١٩٦٣، سكرتيريّة الحزب الشيوعيّ، السريّ آنذاك في كمبوديا، على أثر اختفاء الأمين العام الذي سبقه في صورة غامضة.

وليس معروفاً بالضبط ما إذا كان «الأخ الرقم واحد»، حسب تسميته التنظيميّة، قد وُلد في ١٩٢٥ أو في ١٩٢٨، إلا أنه أبصر النور في منطقة تبعد قرابة ٩٠ ميلاً شمالي بنوم بنه العاصمة، لأب كان مزارعاً غنيّاً تربطه صلات مؤكّدة، وإن غير واضحة تماماً، بالقصر الملكيّ. وقد قضى سالوث سار نفسه بعض طفولته قريباً من عالم القصر، أو على هوامشه، حيث كان ابن عمّه عضواً في فرقة الباليه الملكيّة. ويبدو أن السفّاح اللاحق لم يكن

تلميذاً موهوباً، إلّا أنّه، في ١٩٤٩، وبسبب تلك العلاقة الغامضة بالقصر، غدا واحداً من مئة شابّ وشابّة تشكّلت منهم الدفعة الكمبوديّة الأولى التي تُرسل، على نفقة الحكومة، للدراسة في باريس. هناك اعتنق، هو وكثيرون من زملائه الذين عُرفوا لاحقاً، كخيو سامفان وإيانغ ساري، أفكاراً يساريّة حملتهم إلى الحزب الشيوعيّ الفرنسيّ القويّ حينذاك.

ويرصد تيموثي كارني، في كتابه التوثيقيّ الصغير «قوّة الحزب الشيوعيّ في كمبوديا»، نموّ إيديولوجيّة «الخمير الحمر» من بداياتها بين الطلبة الكمبوديين الذين يدرسون في باريس، كما يتفحّص سجالاتهم الاقتصاديّة، خصوصاً ما طرحه الشبّان الماركسيّون كخيو سامفان، مساعد بول بوت لاحقاً، والذي جادل، أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، مدافعاً عن التجميع الزراعيّ وعن نقل السكّان من المدن إلى الريف والعمل في الزراعة.

لكنْ لئن كانت المقاومة الوطنيّة ـ اليساريّة في بلادهم تواجه الفرنسيّين آنذاك، ففي فرنسا نفسها كان الحزب الشيوعيّ أكثر الأحزاب الشيوعيّة ستالينيّة خارج المعسكر الاشتراكيّ. ولمّا كان عام ١٩٤٩ سنة انتصار الشيوعيّين في الصين، استمالت الماويّة بول بوت الشابّ ورفاقه الأقربين، الأمر الذي تعزّز لاحقاً، مع زيارته بكين في مطالع ١٩٦٦. فآنذاك، أثارت «الثورة الثقافيّة البروليتاريّة العظمى»، وكانت في بداياتها، كبير إعجابه، لا سيّما إفراغها الجزئيّ للمدن وتصفيتها «الأعداء الطبقيّين» بلا هوادة ولا رحمة. ودائماً كان رهانه، المعلن مرّةً والمضمر مرّات، على الصين التي لا تتاخم بلده، أن تكون مصدر عون في مواجهة الفيتناميّين.

ذاك أنّ الشيوعيّة الكمبوديّة، بوصفها الفصيل الراديكاليّ للوطنيّة

الكمبوديّة، ولدت واستمرّت موضع تجاذب بين السيطرة الشيوعيّة الفيتناميّة عليها وبين الرغبة القاهرة في التحرّر منها. فكانت، في هذا، تعبيراً حادّاً ومحتقناً عن حدّة العلاقة بين القوميّتين وعن احتقانها، وإن بقي حزبها، حتى ١٩٥١، جزءاً من «الحزب الشيوعيّ في الهند الصينيّة»، يهيمن عليه الفيتناميّون هيمنتهم على الحزب اللاوسيّ أيضاً. لكنْ في السنة تلك تفرّعت الأحزاب الثلاثة من دون أن تزول الأبوّة الفيتناميّة عليها جميعاً، فنشأ «حزب الشعب الثوريّ الكمبوديّ» تسميةً لتنظيم «الحمر» في بنوم بنه.

وفي الحزب هذا نشط بول بوت ورفاقه العائدون من باريس، حتّى إذا حلّ عام ١٩٥٥، وكان يمارس تعليم التاريخ والجغرافيا في مدرسة قرب بنوم بنه، سُمّي سالوث سار عضواً في اللجنة المركزيّة السريّة للحزب. وفي الستينات، وقد غدا نظام سيهانوك أكثر اعتباطيّة وأوتوقراطيّة وفساداً، جنباً إلى جنب الإضعاف الذي أنزلته به سياسة الحياد في وضع بالغ الاستقطاب، غادر مئات اليساريّين والشيوعيّين الكمبوديّين العاصمة إلى معسكرات أقاموها في الأدغال، لينضمّ إليهم أمينهم العام الجديد في ١٩٦٣، وكان الهدف المقاومة انطلاقاً من الأرياف، بالاستناد إلى تنظيم بالغ السرّيّة.

والحال أن حرب العصابات التي خاضوها، بدعم شيوعيّ فيتناميّ، زعزعت نظام سيهانوك وما بقي لحياده من تأثير وفعاليّة. فحرب فيتنام المتصاعدة كانت تفرض معطيات بالغة الخشونة تضيّق على الحياد آخر فرصه واحتمالاته، محاصرةً سيهانوك. هكذا طُردت السلطة ورموزها، في أواخر ١٩٦٨، من ١١ مقاطعة من أصل ١٨ يتكوّن منها البلد، ومع نهاية ذاك العقد كانت المناطق الجبليّة على الحدود مع فيتنام في عهدة «الخمير

الحمر» والفيتناميّين الشماليّين وحدهم. وقد حاول سيهانوك إغراء هانوي بالقليل للحؤول دون الكثير، فسمح لقوّاتها بإقامة معسكرات عبر الحدود مع فيتنام الجنوبيّة، كما أتاح لها شحن مؤنها عبر ميناء سيهانوكفيل، لكنّه، في الوقت نفسه، شنّ حرباً شرسة ومتواصلة على المجموعات الصغيرة لـ«الخمير الحمر» في الغابات والتلال. وفي رحلة قام بها مطالع ١٩٧٠ إلى بكين وموسكو، طالبهما بردع هانوي عن توريط بلاده في ما يمكن تجنّبه. إلّا أنّه، وهو هناك، أطاحه، في آذار، انقلاب عسكريّ مدعوم من واشنطن. وعملاً بمعادلة الحرب الدائرة والمتوسّعة الرقعة، بات لا بدّ، في مقابل «الحصّة» الفيتناميّة تلك، وبعضها بواسطة الشيوعيّين الكمبوديّين وبعضها عبر وجود مباشر لجيشهم في الأرياف المحاذية، من انتزاع «حصّة» أميركيّة موازية.

وفعلاً أطيح الأمير وحياده القليل المبادرة، على يد الجنرال لون نول وضبّاطه. وبعد شهر، وفي ظلّ تعاظم المعارضة المسلّحة المدعومة من فيتنام الشماليّة، أمر الرئيس الأميركيّ ريتشارد نيكسون بغزو كمبوديا دعماً للنظام العسكريّ الجديد. وكان أن تشارك في المهمّة هذه ٣٠ ألف جنديّ أميركيّ وفيتناميّ جنوبيّ أخذوا على عاتقهم تدمير القواعد الشيوعيّة، الفيتناميّة منها والكمبوديّة، داخل أراضيها. وأسوأ من هذا كان القصف الجويّ الذي كان قد ابتدأ عام ١٩٦٩ ليصل، بعد أربع سنوات، إلى إحدى الذرى التي بلغتها البربريّات التقنيّة في حروبها المعاصرة. فقد أُلقي على كمبوديا ما مجموعه ٥٣٩١٢٩ طنّاً، الكثير منها ألقته، من غير تمييز، طائرات بي ٥٢. والرقم المذكور يساوي ثلاثة أضعاف ونصف ضعف ما أُلقي على اليابان في الحرب العالميّة الثانية.

ولم يكن تطرّف «الخمير الحمر» الذي راح يتنامى عديم الصلة بالنتائج المأسويّة التي خلّفها القصف الأميركيّ، عاملاً على تجذير مواقف الشيوعيّين الكمبوديّين ومؤجّجاً فيهم استعداداتهم الوحشيّة. فبنتيجة سياسة الأرض المحروقة ومبدأ نيكسون، دُمّرت الزراعة كما تعاظم تدمير الاجتماع المتمدّن.

لكنْ حتّى إطاحة سيهانوك وتدهور الوضع وصولاً إلى انجرار كمبوديا في الحرب الاقليميّة بنتيجة التدخّلين الفيتناميّ والأميركيّ، ظلّت مصالح الخمير مربوطةً بمصالح الشيوعيّين الفيتناميين. ذاك أن جيش فيتنام الشماليّة استولى، منذ ١٩٧٠، على معظم الريف فيما انحصرت سلطة لون نول والقوّات الأميركيّة في المدن. ولم يكن في وسع الأمير سيهانوك، الذي رمته الاندفاعة الأميركيّة في أحضان بكين وهانوي، إلّا أن يتعاون.

فقد نشأ، في مواجهة لون نول، تحالف تكتيكيّ بينه وبين بول بوت، عبّرت عنه «جبهة متّحدة» وحكومة منفى مشتركة شُكّلت في بكين، ترتّبت عليهما ذيول خطيرة لاحقة. وفي المقابل، بدأت هانوي بالمساعدة على توسيع وتفعيل التنظيم الشيوعيّ في كمبوديا، الذي كانت تأخذ عليه قبلاً نقص أمميّته وحساسيّته القوميّة الفائضة. بيد أنّ قوّتهم، التي أتاح لهم الفيتناميّون شروط إنمائها، ما لبثت أن ارتدّت عدوانيّتها على الفيتناميّين أيضاً.

فـ«الخمير الحمر» الذين اقتصر مقاتلوهم على ثلاثة آلاف عنصر في ١٩٧٠، صاروا ثلاثين ألف مقاتل في ١٩٧١، وخمسين ألفاً في ١٩٧٢. وبدعم من الصين البعيدة نسبيّاً، غدا في وسعهم توسيع هامش استقلالهم عن فيتنام الشماليّة المحاذية لهم، والتي لطالما رغبوا في الاستقلال عنها، والتحلّل، تالياً، من كلّ ضابط أو رادع تحدّ بهما حركتهم.

وتحت وطأة الحرب التي يشنّونها، والحرب الأميركيّة التي تُشنّ عليهم وعلى سائر الكمبوديّين، مضى «الخمير الحمر» ينمون نموّاً مدهشاً، فطوّعوا كثيرين من الشبّان ودرّبوهم على استخدام الأسلحة الفيتناميّة والصينيّة وتلك الأميركيّة التي كان يُستولى عليها. وعلى رغم استمرار اعتمادهم على الفيتناميّين في مواصلاتهم ومؤنهم، بدأت، منذ أوائل السبعينات، الاشتباكات الموضعيّة بالظهور بينهم وبين رفاقهم الألدّاء، مبرزة حقيقة أنّ القوميّة عندهم، لا سيّما حيال الفيتناميّين، أقوى من كلّ اعتبار آخر. ولا يتردّد فيليب شورت في كتابه «بول بوت: تشريح كابوس» في الربط المتكرّر بين تلك القوميّة، أو «الفلسفة» التي اعتنقها «الخمير الحمر»، وبين ما يعتبره أحد أقوى جذورها ممثّلاً في صلة وثيقة تجمعها بـ«بوذيّة ثيرافادا»، لأن الاثنتين معياريّتان جدّاً وكارهتان للفرديّة. وقد تبدّى، في النتيجة، أنّ المشاعر المسمومة بين الشعبين والحزبين أقوى، بلا قياس، من «أمميّة» التحالف الشيوعيّ الكمبوديّ مع الشيوعيّين الفيتناميّين. فهذا ما وُلد وتطوّر على مضض، وتحت إلحاح الحاجة، كما كان دوماً مناهضاً للمشاعر الشعبيّة الكمبوديّة في نفورها من فيتنام.

على أيّة حال، وُقّعت اتّفاقية السلام في باريس، في ١٩٧٣، وهي التي أفضت إلى سحب القوات الأميركيّة من جميع الهند الصينيّة، فيما كان «الخمير الحمر» يمسكون بعنق نظام لون نول المتصدّع. وفي ١٧ نيسان ١٩٧٥، وبعد طول حصار من الأرياف التي يسيطرون عليها، حلّت الكارثة التي فاقت سابقاتها فظاعةً ودخلوا بنوم بنه. ولم تتأخّر المقاومة الظافرة في تطبيق برنامجها وكانت المدينة أوّل المستهدَفين به: فخلال ٢٤ ساعة أُمر بإفراغ العاصمة من سكّانها المليونين. ذاك أنّه على مدى السنوات السبع

التي سبقت، كانت بنوم بنه قد تضخّمت من جرّاء لجوء أبناء القرى إليها، هرباً من «الخمير الحمر» كما من القصف الجويّ الأميركيّ. وتكرّرت عمليّة الإجلاء في معظم المدن الأخرى منتجةً جيشاً من المطرودين من بيوتهم، ممن تضوّر كثيرون منهم حتّى الموت، وإن سمّاهم الحكم الثوريّ والرؤيويّ الذي يستلّ الخلاص من شدق الكوارث، «شعب ١٧ نيسان» أو «الشعب الجديد».

يومها كان سيهانوك لا يزال الرئيس الشكليّ للحكومة المؤقّتة في المنفى الصينيّ، وكان من المعروف للجميع أنه لا يسيطر على شيء مما يجري في بلده، ولا يسيطر خصوصاً على الشيوعيين. فالأمير ـ الملك كان مهمّاً للانتفاضة ضدّ لون نول وحكومته لأنه شعبيّ، كما أن المَلكيّة نفسها كانت لا تزال تحظى بنوع بعيد من التكريم والتنزيه. ثم إن الرجل حفّت به صورة الضحيّة، إذ أُبعد قبل خمس سنوات على يد انقلاب، وترافق إبعاده مع تردّي أوضاع البلد عموماً، ما حمل على الظنّ أن عودته بشير خير وسبب تفاؤل.

أمّا بول بوت فغدا رئيس حكومة لكمبوديا التي أعيدت تسميتها «كمبوتشيا» معلناً، تقليداً منه للثورة الفرنسيّة، «السنة الصفر»، وكاشفاً، صيف ١٩٧٦، عن خطّة السنوات الأربع التي انطوت على التجميع الزراعيّ، وتأميم الصناعة المتواضعة أصلاً، وتمويل الاقتصاد برفع الضرائب الزراعيّة. وبدورها، سبّبت الخطّة هذه بؤس آلاف تكدّست جثثهم في الحقول، بينما المحاصيل الزراعيّة المتوافرة حكر على قطاع التصدير الخارجيّ وحده. وخرجت القوميّة المحليّة والبدائيّة من عباءة الزعم الشيوعيّ الأمميّ فضاعف سوءَ التغذية ذاك الإصرار على الطبّ الكمبوديّ التقليديّ، فيما افتُتح مقرّ الاستجواب الذي اشتُهر باسم «إس ٢١»، وفيه

قضى، تحت التعذيب، أكثر من عشرين ألف رجل وامرأة. لكنّ «إس ٢١» ما لبث أن مهّد لإنشاء قرابة عشرين مركزاً مشابهاً.

وأطلق «الخمير الحمر» خطّة وحشيّة لـ«تطهير» المجتمع الكمبوديّ من الرأسماليّة والثقافة الغربيّة والدين وسائر أشكال التأثير الأجنبيّ دفعة واحدة. وطُرد الأجانب كما أُغلقت السفارات وألغيت العملة استعجالاً للطوبى الشيوعيّة الأخيرة. أمّا الأسواق والمدارس والصحف والممارسات الدينيّة والملكيّة الخاصّة فحُرِّمت هذه جميعاً واعتُمدت، في تحريمها، إجراءات عقابيّة قصوى. وقد قُتل من أمكن العثور عليه من أعضاء حكومة لون نول والموظّفين وضبّاط الشرطة العسكريّة والمعلّمين وذوي الإثنيّة الفيتناميّة وقادة أقليّة «شام» المسلمة والمصنّفين في عداد الطبقة الوسطى، لا سيّما متى اعتُبروا أيضاً مثقّفين. وهذه كلّها اندرجت في نطاق توليد «الإنسان الجديد».

وفي المشروع الهيوليّ هذا، وهو امتداد الفعل المقاوم للأميركيّين و«عملائهم»، أُجبر سكّان البلد كلّهم على الإقامة في مجمّعات زراعيّة هي التي عُرفت لاحقاً بـ«حقول القتل» لكثرة الجثث التي تراكمت فيها. وفُصل، كذلك، أفراد العائلة الواحدة وحيل بين واحدهم والآخر، تذريراً قسريّاً لمجتمع ينبغي له ألّا يتماسك، وبالقوّة ضُمّ الرهبان البوذيّون إلى «فيالق» العمل اليدويّ، كما أُخضع سكّان المدن السابقون إلى عمليّة تربية وإعادة تأهيل سياسيّتين، فيما شُجّع الصغار على التجسّس على الأهل والكبار. وباتت الجرائم التي تستدعي القتل تشمل التلكّؤ في العمل، وإبداء أبسط تذمّر من الوضع القائم، وجمع أطعمة أو سرقتها لغرض الاستهلاك الشخصيّ وارتداء المجوهرات والتورّط بعلاقة جنسيّة والتعبير عن هوى دينيّ والبكاء على أقارب أو أصدقاء قضوا.

وفي سعي عُظاميّ ووسواسيّ إلى استقلال كامل، لا عن فيتنام فحسب بل عن سائر العالم أيضاً، شحذ النظام شفرته ضدّ «الأعداء الداخليّين المختبأين»، ممن هم «طابور خامس» للخارج. وبدفعهم سكّان المدن بالقوة نحو الأرياف، ورفضهم التقنيّة الحديثة، تسبّب «الخمير الحمر» باستكمال انهيار الاقتصاد الوطنيّ، ما جعلهم أكثر فأكثر هذيانيّة. وفي واحد من خطاباته الموجّهة، عام ١٩٧٦، إلى الرفاق الحزبيين، تحدّث بول بوت عن «الجراثيم» داخل الحزب التي ناط بالثورة الاشتراكيّة أمر تدميرها. هكذا بدأت التصفيات الشريرة التي ترتّب عليها إعدام عشرات آلاف الشيوعيّين أنفسهم.

ويروي فيليب شورت معاناة واحد من القادة الشيوعيّين يُدعى هو يوون، هو أحد ثلاثة وقّعوا مع سيهانوك، نيابةً عن «الخمير الحمر»، بيان تأسيس الجبهة الموحّدة لمقاومة نظام لون نول. فيوون ما لبث حزبه، وقد أمسك بالسلطة، أن لفظه لأنّه راح ينتقد سياساته علناً. لقد شاع عنه أنّه متحفّظ عن سرعة فرض «نظام التعاونيات»، وأنّه اتّهم الحزب بغشّ الفلّاحين في ما يتعلّق بالتعويضات المدفوعة مقابل مصادرة الأرزّ. بعد ذاك صار صيته مقروناً بواقعة تُنسب إليه، مفادها أنّه حذّر بول بوت، قبل الاستيلاء على البلد بعام، من الإفراط في القسوة، وفي العام التالي حين أمرت قيادة «الخمير الحمر» بإفراغ بنوم بنه ذُهل هو يوون لاعتباره قرار إفراغ المدينة من الجميع «غير طبيعيّ وغير منطقيّ». هكذا وُضع الأخير في إقامة جبريّة لم تنته إلّا بموته، عام ١٩٧٦، في ظروف غامضة.

أما هو نِم، الطالب اللامع الذي أصبح مدير وزارة الخزانة في ظل

سيهانوك، وعمره ٢٦ عاماً، ثم سُمّي وزيراً لـ«الخمير الحمر»، فقُتل في مركز للتعذيب بعد سنة على رحيل هو يوون، وكان قد أدلى بـ«اعتراف» طويل، ومفبرك بالتأكيد، بأنّه يعمل لوكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة.

والمسافة بدت قصيرة بين سياسة داخلية كهذه وسياسة خارجيّة مشابهة. ذاك أنّه حين نشأت في البلدين، فيتنام الموحّدة وكمبوديا، حكومتان شيوعيّتان، حصل الاشتباك الكبير الأول وكان مداره جزر خليج تايلندا التي تدّعي الدولتان ملكيّتها. ومنذ ١٩٧٦ - ١٩٧٧ انتقل نظام بنوم بنه إلى طور أعلى في مواجهة الفيتناميّين، فكأنّما العنف الذي حضنته المقاومة أفلتت ديناميّاته واستقلّت بذاتها: فمن الأميركيّين ولون نول إلى المجتمع الكمبوديّ بما فيه شيوعيّوه وصولاً إلى الجيران والرفاق الفيتناميّين. فقد شرع «الخمير الحمر» يهاجمون، من خلال الحدود المشتركة، أراضي داخل فيتنام زعموا أنّها جزء من كمبوديا، وفي الآن نفسه ساد التوتّر والاشتباكات الموضعيّة والمتقطّعة حدودهم مع تايلندا ولاوس. وإذ فشلت محاولات التسوية السلميّة طوال ١٩٧٦، بدأ «الخمير الحمر» بتحويل سيهانوك إلى مجرّد شخصيّة رمزيّة واحتفاليّة داخل قصره، كما أقدموا على قتل عدد من أقاربه ومقرّبيه تحت واجهة التحالف المتزايد خواءً وشكليّة بين الطرفين.

إلا أن القتال الكبير بين البلدين الشيوعيّين ما لبث أن اندلع في نيسان ١٩٧٧. وفي كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٧٨ غزت فيتنام كمبوديا أرضاً ونظاماً، وكانت قد انهارت علاقة هانوي بالصين وانحازت كليّاً إلى الاتّحاد السوفياتيّ. ولم يمرّ غير شهرين حتّى ردّت بكين بغزو جزئيّ لأراضي الفيتناميّين، بيد أنّ الأمور استوت بانتصار الأخيرين على «الخمير الحمر» وإنشائهم في بنوم بنه نظاماً تابعاً لهم على رأسه هون سن وهنغ سمرين.

وهذا الجناح من شيوعيّي كمبوديا ضمّ قرابة ٥ آلاف عنصر سبق أن تدرّبوا في فيتنام على دفعات تعود أولاها إلى توقيع معاهدة جنيف في ١٩٥٤. وهؤلاء لم تتأخّر بالظهور صداماتهم مع قادة الشيوعيّة الكمبوديّة، لا سيّما بول بوت، ما أدّى بهم إلى اللجوء ثانيةً إلى فيتنام. هكذا أعادتهم الأخيرة إلى بنوم بنه، ونصّبتهم في مواقعها القياديّة، بعد الغزو الذي ما لبث أن صاره التحرير.

لقد دام حكم «الخمير الحمر» ثلاث سنوات وثمانية أشهر وعشرين يوماً، كانت المقاومة فيها، فضلاً عن امتلاك الخطّ السياسيّ «الصائب»، مصدر الشرعيّة. وفي هذه الغضون قضت آلاف مؤلّفة وتردّى كلّ شيء آخر، من مستوى الحياة والتعليم والاستشفاء إلى سويّة العقل العامّ. بيد أنّ هذا كلّه لم يكن كافياً، فاستدعي الفيتناميّون لاحتلال ذاك البلد التعيس والمنكوب وإقامة نظام شيوعيّ آخر هو، أيضاً، بالغ القسوة والفساد واعتماد المحسوبيّة.

ومن جهتهم، عاد بول بوت ومقاتلوه إلى الغابات والكهوف التي أتوا منها، مدعومين من الصينيّين والتايلنديين وفي صورة مداورة الأميركيّين المهجوسين بمكافحة النفوذ السوفياتيّ الذي تنضوي فيه فيتنام.

غير أنّ إدامة الواقع شبه الاحتلاليّ، شبه الإنقاذيّ، لم تكن سهلة على هانوي قياساً بطاقة «الخمير الحمر» على المقاومة واستئنافها. فهم إذ جدّدوا القتال، ألزموا الفيتناميّين بإبقاء جيش من ١٨٠ ألف جنديّ في كمبوديا. فلم يتمكّن الفيتناميّون من الانسحاب وترك السلطة للنظام التابع لهم قبل ١٩٨٩. وهم حين فعلوا ذلك لم يكونوا قد وُفّقوا في القضاء على «الخمير الحمر» ومقاومتهم.

وهذا ما استدعى دورات أخرى من العنف ومن الدبلوماسيّة في آن معاً. ففي ١٩٩١، وُقّعت اتفاقيّة باريس للسلام بين الأطراف جميعاً بمن فيهم «الخمير الحمر» الذين أدركهم التعب ومشاعر اليأس وصراع الأجنحة، فيما عُبّدت الطريق إلى تولّي الأمم المتّحدة إدارة كمبوديا بحيث يُنزع السلاح ويُهيّأ لانتخابات عامّة. وفي أيّار (مايو) ١٩٩٣ أجريت انتخابات عامّة برعاية الأمم المتّحدة فجاء التصويت بكثافة مرتفعة جدّاً. لكنّ الخمير الحمر، من أدغالهم، قاطعوها وهدّدوا المشاركين فيها بالويل والثبور. وفي الوقت نفسه هدّد المنشقّون عنهم الذين يتربّعون في السلطة من لا يصوّتون لهم وينحازون إلى «الرجعيّة». وفي النهاية، حصل حزب المعارضة الملكيّة بزعامة سيهانوك، حزب فونسينبك (Funcinpec) على أكثريّة ٤٥ في المئة من الأصوات، وبدا كأنّ كمبوديا، بتثاقل وإعياء شديدين، تطوي أبشع صفحات المقاومات وتستأنف حياتها.

الفصل السادس

أفريقيا: المقاومة كنقيض للشرعيّة

تقدّم أنغولا عيّنة باهرة عن دور المقاومة في إدخال السكّان الشأنَ العامّ من خلال السلاح وحده، وذلك فيما البلد المعنيّ نفسه لم يسبق أن تشكّل كبلد، ولا اكتسبت الوطنيّة أيّ معنى لها بصفتها هذه. وفي ظلّ عمليّة كتلك، يكون التسييس عبر السلاح أكبر منه وأسرع نموّاً من الوعي والولاء الوطنيّين. بل يجوز القول إن هذين الأخيرين لا يكفّان عن التقلّص والانكماش، معلنين عجزهما عن اللحاق بالتسييس العسكريّ والنضاليّ. والعاهة هذه لا تلبث أن تكتسب صفة الديمومة التي تتعاظم صعوبات علاجها، ومن ثمّ صعوبات تأسيس الدولة ـ الأمّة وبناء الشرعيّة الدستوريّة التي تنظّم اشتغالها.

لقد خضعت أنغولا لاستعمار شديد التخلّف، هو استعمار البرتغال، ذاك البلد الطرفيّ في أوروبا الذي لم تلفحه رياح التطوّرات التي عصفت بسائر القارّة ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر.

فالبرتغاليّون وصلوا إلى البقعة التي تُعرف بأنغولا في ١٤٨٣، ثمّ جعلوها مستعمرة لهم في ١٥٧٦، وهو ما تمأسس وتمدّد في ١٨٨٦ كي يشمل البلد في حدوده الحاليّة.

لكنّ حرب الاستقلال، أو «حرب التحرير»، حسب التسمية الرسميّة، تأخّر اندلاعها حتّى ١٩٦١، حين كانت المستعمرات البريطانيّة والفرنسيّة

تنال استقلالها تباعاً. والحرب هذه استمرّت ١٤ سنة، فانتهت في ١٩٧٥، بُعيد إطاحة الديكتاتوريّة العسكريّة لمارشيلو كايتانو، وريث أنطونيو سالازار. ذاك أن النظام الجديد في لشبونه قرّر أن ينسحب من مستعمراته في النصف الجنوبيّ من أفريقيا ويطوي صفحة الاستعمار.

وبلغة أخرى، فإن ما حدث في المتروبول، مع إنجاز خطوة تقدّميّة في حجم إزاحة الديكتاتوريّة العسكريّة، هو الذي وفّر عبور أنغولا من الاستعمار إلى الاستقلال. بيد أنّ حركات المقاومة اكتفت بإرساء أسباب النزاع الأهليّ الذي غدا نزاعاً على السلطة مدمّراً ومكلفاً ومديداً، فيما رهنت تقدّم البلد، إن لم يكن قيامه نفسه، بالاستراتيجيّات والمصالح الإقليميّة والدوليّة الكبرى.

ففي مقابل الـ١٤ سنة من «حرب التحرير»، استمرّت الحرب الأهليّة ٢٧ سنة، أي حوالى ضعفها، ما بين ١٩٧٥ و٢٠٠٢، فكانت، بهذا، أحد أطول النزاعات التي حفّت بالحرب الباردة وأحد أشدّها دمويّة. فقد قُتل خلالها نصف مليون أنغوليّ وهُجّر بفعلها ٤,٣ ملايين إنسان هم ثلث مجموع السكّان. وقد خلّفت الحرب تلك ما بين ١٠ و٢٠ مليون لغم أرضيّ لم يُنزع معظمها. وفي وقت يرقى إلى ٢٠٠٣، قدّرت الأمم المتّحدة أنّ ٨٠ في المئة من سكّان ذاك البلد الغنيّ بالنفط والماس، يفتقرون إلى كلّ عناية طبّيّة، وأن ٦٠ في المئة محرومون من مياه الشفة، فيما ٣٠ في المئة من الأطفال يموتون قبل بلوغهم الخامسة، ولا يزيد معدّل سنوات العمر المتوقّعة عن ٤٠ سنة.

لقد استكمل جون أ. ماركوم في المجلّد الثاني من كتابه «الثورة الأنغوليّة»، وفي ظلّ عنوان فرعيّ يقول: «سياسيّو المنفى وحرب العصابات

(١٩٦٢ ـ ١٩٧٦)»، ما ابتدأه حين أصدر المجلّد الأوّل ذا العنوان الفرعيّ «تشريح انفجار (١٩٥٠ ـ ١٩٦٢)». وفي هذا المجلّد الثاني استعاد المؤلّف نقص الاهتمام الذي حظيت به أنغولا من قِبل الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتيّ إلى أن حلّت أزمة أواسط السبعينات. ذاك أن النزاع الأهليّ الذي نشب في أكبر المستعمرات البرتغاليّة وأغناها وأهمّها، ما لبث أن شكّل مصدراً بارزاً من مصادر تردّي «الوفاق» بين جبّاري ذلك العهد. وقد تعاقب الرسميّون الأميركيّون الذين أعلنوا أنّ أنغولا ستكون أرض الامتحان لإرادة واشنطن في ما يخصّ التصدّي للنفوذين السوفياتيّ والكوبيّ في القارّة السوداء. لكنْ بينما كانت الولايات المتّحدة تأخذ على خصميها دعم أحد أطراف الحرب الأهليّة، أي «الحركة الشعبيّة لتحرير أنغولا» (أم بي أل أي)، كانت هي نفسها، ولا سيّما عبر حلفائها، تدعم الطرفين الآخرين «الجبهة الوطنيّة لتحرير أنغولا» (أف أن أل أي) و«يونيتا» التي تلخّص تسمية «الاتّحاد الوطنيّ لاستقلال أنغولا الكامل». فهاتان الأخيرتان تناوب على تقديم العون لهما كلّ من الصين ورومانيا وكوريا الشماليّة وفرنسا وألمانيا الغربيّة وإسرائيل والسنغال وأوغندا وزائير وزامبيا وتنزانيا وجنوب أفريقيا، فضلاً عن الولايات المتّحدة.

واللوحة هذه كافية للتدليل على الطبيعة غير الإيديولوجيّة، وغير المبدئيّة، التي وسمت الإحاطة الخارجيّة بالحرب الأنغوليّة. فالبلدان الثلاثة الأولى، الصين ورومانيا وكوريا الشماليّة، وهي شيوعيّة النظام، كانت مخاوفها من الاتّحاد السوفياتيّ، أو تنافسها معه، تدفعها إلى الاصطفاف قريباً من الولايات المتّحدة وألمانيا الغربيّة وإسرائيل وجنوب أفريقيا. وهذا للقول إنّ الصراع الأهليّ الأنغوليّ بدا فرصة لجميع تلك البلدان كي تستخدم

البلد التعيس ساحةً في لعبة النفوذ الإقليميّ والدوليّ. والشيء نفسه يصحّ في الاتّحاد السوفياتيّ الذي يبدو لوهلة أنّه كان منسجماً مع مبادئه، بدعمه «الحركة الشعبيّة» التي درج بعض قادتها على القول بالماركسيّة ـ اللينينيّة. لكنّ ماركوم يبيّن أنّ موسكو، تماماً بُعيد الانقلاب البرتغاليّ، بنت جسوراً لها مع دانيال شيبندا، المنافس «اليمينيّ» على قيادة «الحركة الشعبيّة»، والذي ما لبث أن انضمّ لاحقاً إلى «الجبهة الوطنيّة» وتعاون، إلى أبعد حدود التعاون، مع جنوب أفريقيا. وهذا فضلاً عن أنّ سافيمبي قائد «يونيتا»، كان يقول، هو الآخر، بماركسيّة ـ لينينيّة اعتنقها في الصين قبل ظهور الخلاف الصينيّ ـ السوفياتيّ.

على أيّة حال، فحركات المقاومة المذكورة كانت تنقسم، في وقت واحد، على خطوط ثقافيّة وعرقيّة ومناطقيّة وطبقيّة وإيديولوجيّة، كما تشقّها المنافسات الشخصيّة لقادتها وبُناها التنظيميّة وتحالفاتها الخارجيّة.

فالدعم الذي حظيت به «الحركة الشعبيّة» تأتّى عن الشعوب الناطقة بالـ«كومبوندو»، والتي تمثّل ربع مجموع السكّان ويتجمّع أغلبها في منطقة بعينها من العاصمة لواندا. كذلك وجدت «الحركة» التأييد عند الـ«ميستيكوس»، المولاطيّين أو الملوّنين بنتيجة الاختلاط العرقيّ، وعند كثيرين من بيض أنغولا، وقد ظلّ تعارض المولاطيّين والبيض واحداً من تناقضات «الحركة»، قبل وصولها إلى السلطة وبعده، علماً بأنّ معظم قادتها وفدوا من المدن وكانوا متعلّمين وجذريّين سياسيّاً. في المقابل صدر أغلب الدعم الذي ظفرت به «الجبهة الوطنيّة» و«يونيتا» من فلّاحين ريفيّين وأهل قرى. فقوّة «يونيتا» تركّزت في هضاب الوسط العليا وفي مناطق السهول الجنوبيّة، لا سيّما بين الشعوب الناطقة بالـ«أومبوندو» التي تشكّل قرابة ثلث

سكّان أنغولا. ومن جهتها، تشكّلت قاعدة «الجبهة الوطنيّة» من الجماعات الناطقة بالـ«كيكونغو» المقيمة في الشمال الغربيّ، والتي تقلّ نسبتها عن ٢٠ في المئة من السكّان. وعلى عكس «الحركة»، فإنّ «الجبهة» و«يونيتا» لم تضمّا إلّا قلّة قليلة من البيض والـ«ميستيكوس» والمثقّفين وسائر المعنيّين بالحركات السياسيّة والإيديولوجيّة الحديثة.

وقد انبثقت «الجبهة» من «اتّحاد شعوب شمال أنغولا» الذي أنشأه هولدن روبيرتو وبارّوس ناكاكا في ١٩٥٦. والتسمية لا تخفي الانتماء المناطقيّ الذي أريد رفعه إلى سويّة قوميّة. وربّما كان السعي إلى تفادي هذا التناقض، ولو شكليّاً، ما حمل على تغيير الاسم إلى «اتّحاد شعوب أنغولا». وفي ١٩٦١ شنّت أولى عمليّاتها العسكريّة، وهو ما سبق التأسيس الرسميّ لـ«الجبهة» ببضعة أشهر.

وبدورها، تأسّست «الحركة» في ١٩٥٦، أي نفس العام الذي شهد تأسيس «اتّحاد الشعوب...»، وكان قائدها المثقّف القوميّ ـ اليساريّ، والمولاطيّ، أوغستينو نِتّو، كما عُدّ الحزب الشيوعيّ الأنغوليّ أحد المكوّنات الكثيرة التي انصهرت فيها. ومن ناحيته خرج جوناس سافيمبي، زعيم «يونيتا» اللاحق، من عباءة «اتّحاد شعوب شمال أنغولا»، وقد عيّنه روبيرتو أميناً عامّاً لـ«الاتّحاد»، ثمّ وزيراً لخارجيّة الحكومة الثوريّة في المنفى التي أعلنتها «الجبهة» بُعيد تأسيسها في ١٩٦٢. لكنّ سافيمبي انشقّ في ١٩٦٤ وأسّس «يونيتا»، آخذاً على «الجبهة» مناطقيّتها ويمينيّتها القوميّة.

إلا أن «الجبهة» كانت، في ١٩٧٤، تملك من القوّات العسكريّة ما يزيد على مجموع ما تملكه «الحركة» و«يونيتا» معاً. كذلك كان في عهدة زعيمها هولدن روبيرتو، الموصوف بعلاقات وثيقة ومبكرة مع واشنطن ومع زائير،

أموال أكثر وأسلحة أوفر عدداً وتعقيداً مما في عهدتيهما. وفي مطالع ١٩٧٥، وحسب ما ينقل جون ستوكويل في «بحثاً عن أعداء: قصّة عن سي آي إي»، عن مصادر عسكريّة برتغاليّة، ضمّت «الجبهة» ٢٤٥٠٠ جنديّ (في عدادهم ثلاثة آلاف من أنصار شيبندا غادروا «الحركة» معه)، فيما بلغ عدد مقاتلي «الحركة» ٥٥٠٠ عنصر و«يونيتا» ٣٠٠٠ عنصر. بيد أنّ «الجبهة» ما لبثت أن تبدّت، كما سوف نرى لاحقاً، أشبه بنمر من ورق. والنتيجة هذه، التي لم تشبه الواقع على الأرض وتوازناته، جاءت حصيلة عاملين، أحدهما العامل الخارجيّ، حيث انخرط الكوبيّون بقوّة وأعداد ملحوظة في القتال المباشر بينما انسحبت قوّات جنوب أفريقيا من الداخل الأنغوليّ بضغط أميركيّ، والآخر يتعلّق بالبراعة والذكاء السياسيّين إذ استولت «الحركة» على معظم المدن، ما جعلها تحظى باعتراف منظّمة الوحدة الأفريقيّة والأمم المتّحدة.

لقد بادرت الحكومة البرتغاليّة الجديدة، في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥، إلى عقد ما عُرف بـ «اتّفاقيّة ألفور» مع الحركات الثلاث، سعياً منها لتأمين انتقال سلميّ وهادئ. وبعد خمسة عشر يوماً شُكّلت، بموجب الاتّفاقيّة تلك، حكومة ضمّت الحركات الثلاث معاً. غير أنّ اندلاع القتال ما لبث أن ألغى الحكومة عمليّاً.

فقد أعلنت «الحركة» الاستقلالَ في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)، بعد مغادرة الجنود البرتغاليّين العاصمة لواندا، وهو ما استدعى مغادرة مئات آلاف البرتغاليّين المدنيّين يائسين ومحبطين. وفي الوقت ذاته تقريباً بادرت «الجبهة» و«يونيتا» إلى إعلان حكومة استقلاليّة، إذ إنّهما، أمام تحدّي «الحركة»، أقامتا تحالفاً لم يُثبت متانته، كما أسّستا «جمهوريّة أنغولا

الديموقراطيّة». كذلك فعلت «الحركة الشعبيّة لاستقلال كابيندا»، الداعية إلى فصل إقليمها في الشمال الغربيّ الغنيّ بالنفط عن سائر البلد، إذ أعلنت استقلالها. وللتوّ اندلعت الحرب بين الجماعات ـ التنظيمات الأربع.

في بدايات تلك الحرب، التي أطلقت «الحركة» عليها تسمية «حرب التحرير الثانية»، سيطرت «الجبهة» على الشمال، و«يونيتا» على مناطق التقاطع بين الوسط والجنوب، فيما أحكمت «الحركة» قبضتها على المناطق الساحليّة وعلى أقصى الجنوب الشرقيّ، قبل أن تتقدّم إلى كابيندا فتُخضع حركتها الانفصاليّة.

وفي النهاية انتصرت «الحركة» بنتيجة معونات عسكريّة روسيّة قُدّرت قيمتها يومذاك بما بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون دولار، وبموت عشرات آلاف الأنغوليّين. وفي موازاة هذا التقدّم، وعلى ما يذكر ستوكويل، ارتفع عدد المستشارين والجنود الكوبيّين إلى ٢٠ ألفاً، فولد العهد الاستقلاليّ الجديد مكبّلاً بديون ضخمة للحليفين الشيوعيّين، لا سيّما للاتّحاد السوفياتيّ.

وفي ١٩٧٦ هاجمت «الجبهة» لواندا من الشمال، في معركة «طريق الموت»، فتولّى الكوبيّون إنزال هزيمة ماحقة بها، بعدها لم تقم قائمة لها: فقد هرب مَن بقي من مقاتليها إلى زائير أو امتصّته «يونيتا»، كما فرّ زعيمها روبيرتو الذي لم يعد إلى أنغولا إلّا في ١٩٩١. مذّاك ولثلاث سنوات متوالية استمرّت المناوشات الحدوديّة مع جنوب أفريقيا وزائير، فيما استمرّ الحضور الروسيّ، وخصوصاً الكوبيّ، في التعاظم، كما تبنّت «الحركة» الماركسيّة ـ اللينينيّة كإيديولوجيا رسميّة للدولة والنظام.

ولم ينجح العهد الجديد في تأسيس شرعيّة دستوريّة يُركَن إليها، شأنه في ذلك شأن باقي الأنظمة التي تنبثق من العنف وتتبنّى إيديولوجيّات

خلاصيّة. ففي ١٩٧٧ حصلت محاولة انقلابيّة كادت تنجح وقف وراءها وزير الداخليّة نِتّو ألفيس الذي ذهب أبعد من رفاقه في تلبية الرغبات السوفياتيّة والسماح بإنشاء قواعد عسكريّة لموسكو. وما إن قضي على تلك المحاولة بكلفة دمويّة وحزبيّة باهظة، حتّى ظهرت حركة «سوفياتيّة» أخرى قادها، هذه المرّة، رئيس الحكومة لوبو دو ناشيمانتو، أخفقت بدورها.

وفي ١٩٧٩ توفّي الرئيس نِتّو، فحلّ محلّه في رئاسة الدولة جوزيه إدوادو دوس سانتوس. لكنّ الحرب الأهليّة عادت إلى احتدامها أواخر الثمانينات، فتدخّلت زائير وجنوب أفريقيا لدعم «يونيتا»، وتجدّد التدخّل الكوبيّ دعماً للحكومة بحيث بلغ عدد الكوبيّين، في ١٩٨٨، ٥٠ ألفاً. وفيما امتدح كثيرون «الدور الأمميّ النبيل» لكوبا في «دعم ثورة الشعب الأنغوليّ»، تولّى الكوبيّون الأمن الداخليّ الأنغوليّ كما قدّموا للأنغوليّين خدمات طبيّة وتعليميّة جدّيّة وضروريّة يحتاج إليها بلد لا يملك شيئاً تقريباً. لكنّ دورهم، الذي ظلّ دوراً سوفياتيّاً بالنيابة، شرع يتحوّل إلى أزمة كوبيّة داخليّة. فقد تردّد تشبيه أنغولا بالنسبة إلى كوبا بما كانته فيتنام بالنسبة إلى الولايات المتّحدة لجهة تكاثر الشبّان الكوبيّين الرافضين الخدمة في أنغولا والفارّين منها، خصوصاً أن أبناء أعضاء المكتب السياسيّ والقيادة الكوبيّين لا يُرسَلون إلى «الأدغال الأفريقيّة»، حسب ما كان يردّد المنشقّون الكوبيّون في الخارج. كذلك تزايدت التقارير التي تتحدّث عن تحوّل الجنود الكوبيّين العاملين هناك إلى مرتزقة، وفي أيّار (مايو) ١٩٨٧ انشقّ الجنرال رافاييل ديلبينو، قائد القوّة الجويّة الكوبيّة في أنغولا، وهرب إلى الولايات المتّحدة. وبينما تورّط كوبيّون في السوق السوداء، أُعدم، في هافانا، في ٢٠ تمّوز (يوليو) ١٩٨٩ الجنرال الكوبيّ أرنالدو أوشوا سانشيز بتهم

المتاجرة بالمخدّرات والفساد وتبديد الموارد، فيما راجت تحليلات تقول إنّ سلطة فيديل كاسترو وشقيقه راؤول بدأت تتخوّف من طموحاته.

وفي هذه الغضون كانت «يونيتا» تمضي في تمويل حربها عبر تهريب الماس الذي سطت عليه في مناطق سيطرتها الغنيّة به. لكنْ في ١٩٨٩ أمكن التوصّل إلى اتّفاق لوقف النار بين دوس سانتوس وسافيمبي إلّا أنّه لم يصمد. وقد تبيّن يومها، كما لاحقاً، أنّ تذليل الأحقاد الأهليّة غدا يستعصي على تحوّلات الأوضاع الدوليّة. ففي ١٩٩١، وكان «المعسكر الاشتراكيّ» قد تداعى، تخلّت «الحركة» عن الماركسيّة ـ اللينينيّة لتتبنّى الاشتراكيّة الديموقراطيّة وتنضمّ إلى الأمميّة الاشتراكيّة والرطانة الديموقراطيّة. وبالفعل تطوّر اتّفاق وقف النار ليمسي اتّفاق سلام وقّعه، في العام ذاته، دوس سانتوس وسافيمبي، على أن يمهّد لدستور تعدّديّ، ثمّ أجريت في العام التالي، ١٩٩٢، انتخابات رفض سافيمبي الإقرار بنتائجها وعادت جبهته إلى القتال.

وفي ١٩٩٣ اعترفت الولايات المتّحدة بنظام «الحركة الشعبيّة»، وتجدّدت المصالحة بين رئيس الدولة وقائد «الحركة» وبين زعيم «يونيتا». وعلى مدى ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦ عبّر العالم عن تفاؤله بالمصالحة وباتّفاق طرفيها على تأليف حكومة وحدة وطنيّة، لكنّ الأمور عادت فانهارت مجدّداً في ١٩٩٧. ولم تحلّ بداية نهاية الحرب الأهليّة إلّا مع مقتل سافيمبي في ٢٠٠٢، خلال المواجهات العسكريّة مع الحكومة. وبالفعل، ما لبثت «يونيتا»، مغلوبة على أمرها، أن أعادت تدوير نفسها حزباً سياسيّاً ينخرط، بوصفه هذا، في الحياة السياسيّة. وفي ٢٠٠٦ وُقّع اتّفاق سلام مع «الحركة الشعبيّة لتحرير كابيندا» عزّز الوجهة نفسها. لكنّ الانتخابات العامّة التي

أجريت في ٢٠٠٨ أعطت «الحركة» ٨٢ في المئة من الأصوات و١٨ في المئة لجميع الآخرين، نالت منها «يونيتا» ١٠ في المئة فحسب. ومنذ ١٩٧٩ لا يزال دوس سانتوس رئيساً يتربّع في سدّة نظام تتزاوج واجهته الديموقراطيّة واستبداد حزبه الواحد فعليّاً.

وغير بعيد عن أنغولا، عرفت روديسيا (قبل أن يؤفرَق اسمها فيغدو زيمبابوي) تجربة في المقاومة أغنى. فذاك البلد الذي نشأ في تسعينات القرن التاسع عشر، مشمولاً بالتاج البريطانيّ، إنّما سُمّي تيمّناً بسيسيل رودوس، السياسيّ الإنكليزيّ المغامر ورجل الأعمال والصناعيّ المؤمن بالإمبرياليّة ودورها «التمدينيّ». وهو من أسّس شركة «دي بيرز» للماس قبل أن يؤسّس روديسيا بالمنطق نفسه لمعنى التأسيس.

وغنيّ عن القول أنّ ما صنعه سيسيل رودوس كان الذروة الأعلى للفعل العنصريّ، بدليل أنّ ٤ في المئة فحسب من سكّانه كانوا بيضاً احتكروا الحقوق السياسيّة والمدنيّة وامتلاك الأراضي الأشدّ خصوبة.

وفي ١٩٢٣ منح البريطانيّون أولئك المستوطنين، وكان عددهم ٢٠ ألفاً، «حكماً ذاتيّاً» من داخل كونهم مستعمرة بريطانيّة. وعلى هذا النحو استمرّت الحال حتّى ١٩٦٠، سنة انفجار الاستقلالات في القارّة السوداء، حين تحدّث رئيس الحكومة البريطانيّة هارولد مكميلان عن «رياح التغيير التي تهبّ على أفريقيا».

مذّاك راحت تتنافس وجهتان في التعامل مع العنصريّة الروديسيّة: واحدة مفادها الضغط السياسيّ السلميّ، وأخرى مؤدّاها العمل المقاوم والمسلّح. والحال أنّ الأخير لم يبرهن، أوّلاً بأوّل، عن فعاليّة عسكريّة ملحوظة. فالجيش الروديسيّ، على رغم العقوبات الشديدة التي كانت بريطانيا رائدتها

منذ ١٩٦٥، حافظ على قوّته وقوّة فرقه النخبويّة كـ«كشّافة سيلوس». ذاك أن أسلحته كانت تؤمّنها له جنوب أفريقيا والمصانع التي أقيمت في روديسيا نفسها، كما لم ينقطع التعاون العسكريّ بين نظامه وبين البرتغال التي ظلّت، حتّى ١٩٧٥، تستعمر أنغولا وموزامبيق. كذلك تركّزت عمليّات المقاومة في الريف أساساً فاتّجهت شفرتها إلى المزارعين البيض بينما ظلّت نادرة في المدن حيث المراكز الاقتصاديّة والاتّصاليّة المؤثّرة. وحتّى الاستقلال في ١٩٨٠، لم تحقّق حركات المقاومة من الانتصارات ما يتعدّى الإمساك بمناطق السكن الأسود، فيما كان الفشل نصيب مواجهاتها مع الجيش.

وعموماً لم تتمكّن المقاومة من إسقاط النظام والاستيلاء على السلطة، بل حصل ذلك، كما سنرى لاحقاً، عبر عمل سلميّ وانتخابات مَرعيّة دوليّاً. وفي هذا اقتصرت أعمالها على كونها عنصر ضغط على رئيس الحكومة العنصريّة إيان سميث أقلّ فعاليّة من عنصر المقاطعة، الغربيّة والأفريقيّة، الواسعة والخانقة.

مع هذا نجحت المقاومة على أصعدة ثلاثة:

الأوّل: إقحام السكّان في «سياسة» مؤسّسة على العنف وحده في معزل عن إعدادهم للعيش في وطن ودولة.

الثاني: إهدار النُوى والاحتمالات السياسيّة والقضاء على السياسيّين المحتملين، أو تهميشهم، الواحد بعد الآخر.

الثالث: إقامة نظام استبداديّ تكاد تستحيل معه إعادة الاعتبار للشرعيّة السياسيّة والدستوريّة.

لقد وُلدت الحركة الوطنيّة، مرتكزة على الكنيسة كما على النقابات، عام ١٩٦٠، مع تأسيس النقابيّ جوشوا نكومو «الحزب الوطنيّ

الديموقراطيّ» الذي انضوى فيه جميع القادة اللاحقين كالأب ندابانينغي سيثولي، أحد الذين ساهموا في بناء فكرة القوميّة السوداء، والمدرّس روبرت موغابي والمحامي هيربرت شيتيبو، فحين حظرته السلطات حلّ محلّه، بعد عامين، «اتّحاد شعب زيمبابوي الأفريقيّ» (زابو) الذي أسّسه أيضاً نكومو والآخرون المذكورون، وبدوره حُظر للتوّ.

لكنْ في ١٩٦٣، ولأسباب إثنيّة وشخصيّة، انشقّت «زابو»، لا سيّما مع عجز باقي القادة عن انتزاع احتكار القيادة العسكريّة من نكومو الذي اتّهموه، أيضاً، بالذهاب بعيداً في محاورة السلطة العنصريّة. هكذا أسّس سيثولي «الاتّحاد الوطنيّ لزيمبابوي الأفريقيّة» (زانو) كحركة نضاليّة لمواجهة حكومة روديسيا، وكان موغابي وشيتيبو بين أبرز من شاركوه التأسيس. وفي العام التالي انتُخب سيثولي رئيساً لـ«زانو» فسمّى موغابي «أميناً عامّاً» للتنظيم.

وبدورها ابتدأت المقاومة العسكريّة، صيف ١٩٦٤، مع اغتيال «زانلا»، الذراع العسكريّة لـ«زانو»، بيتروس أوبرهولتزر، أحد رسميّي «الجبهة الروديسيّة»، الحزب الأبيض الحاكم حينذاك. وكان أن السلطات التي حظرت «زانو» منذ ولادتها، اعتقلت سيثولي وموغابي والقادة الآخرين من «زانو» و«زابو»، فأبقتهم في السجن عشر سنوات، وتُرك لشيتيبو الذي نجا من الاعتقال أن يمثّل «زانو» في الخارج ويمضي في بناء تنظيمها العسكريّ.

وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٦٥ أعلن إيان سميث الاستقلال من طرف واحد، فعدّته بريطانيا متمرّداً وردّت بفرض العقوبات على دولته التي لم تعترف بها إلّا جنوب أفريقيا العنصريّة. وهذا ما أجّج المقاومة وخلق مناخاً من التسامح الدوليّ معها.

لكنْ في المقابل، فباستخدامها كل أسلحة الضغط، توصّلت بريطانيا،

في ١٩٧١، إلى اتّفاق مع إيان سميث يقضي بالتهيئة للانتقال إلى حكم الأغلبيّة مقابل إنهاء العقوبات. وقد أنشأ إيبل موزوريوا، وهو مطران الكنيسة الميثوديّة ـ البروتستانتيّة، حزب «المجلس الوطنيّ الأفريقي الموحّد» الداعي إلى حكم الأكثريّة، وتحوّل أحد أبرز القادة الوطنيّين، حتّى إنّ «زانو» بقيادة سيثولي و«زابو» بقيادة نكومو موضعا نفسيهما تحت مظلّة «المجلس الوطنيّ» وموزوريوا. ولأن «زانو» و«زابو» كانا ممنوعين لممارستهما الكفاح المسلّح منذ ١٩٦٤، صار «المجلس الوطنيّ»، القائل بحكم الأكثريّة عبر اللاعنف، الطرف الأسود الوحيد الذي يحظى بالشرعيّة الرسميّة.

بيد أنّ عام ١٩٧٤ شهد حلول موغابي، الماركسيّ على الطريقة الماويّة، محلّ سيثولي في قيادة «زانو»، فاتّجه الأخير إلى تأسيس حزب صغير لاعنفيّ، سمّاه «زانو ـ ندونغا»، والكلمة الاخيرة تختصر عبارة «التحالف الوطنيّ للحاكميّة الصالحة».

وكرّت السبحة فكان الحدث الأبرز في الحياة الداخليّة لـ«زانو» اغتيال رئيس الهيئة الوطنيّة للحزب وحليف سيثولي، هيربرت شيتيبو، في آذار (مارس) ١٩٧٥ في لوساكا. وتبعاً للتحقيق الذي أجراه الزامبيّون، فإن من رتّب عمليّة الاغتيال كان الرئيس اللاحق لأركان «زانو»، جوريش تونغوغارا. يومها اعتقلت الحكومة الزامبيّة تونغوغارا وقرابة ستين كادراً قياديّاً في «زانو». وقد قُتل مئتا عنصر من «زانو» على الأقلّ في الوقت الذي اغتيل فيه شيتيبو، وهو عدد يزيد على مجموع الجنود البيض الذين قتلهم المقاومون منذ ابتداء نشاطهم. وعلى أيّة حال، أدّى الحدث المذكور إلى انشقاق في «زانو» على خطوط إثنيّة: ذاك أنّ تونغوغارا يتفرّع عن الكلانغا

التي عُرفت بسيطرتها على القيادة العسكريّة للتنظيم، فيما يتفرّغ موغابي عن الزيزورو. وبدوره كان شيتيبو من المانييكا، فتأدّى عن مقتله تسريح الكثيرين من عسكريّي المانييكا ممن انضمّ عديدهم إلى الأب موزوريوا الذي ينتسب أيضاً إلى المانييكا. وأعقبت هذا صدامات دمويّة في مخيّمات «زانو»، وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ اعتقلت قيادة التنظيم قرابة مئة كادر في موزامبيق، ثمّ بعد عام اعتُقل أيضاً ما يقرب من مئة كادر آخر في عدادهم وزيرا خارجيّة وإعلام التنظيم وبعض قادة الجهاز العسكريّ.

بيد أنّ مصرع شيتيبو جعل موغابي القائد الأوحد لـ«زانو»، وقد ترافقت واحديّته القياديّة مع بلوغ التنظيم درجة أعلى من الصفاء الإثنيّ، ما سهّل له هذه المهمّة. وبدورها، لم تتلكّأ «زابو»، هي الأخرى، عن سلوك طريق التصفيات التنظيميّة، فاغتيل، في مطالع ١٩٧٧، الرجل الثاني فيها، جايسون زيد مويو، ما عُدّ، على نطاق واسع، «شأناً داخليّاً» ذا طبيعة حزبيّة.

من ناحية ثانية، عطّل البرلمان الروديسيّ الأبيض، في آذار، بعض القوانين العنصريّة في ما خصّ الملكيّة الخاصّة والحقّ في استخدام الخدمات العامّة كالمدارس ووسائل النقل، وبعد عام واحد وقّع موزوريوا وسيثولي وقادة معتدلون آخرون اتّفاقيّة في العاصمة سالزبوري (لاحقاً هراري) عبّدت الطريق إلى حكومة انتقاليّة، كما شُكّل مجلس تنفيذيّ ضمّ موزوريوا وسيثولي وجيرميا شيراو، وهو أحد رؤساء القبائل، ورئيس الحكومة البيضاء إيان سميث. وقد ترتّب على ذلك وضع دستور جديد لا يحتفظ للأقلّيّة البيضاء إلّا بعشرة مقاعد في مجلس الشيوخ و٢٨ في مجلس النوّاب وبربع المقاعد الحكوميّة. وعبر استفتاء أجري مطالع ١٩٧٩، حظي الدستور بتأييد ٨٥ في المئة من السكّان البيض. كذلك أجريت انتخابات

عامّة هي أوّل انتخابات حرّة في البلد، ففاز «المجلس الوطنيّ» بالأكثريّة، وسمّي رجل الدين والمعلّم التسوويّ المقبول من معظم الأطراف، جوسيا كوميد رئيساً للجمهوريّة، وهو منصب احتفاليّ، فيما غدا موزوريوا رئيساً للحكومة، كما غُيّر اسم البلد إلى زيمبابوي روديسيا.

أمّا قائدا المقاومة، نكومو وموغابي، فدانا الاتّفاق وأهاجا الرأي العامّ ضدّه مستمرّين في نشاطهما المسلّح، فيما حال القادة الأفارقة، لا سيّما راديكاليّوهم، دون الاعتراف الدوليّ بتلك التسوية. وهذا ما حرم حكومة موزوريوا تأييداً شعبيّاً كانت في أمسّ الحاجة إليه في مواجهة سميث.

وكان الردّ الأسوأ على اتّفاق آذار ١٩٧٨ ما فعله مقاتلو «زابو» إذ أسقطوا، في أيلول (سبتمبر) من العام ذاته ثمّ في شباط (فبراير) ١٩٧٩، طائرتين مدنيّتين بصواريخ أرض - جوّ سوفياتيّة: وقد تأدّى عن سقوط الأولى مقتل ٣٨ من ٥٦ راكباً، ثمّ قتل عشرة من الناجين في عدادهم أطفال، بينما قُتل الـ٥٩ راكباً جميعهم في الجريمة الثانية.

وتنبّهت بريطانيا إلى غياب المقاتلين الذي أضعف تلك التسوية، فدعت جميع الفرقاء إلى لندن للتفاوض وإنجاز تسوية تاريخيّة صارت تُعرف، نسبة إلى مكان المؤتمر، بـ«اتّفاقيّة لانكستر هاوس». وفي الظلّ مورست ضغوط أميركيّة وغربيّة على سميث، فيما كانت السلطة البيضاء تعيد البلد إلى الحكم البريطانيّ، على ما كانت الحال قبل ١٩٦٥، وتختبئ وراءه مخوّلةً إيّاه التعامل مع الأوضاع الناشئة. حينذاك حضر نكومو وموغابي في وفد موحّد تحت لافتة «الجبهة الوطنيّة» التي ابتُكرت لتلك المناسبة. وقد دام المؤتمر من أيلول حتّى كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٧٩ واتُّفق فيه على إجراء انتخابات في مطالع ١٩٨٠.

وهذا ما حصل فعلاً، لكنّ موغابي أحاط الانتخابات بجوّ من العنف والتخويف مهدّداً باستئناف الحرب الأهليّة في حال خسارته، بحيث اتُّهمت «زانو» بالإخلال بـ«لانكستر هاوس» وظهرت اقتراحات بمنعها من المشاركة. وإذ جاءت النتائج بأكثريّة من ٦٤ في المئة من الأصوات لزعيم «زانو»، لم يحصد موزوريوا وحزبه سوى ثلاثة مقاعد من أصل ثمانين، فيما لم يحصل سيثولي على أيّ مقعد. كذلك غُيّر اسم البلد، وقد استقلّ، إلى زيمبابوي. وقد عُرض على نكومو منصب رئاسة الجمهوريّة الفخريّ، لكنّه اعتذر عن قبوله، وبعد وساطات محليّة وأفريقيّة، شارك زعيم «زابو» في الحكم من غير أن يُخصّ بموقع مؤثّر فيه. ولم يتأخّر وقت الحساب، ففي ١٩٨٢ اتُّهم بالتآمر للانقلاب على موغابي ودولة الاستقلال، وفي خطاب علنيّ سماه الأخير «أفعى»، ومضى شارحاً: «والطريقة الوحيدة للتعامل الجدّيّ مع الأفعى قطع رأسها».

كان مصدر التكهّنات الكثيرة مع بزوغ الاستقلال، وأهمّها ما يتّصل بمستقبل البلد وسكّانه، أنّ حركتي المقاومة لن تتوصّلا إلى صيغة لتقاسم السلطة، ولا، طبعاً، لتقسيم البلد بينهما. فهاتان الحركتان، أي «زانو» و«زابو»، ليستا متّفقتين على مطلق شيء، كما نفهم من كتاب مارتن وجونسون «الصراع من أجل زيمبابوي» وسائر الأعمال التي تناولت تلك المرحلة. ففضلاً عن التنافس الشخصيّ بين زعيميهما، تستند «زانو» إلى دعم موزامبيق التي اعتنقت الماركسيّة اللينينيّة والحزب الواحد منذ استقلالها عن البرتغال في ١٩٧٥، كما تتركّز قوّتها في الشرق، بينما تعتمد «زابو» على دعم زامبيا وتمارس عمليّاتها انطلاقاً من مخيّماتها التي تقوم في الشمال والغرب. ولئن درّب الصينيّون قوّات «زانو» منذ نشأتها، فإن

«زبيرا»، الجناح العسكريّ لـ«زابو»، تأثّرت في عقيدتها العسكريّة وتسلّحها بالاتّحاد السوفياتي.

أهمّ من ذلك أن «زابو» تُعدّ تنظيم قبائل النديبيل الأقليّة، وهم أحفاد الزولو المقاتلون، فيما تُحسب «زانو»، الأكثر تسييساً وفي الآن ذاته الأكثر اعتماداً على توسّط الأرواح وتأثيراتها، تنظيم قبائل الشونا الأكثريّة. ولكلّ من هاتين الجماعتين القبليّتين لغة تنطق بها، بل إن كلمتي شونا ونديبيل نفسيهما تسميتان للغتيهما.

وحسب إحصاء أجري في ١٩٦٩، فإن الناطقين بالشونا ينقسمون على النحو التالي: الكالانغا وهم ربع مجموع السكّان السود في روديسيا/ زيمبابوي، والزيزورو وهم ٢١ في المئة، والمانييكا وهم ١١ في المئة، والنداو وهم ٦ في المئة، والكوريكور وهم ٥ في المئة. تضاف إليهم جماعات صغيرة أخرى بما يرفع نسبتهم إلى ثلاثة أرباع السكّان السود. وتقليديّاً عاش هؤلاء طويلاً في تنظيمات اجتماعيّة متوارثة تتمتّع بما يشبه الحكم الذاتيّ ويتربّع في صدارتها رئيس الجماعة.

أمّا النديبيل فيشكّلون ١٤ في المئة من السكّان السود، إلّا أنّ الكالانغا، وهم أصلاً من الشونا، عزلهم متنُ الشونا العريض فامتصّ بعضَهم مجتمع النديبيل، أضافوا إليهم ٧ في المئة. وقد اتّصف رؤساء النديبيل تقليديّاً بأنّهم الأكثر تفرّداً كما تمتّعوا بسلطة ونفوذ لم يتمتّع بهما نظراؤهم في الشونا، ناهيك عن أن مجتمعهم أشدّ تراتبيّة وصرامة في ممارستها.

والحال أنّ «زابو» و«زانو» تعكسان هذه الفوارق: فجذور «زابو» وثيقة الاتّصال بأقليّة نديبيل ـ كالانغا، مع أنّ زعيمها نكومو، وهو أصلاً من الكالانغا، احتلّ قيادة عمّال السكك الحديد، وأوجد لتنظيمه هيئات قياديّة

«وطنيّة» عابرة للإثنيّات كانت أكثريّتها تتشكّل من أبناء الشونا. وهذا ما لا يصحّ في موغابي الذي خلت قياداته العسكريّة والسياسيّة، منذ أواسط السبعينات، من كلّ تمثيل للنديبيل والكالانغا.

وعلى العموم فإنّ مشكلة التخلّص من النظام العنصريّ ورمزه الأوّل إيان سميث ما لبثت أن تبدّت أسهل بكثير من مصالحة الأطراف السوداء المقاومة. وإذا صحّ أن الإيديولوجيا كانت أقلّ العوامل أهمية في الوضع الزيمبابويّ واصطفافاته، يبقى أن نلاحظ دورها في تأجيج النزاعات. فقد تبنّى مؤتمر «زانو»، الذي انعقد في موزامبيق في أيلول ١٩٧٨، «الماركسيّة اللينينيّة ـ فكر ماو تسي تونغ» إيديولوجيّة رسميّة له. وبدوره، دعا موغابي علناً إلى دولة الحزب الواحد بوصفها الموديل «الصائب» لزيمبابوي.

أمّا إبداء زعيم «زانو» رغباته في الحفاظ على المهارات البيضاء في الدولة الجديدة، فلم يحل دون المخاوف الواسعة، لدى عموم البيض، من إصراره الراديكاليّ والشوفينيّ على إعادة توزيع الأراضي والثروة وعلى تدمير المؤسّسات القائمة. وفي المقابل، فإن نكومو الذي حظي بدعم سوفياتيّ، بدا أكثر طمأنة للبيض، كما بدت الأفكار التي عبّر عنها تنظيمه نوعاً من الخليط «الوطنيّ» الذي عُرف به الكثير من حركات التحرّر الوطنيّ. ثمّ إنّ نكومو، بوصفه أحد آباء الوطنيّة الأفريقيّة، حظي باحترام الدول الكبرى والدول الأفريقيّة غير الراديكاليّة، كما بدا، في ماضيه السياسيّ، أكثر مرونة من منافسه، جامعاً على الدوام بين الكفاح المسلّح والاستعداد للتفاوض.
وكان تناقض التنظيمين أن تعاظم ابتداءً بأواسط السبعينات، في موازاة توسّع عمليّات تطويع المقاتلين في المنظّمتين ومن ثمّ تظهير الهويّات الإثنيّة للمقاومتين. فمقاتلو نكومو ومخيّمات لاجئيه معظمها في زامبيا، فضلاً عن

٣٠٠٠ عنصر كانوا يتدرّبون في أنغولا. وقد تطوّع في قوّات «زابو» أكثر من عشرين ألف شاب مقاتل هم في أغلبيّتهم الساحقة من الغرب، حيث تقيم النديبيل والكالانغا. في المقابل، فإن ما لا يقلّ عن ٩٥ في المئة من الـ ٢٥٠٠٠ شابّ المقيمين في مخيّمات موغابي في موزامبيق وتنزانيا هم من الناطقين بالشونا الذين عبروا من المناطق الحدوديّة المتاخمة لذينك البلدين.

وقد لقيت المحاولات لإنشاء قيادة موحّدة بين المقاومتين فشلاً ذريعاً، وأحياناً عنفياً حفّت به مصادمات موضعيّة النطاق. فأنصار موغابي درجوا على اتّهام نكومو بالتواطؤ مع العنصريّين وقد جعلوا من «يسقط نكومو» أحد ثوابت شعاراتهم في المهرجانات والمناسبات العامّة. وقبيل سقوط النظام العنصريّ، راح كلّ من التنظيمين يدفع مواقعه أقرب فأقرب إلى المواقع التقليديّة للتنظيم الآخر، ومن ثمّ الإثنيّة الأخرى، علّه يحسّن شروطه التفاوضيّة لحظة الاستقلال.

وقد حصل الانفجار الكبير بعد عامين على الاستقلال، فأرسل موغابي جيشه في حملة على ماتابيليلاند حيث قُتل حوالى ثلاثة آلاف من النديبيل في محاولة لاجتثاث «زابو» وإنشاء دولة حزب واحد، فيما فرّ نكومو إلى الخارج. وفي ١٩٨٧ رضخ نكومو لتذويب «زابو» في «زانو»، فنشأت عملياً دولة الحزب الواحد تلك، وأعطي نكومو، مرّة أخرى، منصباً وزارياً عديم الفاعليّة، وهو ما فسّره لاحقاً، حسب كتابه الذي وضع بالاشتراك مع نيكولاس هارمن «نكومو: قصّة حياتي»، بحرصه على الحدّ من عمليّة استئصال النديبيليّين وسياسيّي «زابو».

وفي ١٩٩٠ وجد موغابي من ينافسه على الرئاسة في أحد تاريخيّي «زانو» إدغار تكر، فكان نصيبه الإبعاد والعزلة، لا سيما أنّ تكر مضى بعيداً في انتقاد الفساد وحكم الحزب الواحد. وقطع تهميش القادة التاريخيّين للحركة الوطنيّة شوطاً أبعد: فموزوريوا نافس موغابي في الانتخابات الرئاسيّة لعام ١٩٩٥ وحصد هزيمة مرّة. وإذ أصرّ على اتّهامه سياسات «زانو» وزعيمها بالإضرار بالزراعة وبالصناعات التقنيّة لزيمبابوي، اعتقلته السلطات بتهمة التآمر لمصلحة جنوب أفريقيا، وبعد يومين حذّر موغابي كلاًّ من نكومو وسيثولي من مغبّة «التآمر». وبدوره، انتقل سيثولي إلى منفى طوعيّ في ١٩٨٣ لم يعد منه إلى زيمبابوي إلّا في ١٩٩٢، لكنْ في ١٩٩٧ حُكم بتهمة التآمر لاغتيال موغابي وصودرت مزرعته.

لقد حكم موغابي البلد منذ ١٩٨٠ كرئيس للحكومة (وإن بلقبين مختلفين)، ثمّ منذ ١٩٨٧ كرئيس للجمهوريّة. ولم يردعه وضع زيمبابوي البالغ السوء، اقتصاديّاً واجتماعيّاً، عن الانخراط النشط والمكلف، أواخر التسعينات، في حرب الكونغو دعماً لرئيسها «الماركسيّ» لوران كابيلا.

لكنْ منذ أواسط التسعينات شرعت تتقلّص قدرة المجتمع على احتمال سلطته، كما ارتفعت قدرات السكّان على الجهر والتعبير. فقد صادر موغابي آلاف المزارع المملوكة للبيض من دون توفير القدرة على تشغيلها واستثمارها، وانتهى الكثير من تلك المزارع في عهدة المحيطين به والمقرّبين إليه. كذلك طبع كميّات هائلة من الدولارات الزيمبابويّة، ما أطلق تضخّماً فلكيّاً. وقياساً بعام ١٩٨٠ حين كان معدّل الدخل السنويّ للفرد ٩٥٠ دولاراً أميركيّاً، انخفض هذا الرقم في ٢٠٠٣ إلى ٤٠٠ دولار. وبيدٍ من حديد ضرب على المعارضين وسائر المختلفين، من دعاة حقوق

الإنسان إلى المثليّين، زاجّاً الصحافيّين في السجون. وكان لحكمه أن أوجد، في ما أوجد، نقصاً فادحاً في الموادّ الغذائيّة وهجرات داخليّة كثيفة فضلاً عن الهجرة الواسعة إلى الخارج. وإذ اتُّهم على نطاق واسع بإرساء نظام عنصريّ مضادّ، أي أسود ضدّ البيض، راح، في موازاة إخفاقاته، يستبدّ به هذيان بالغرب ومؤامراته المفترضة حتّى باتت المثليّة الجنسيّة شكلاً من أشكال الحملة الغربيّة على بلد لم يعرفها قبل الاستعمار! كذلك منع وطرد من البلد الكثير من المنظّمات الدوليّة فيما كانت تذيع أخبار فساده وفساد أسرته والمحيطين به. وفي زيمبابوي الموغابيّة انخفض معدّل سنوات العمر إلى بعض أدنى النسب في العالم، كما تراجع التعليم وتُركت البنية التحتيّة الجيّدة والمتقدّمة تتآكل.

هكذا بدا أن وقت الحساب قد أزف في انتخابات ٢٠٠٢ الرئاسيّة، فنافسه فيها النقابيّ الكاريزميّ وقائد «حركة التغيير الديموقراطيّ» مورغان تسفانغيراي. وفي تلك المواجهة التي اتّسمت بالعنف والابتزاز والتخويف واستخدام أجهزة الدولة على نحو موسّع، نال موغابي ٥٢,٢ في المئة من الأصوات ومنافسه ٤١,٩ في المئة. لكنّ البلدان الغربيّة فرضت عقوبات مشدّدة في ٢٠٠٣، فمنعه الاتّحاد الأوروبيّ، هو و٩٤ من مسؤوليه، من السفر إلى بلدانه كما جمّد ودائعهم فيها، وغدت زيمبابوي تتعيّش على المعونات الإنسانيّة.

واستأنف موغابي مواجهته مع المجتمع غير هيّاب. ففي ٢٠٠٧ اعتُقل تسفانغيراي وتعرّض للتعذيب وسط استنكارات عالميّة لم يُعرها أدنى اكتراث. إلّا أنّ المعركة الانتخابيّة في ٢٠٠٨ جاءت بنتائج صار يصعب الالتفاف عليها بالطرق السابقة. فموغابي استخدم وسائله المعهودة في

الترهيب، ورغم هذا خسر حزبه الحاكم الجولة الأولى. وحرصاً منه على سلامة مؤيّديه ووقف التنكيل بهم، انسحب تسفانغيراي من الدورة الثانية فكُتبت رئاسة الجمهوريّة للمرّة السادسة لموغابي المولود في ١٩٢٥. وكان من سجلّات سلطته السوداء أنّ رجالها أقدموا، في سياق انتخابات ٢٠٠٨، على إحراق امرأة حيّة هي زوجة السياسيّ المعارض باتسون شيبيرو.

لكنْ، كإيان سميث من قبله، اضطرّ موغابي، تحت وطأة المقاطعة الخارجيّة والجوع الداخليّ، أن يساوم. وفي أيلول ٢٠٠٨ وافق، بعد المماطلة، وبرعاية رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي، على تقاسم السلطة مع تسفانغيراي. بيد أنّ التقاسم تغلغل إلى جميع مراتب تلك السلطة ومفاصلها، فأمسك موغابي، كرئيس للجمهوريّة، بالسيطرة على الجيش، أقوى أعمدة حكمه، فيما تُرك لرئيس الحكومة الجديد، تسفانغيراي، الإمساك بالشرطة. وإذ تتحدّث وسائل الإعلام عن صراع ضار بين من بقوا من أقطاب «زانو» على وراثة الحاكم الفرد، تبدو زيمبابوي في مهبّ المجاهيل الكبرى والغامضة.

من ناحية أخرى، وبالقياس إلى الحركات التحرّريّة والمقاومة التي شهدها القرن العشرون، يفهم المرء خصوصيّة الرمز الذي عبّر عن كسر النظام العنصريّ في جنوب أفريقيا، نيلسون مانديلا. والحال أن وصف الخصوصيّة تلك بالفرادة، في ما خصّ التعامل مع موضوعات السياسة والعنف والتعدّد، لا ينطوي على أيّة مبالغة.

بيد أن إدراك الحقيقة هذه يبقى متعذّراً من دون الرجوع إلى تاريخ العمل المناهض للعنصريّة في البلد المذكور.

ففي ١٩١٢ تأسّس «المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ» (وكان يُسمّى المؤتمر

الوطنيّ المحليّ الجنوب أفريقي)، أقدم حركة تحرّر في أفريقيا السوداء. وقد جاء ذلك بعد ثلاث سنوات فحسب على تأسيس «الرابطة الوطنية لتقدّم الشعب الملوّن»، وهي، بدورها، أوّل حركة حقوق مدنيّة حديثة في الولايات المتّحدة. وهو تزامُن حمل معاني فكريّة وسياسيّة ظلّت تواكب «المؤتمر» وتشدّه، حتى في أشدّ لحظات تأثّره بالعنف والسلوك الراديكاليّ، إلى العمل المدنيّ والسياسيّ بالمعنى الذي قصدته «الرابطة» الأميركيّة.

وما ضاعف حافز التعلّم من «الرابطة» أن المقاومات القديمة للسيطرة العنصريّة، إثر هزيمة آخر المجتمعات السوداء المستقلّة أواخر القرن التاسع عشر، انتهت إلى إخفاق بحت. ذاك أن المقاومة العسكريّة للغزو الأبيض جاءت نُتفاً مُجزّأة مبعثرة: فالأفارقة السود لم يقاتلوا شعباً واحداً، ومفهوم «الشعب» جديد عليهم أصلاً، بل فعلوا بوصفهم مجموعة متمايزة من المجموعات الإثنيّة والرؤساء القبليّين. ويزخر تاريخ المقاومات تلك بوقوف فئات من السود إلى جانب البيض إما لأنّهم تعاطوا مع سلطتهم بوصفها من طبيعة الأشياء، أو لأنّهم خصوم تقليديّون لقبائل المقاومين.

فالتحدّي الذي واجه مناهضة العنصريّة كان توحيد السود، إن لم يكن أفارقة جنوب أفريقيا (بمن فيهم الهنود والمختلطو الأعراق «الملوّنون») بحثاً عن جبهة موحّدة ضد السيطرة البيضاء. وصار «المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ» التجسيد المادي لهذه الرغبة في التوحيد.

وتكامل الإدراك هذا مع حقيقة أن مُنظّمي «المؤتمر» ومعظم أعضائه انتموا إلى نخبة صغيرة مزدهرة اقتصادياً ومتعلّمة نسبياً. فهم أبناء الطبقة الوسطى المتأثّرة بالغرب ونتاج أفضل المدارس المتوافرة، بعضهم رموز إرساليّات تبشيريّة وتعليميّة مسيحيّة درسوا المحاماة في بريطانيا. وهؤلاء

كانوا، لا سيّما الرئيس الأول للمؤتمر، المعلّم جون إل ديوب، شديدي الإعجاب ببوكر تي واشنطن، الداعية المبكر للحقوق المدنية في الولايات المتحدة. وتأثّراً بواشنطن الذي غدا «صديقاً كبيراً» لديوب، أكّد دستور المؤتمر «الولاء لكلّ السلطات القائمة»، مُلزماً أعضاءه العمل لـ«رفع مستوى السكّان المحليّين لجنوب أفريقيا تعليميّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً وسياسيّاً».

ولعقود بقي «المؤتمر» تحت قيادة المحامين ورجال الدين والصحافيّين والأطبّاء ممّن حاولوا كسب تعاطف البيض مع مطلبهم في إزاحة المظالم «عبر الوسائل الدستوريّة». لكنْ بغضّ النظر عن الطبيعة النخبويّة تلك، وعن غلبة المناشدة الأخلاقيّة شبه الطوبويّة، واظب «المؤتمر» على التحدّث باسم السكّان الأفارقة كلّهم. فقد نظر إلى نفسه كـ«طليعة»، ونظر إلى التحرير بوصفه عملاً تدرّجيّاً تتعاظم حظوظه مع تعاظم مواقع السود في التعليم والتملّك، بما يؤهّلهم للمواطنيّة في دولة غير عنصريّة. هكذا نما كتنظيم يجمع بين الحقوق المدنيّة وبين الدعوة إلى «مساعدة النفس» أكثر مما كان حركةَ تحرّر وطنيّ بالمعنى الذي بات مُتعارفاً عليه.

بيد أن تحديث النظام العنصريّ ومأسسته التدريجيّين بدآ يدفعان في اتّجاه آخر، جاعلين «المؤتمر» حركة جماهيريّة أكثر راديكاليّة بعدما كان رابطة معتدلة للنخبة المتعلّمة. فبدل التأثير الإيجابيّ على ضمائر البيض وحسّ العدالة لديهم، تبيّن أن الحقوق المحدودة التي امتلكتها النخبة السوداء، كمتعلّمين وملاّكين، غدت عرضة لتقلّص متعاظم. وهي عمليّة راحت تتصاعد ابتداءً بـ«قانون أراضي السكان المحليّين» الذي صدر في ١٩١٣ مانعاً الأفارقة من شراء الأرض، أو حتى استئجارها، في أكثر من

٩٠ في المئة من مساحة البلد. وجاءت الضربة الثانية عام ١٩٣٦، فحُذف أبناء النخبة في منطقة الكايب من قوائم الذين يحقّ لهم التصويت، وبذلك دُمّر الحلم الأصليّ لـ«المؤتمر» في مراكمة حقوق تنبثق المساواة المدنيّة والمواطنيّة من تراكمها. أما الضربة القاضية فسجّلها عام ١٩٤٨، حين وصل «الحزب القوميّ» إلى السلطة ببرنامج أبارثايديّ صريح يقضي بتعميم التمييز والفصل إلى أن يكتسبا صفة الشمول وعدم القابليّة للنقض.

في المقابل، شرع «المؤتمر»، في الأربعينات، يطالب بـ«الصوت الواحد للشخص الواحد»، بعدما اقتصرت سياسته على المطالبة بتوسيع عمليّة الاقتراع لتشمل الأقليّة الأفريقيّة التي تمتلك من العلم والثروة ما يمكّنها من بلوغ «المستويات الأوروبيّة للتمدّن». وفي ١٩٤٩ خُلع من قيادة «المؤتمر» الطبيب المتخرّج من الولايات المتحدة أ. ب. كسوما لما أُخذ عليه من محافظة لم يعد الحزب يحتملها.

في المناخ هذا برز ثالوث نيلسون مانديلا وولتر سيسولو وأوليفر تامبو الذين كانوا، أواخر الأربعينات، أبرز قادة «المؤتمر» الشبّان. والثلاثة جاؤوا من قيادة «عصبة الشبيبة» التابعة لـ«المؤتمر»، والتي تأسّست في ١٩٤٤ متأثّرة بالأجواء الراديكاليّة المُستجدّة. ففي البدايات انجذبت «العصبة» إلى أفريقيّة متمحورة إثنيّاً، وهي فلسفة اصطفاء عرقيّ أنتجها المثقّف والسياسيّ الأسود أنطون لمبِد. لكن لمبد توفي في ١٩٤٧، ولم ينقض غير أشهر على وفاته حتى تخلّى العصبويّون عن شعار «أفريقيا للأفارقة» بوصفه متطرّفاً ومفرطاً، لمصلحة قوميّة معتدلة ترتكز على مبدأ التعدّد العرقيّ. هكذا انتقل التركيز لديها من حقّ الأفارقة في تقرير المصير إلى إسقاط حكم السيطرة البيضاء. كذلك نشأت العصبة على عداء حادّ للشيوعيّة، إذ الماركسيّة

عندها إيديولوجيّة غريبة عن «الروح الأفريقيّة» الموصوفة بـ«الأصالة» والاكتفاء الذاتيّ.

والراهن أن الشيوعيّين في أفريقيا الجنوبيّة بيض مناهضون للعنصريّة قبل أيّ تعريف إيديولوجيّ أو طبقيّ آخر. فالحزب الشيوعيّ بقي، لفترة طويلة، البيئة الوحيدة المتاحة للبيض الذين يرفضون التمييز والفصل. ذاك أن جنوب أفريقيا، على عكس الولايات المتّحدة، افتقرت إلى تقليد ليبراليّ مضادّ للعنصريّة، وفقط في الخمسينات ظهرت مجموعة ليبراليّة صغيرة بقيادة ألن باتون تسعى إلى تجاوز العلاقة الإحسانيّة والأبويّة حيال السود.

ثمّ إنّ الحزب الشيوعيّ، على عكس منافسيه عن يساره، التزم طويلاً مبدأ الثورة ذات المرحلتين، واحدة منهما وطنيّة والثانية اشتراكيّة، فلم يصرّ على إنجازهما معاً. وفي المقابل، كان لدور أولئك الشيوعيّين البيض والشجعان قيمة رمزيّة وسجاليّة لافتة، معزّزين حجّة «المؤتمر» في رفض العنصريّة السوداء ردّاً على البيضاء، وفي البرهنة على أن البيض ليسوا كلّهم عنصريّين.

وكائناً ما كان الأمر فمع مطالع الخمسينات وصعود قادة «العصبة» إلى قيادة «المؤتمر»، نُظر إلى الشيوعيّين كعناصر مفيدة وكحلفاء جدّيين في الصراع ضدّ السيطرة البيضاء. وبقي مبدأ التعدّد الإثنيّ حيّاً لدى قادة المؤتمر الجدد. فـ«ميثاق الحريّة» الذي أصدروه في ١٩٥٥، وظلّ حجر الزاوية في الانتساب إلى «المؤتمر»، يؤكّد أن «جنوب أفريقيا تؤول إلى جميع الذين يعيشون فيها». وأيضاً في الخمسينات أعلن «المؤتمر» ولاءه المكرّس لـ «التعدديّة العرقيّة»، متعاملاً بإيجابيّة قصوى مع الحاجة إلى توفير ضمانات تحمي تمتّع جميع المجموعات العرقيّة والإثنيّة بحقوق متساوية.

بيد أن التزامه هذا كان دوماً مصدراً لمعارضة قوميّة سوداء أكثر تشدّداً. فالذين وقفوا ضدّ إصرار «المؤتمر» على التعدديّة، وعلى التعاون مع الشيوعيّين البيض، انشقّوا وأسّسوا، عام ١٩٥٩، «المؤتمر القوميّ الأفريقيّ»، واضعين «القوميّ» في تسميتهم مقابل «الوطنيّ». كذلك شكّلت السياسات اللاعنصريّة لـ«المؤتمر الوطنيّ» مادّة دسمة لنقدها اللاحق من قبل مجموعات «الوعي الأسود» بزعامة ستيف بيكو، المتأثّر بالأميركيّ مالكولم أكس، والتي تفرّعت عنها، أواخر الستينات، «منظّمة الشعب الأزانيّ» (أزابو). فهؤلاء عارضوا «ميثاق الحريّة» رافضين التعاون مع الليبراليّين والراديكاليّين البيض، كما نسبوا رفض «المؤتمر» لغة القوميّة السوداء والافريقيّة إلى تأثير الشيوعيّين البيض عليهم.

ومنذ ظهورها، تطورّت «الوعي الأسود» من محاولة للتغلّب على الحسّ بالدونيّة عبر عمل لاعنفيّ مستقلّ عن البيض إلى نزعة ثوريّة عرقيّة ـ طبقيّة مركّبة. فالعدو لديها ليس العنصريّة ونظامها بل «الرأسماليّة العنصريّة»، ما عنى أن إلحاق الهزيمة بنظام التمييز لا يتمّ إلّا عبر «ثورة الطبقة العاملة السوداء» ضد «مُضطهِديها الاقتصاديّين والعرقيّين معاً». ورغم الجاذبيّة التي لإيديولوجيّة كهذه على شعب يبدو فقره ولون بشرته شديدي الترابط، بقي رأي «المؤتمر الوطنيّ» أن مسائل العدالة العرقيّة والاقتصاديّة قابلة للفصل، وفي هذا توفّرت مادّة لقاء مع نظريّة «المرحلتين» التي يقول بها الشيوعيّون. أمّا الفرضية الضمنيّة في موقف «المؤتمر» هذا فأن الرأسماليّة ليست بالضرورة عنصريّة، وأن المطلوب كسبها لا تنفيرها.

ووسط قمع عنيف رافق مذبحة شاربفيل وتوّجه منع «المؤتمر الوطنيّ» نفسه عام ١٩٦٠، أُجبر الحزب على النزول إلى السريّة، فيما تخلّى قادته

عما التزموه طويلاً من اللاعنفيّة، دون أن يتخلّوا عن التعدّديّة. لكنّ مانديلا لم يبخل بالعبارات الكثيرة التي تعلن تفضيله الطرق اللاعنفيّة وربط التحوّل إلى النضال المسلّح بانسداد كلّ السُبل لمعارضة العنصريّة. فالعنف، إذاً، اضطرار لا يستوجب التمجيد بقدر ما يستدعي الشرح والاعتذار.

وبغضّ النظر عن مدى الدقّة في رواية «المؤتمر» الرسميّة لتاريخه وتاريخ نضاله، يبقى مفيداً استعادة تلك الرواية للوقوع على إحدى الوجهات التي لم تغب عن سيرة مانديلا ومؤتمره، وإن تفاوت التعبير عنها، قوّةً وضعفاً، بين مرحلة وأخرى. ففي كتاب فرانسيس مالي «جنوب أفريقيا تعود لنا» نقع على تفسير «رسميّ» لبدايات الكفاح المسلّح في الستينات يستحقّ الوقوف عنده. فالكاتب، المناضل في «المؤتمر»، يشير إلى أن حزبه، كتنظيم، لم يتبنَّ أبداً نهج العنف. ذاك أن أعمال التخريب والتحضير لحرب العصابات إنّما نفّذها تنظيم مستقلّ هو «رمح الأمة» (أومخونتو وي) بقيادة مانديلا. ومع أن التنظيم هذا كان وثيق الارتباط بـ«المؤتمر»، فالأمر لم يتطلّب موافقة الأخير على دعم العمل العنفيّ، بدليل أن رئيس «المؤتمر» يومذاك كان ألبرت لوثولي، أبرز دعاة المقاومة اللاعنفيّة.

أبعد من هذا أن التفكير الذي مكث وراء تأسيس «رمح الأمّة» مفاده أن عنف العنصريّة بات يتطلّب عنفاً مقابلاً، وأنه ما لم تنشأ قيادة مسؤولة تكون الوسيط بين مشاعر المواطنين والمقاومة المسلّحة، فسوف ينفتح الباب لإرهاب يفاقم العداء بين مكوّنات المجتمع الجنوب أفريقي، لا سيّما السود والبيض. وبالمعنى هذا يغدو العنف الصغير، في ظلّ انسداد منافذ السياسة والتعبير، مجرّد وسيلة لقطع الطريق على عنف أكبر. ومعروفٌ أن مانديلا نفسه كان قد أدلى برأي مشابه في شهادته أمام المحكمة ردّاً على اتّهامه،

عام ١٩٦٢، بأعمال تخريبيّة. وغنيّ عن القول أن منطقاً كهذا لا يربطه رابط بنظريّات فرانس فانون حول العنف والثورة السوداء ذات الطاقة المحرّرة، لا سياسيّاً فحسب بل نفسيّاً أيضاً، فيما كان لكتابه «معذّبو الأرض» كبير التأثير على الطلّاب الجنوب أفريقيين ممن مثّلوا دعامة حركة «الوعي الأسود» لدى ظهورها.

والحال أن مواظبة مانديلا و«المؤتمر الوطنيّ» على موقفهما في موضوعتي العنف والتعدّد لم تنفصل عن حقيقة أن القيادة إذ استقرّت في أيدي جيل جديد، وعدّلت بعض توجّهاتها، لم تختلف في تكوينها الاجتماعيّ والطبقيّ عمّا كانته لدى التأسيس في ١٩١٢. فهم متعلّمون ومهنيّون، لا سيّما محامون، كمثل مانديلا وتامبو. وتقارن غايل أم. غيرهلرا عبر تحليل استقصائيّ بين قيادتي المؤتمرين «الوطنيّ» و«القوميّ» الذي انشقّ عنه، فتلاحظ وجود فوارق ضخمة. ذاك أن ٧٠ في المئة من القيادة العليا للوطنيّ، عشيّة حلّه في ١٩٦٠، جاءت من «النخبة المهنيّة»، مقابل ٢٠ في المئة في القوميّ. أما قاعدة الوطنيّ فاحتوت تعدّداً طبقيّاً أكبر، غير أن الصادرين عن خلفيات عماليّة أو فلاحيّة ضعيفة الصلة بالسياسة، لم يحتلّوا مواقع ملحوظة في القيادة.

ويكتب ستيفان ديفيز كيف خرج «المؤتمر» من تهميشه في أوائل السبعينات إلى القوّة التي بات عليها. فكتنظيمٍ كاد يدمّره منعه، وفشلُ حملة التخريب التي قام بها، واعتقالُ الكثيرين من قياداته، أُجبر «المؤتمر» على تركيز نشاطه، طوال عقدين، في المنفى. أمّا للداخل، فوضع مانديلا «خطّة أمّ»، وهي محاولة لتنظيم الأعضاء في خلايا سرّيّة ومحلّيّة كانت قد هُندست في الخمسينات لاتّقاء المطاردة. وأكثرَ مما كان متوقّعاً نجحت الخطّة،

فتمكّن بعض الكوادر من البقاء داخل البلد. غير أن قرار مباشرة حرب العصابات من الداخل لم يمكن تنفيذه بسبب أجهزة الأمن الخارقة البناء والامتداد، كذلك لم تحظ محاولات الاختراق من الخارج إلّا بنجاح ضئيل. ذاك أن جنوب أفريقيا كانت محاطة بأنظمة كولونيالية برتغاليّة في أنغولا وموزامبيق، وبريطانيّة في روديسيا. لكن استقلال آخر المستعمرات الأفريقيّة أواسط السبعينات أتاح لمنفيّي «المؤتمر» الاقتراب من حدود بلدهم، علماً بأن خوف الأنظمة الجديدة من جبروت بريتوريا العسكريّ منعها من توفير قواعد آمنة لهم.

أما داخل البلد فاستطاع «المؤتمر» لسببين أن يتغلّب على منافسيه في «القوميّ» و«الوعي الأسود»، أوّل السببين تفوّقه التنظيميّ الذي وفّر لطلّاب انتفاضة سويتو عام ١٩٧٦ أُطراً قابلة للاستيعاب لم يملكها «القوميّ» الذي كانت تعصف به نزاعاته، ولا «الوعي» الذي كان، مع بداية التحرّك، أقوى بلا قياس من «المؤتمر» في أوساط الطلبة.

أمّا الثاني فقدرة «المؤتمر» على إحراز الدعم الدوليّ. فهو تلقّى عوناً عسكريّاً من المعسكر الشرقيّ ومساعدات إنسانيّة من الحركة الدوليّة المناهضة للتمييز في الغرب. وهو ما لم يكن بعيداً من خياره التعدّديّ والمناهض للعنصريّة السوداء المضادّة. ذاك أن «القوميّ» تمتّع بتأييد أكبر من «منظّمة الوحدة الأفريقيّة» التي استهوتها نضاليّته السوداء، إلا أن الدول الأفريقيّة المُفقرة والضعيفة لم تكن تملك الكثير تقدّمه. ويبدو أن علاقة «المؤتمر»، البراغماتيّة لا الإيديولوجيّة، بالشيوعيّين ساعدت في اجتذاب المعونات السوفياتيّة.

وفي أواخر السبعينات وبداية الثمانينات أعاد «المؤتمر» بناء حركته

تحت الأرض، كما نجح في تنفيذ أعمال تخريب في عدادها قصف مصافي ساسول عام ١٩٨٠. غير أن حركة التخريب التي فشلت مثيلتها أوائل الستينات، وازاها تشديد الموقف الرسميّ لـ«المؤتمر»، طوال الثمانينات، على رفض الإرهاب، أي الأعمال التي تستهدف مدنيّين وأهدافاً مدنيّة. مع هذا بدت قدرة القادة المقيمين في زامبيا على ضبط كوادرهم في الداخل محدودة، فنفّذ هؤلاء ثلاث عمليّات إرهابيّة على الأقلّ لم يُخفّف من وقعها إلا النشاط المبذول على الجبهة السياسيّة. فقد رعى «المؤتمر»، عام ١٩٨٣، إنشاء «الجبهة الديموقراطيّة المتّحدة» التي وافقت على «ميثاق الحريّة»، وكانت المظلّة التنظيميّة للجماعات الأهليّة والسياسيّة المعادية للتمييز. وفي منتصف الثمانينات غدا مُسلّماً به أن «المؤتمر» هو الطرف الأقوى، بلا منازع، في الداخل.

ومن ناحيتهم، تحرّك خصومه السود، فنشأ «المنتدى الوطنيّ» ضامّاً المجموعات المختلفة لـ«الوعي الأسود»، وأهمّها «منظّمة الشعب الأزانيّ»، لمقاومة التعاون العرقيّ، أو حتّى مجرّد التفاوض مع البيض. فشهدت الثمانينات، بالتالي، صراعات متوالية ضدّ القوى السياسيّة السوداء والمنافسة. وفي ١٩٨٥ و١٩٨٦ كانت رسالة قيادة «المؤتمر» في المنفى لعناصر الداخل تصفية «القوّة الثالثة»، الشيء الذي بالغ الكوادر في تفسيره بحيث تولّد إرهاب طال مَن هم على يسار «المؤتمر» ومن على يمينه.

لكن قيادة مانديلا، وإن ضمنت تمثيل نصف الأفارقة السود، بدت مُتيقّنةً من أن تمثيلها لا يمكّنها من إسقاط العنصريّة بالقوّة، وأنّها، من ثمّ، تواجه حالاً من التعادل تحضّ على مباشرة التفاوض، وهو فعلاً ما تحقّق بعد حين وكان إطلاق سراح مانديلا بدايته.

وأهمّ ممّا عداه أن النظام الذي انبثق من مقاومة العنصريّة وإسقاطها تمسّك بالشرعيّة الدستوريّة تمسّكه بالمكتسبات التي أحرزتها جنوب أفريقيا في ظلّ نظامها العنصريّ المقيت. وهذا على عكس التجارب الأخرى التي تأدّى عن مقاومتها تدمير كلّ الإنجازات وتهجير الكفاءات وترك البلد قاعاً صفصفاً تستبدّ به طغمة سبق أن تولّت المقاومة وقضت على الشرعيّة الدستوريّة قضاءً يصعب تفادي آثاره والتعافي من بعده.

فهرس الأعلام

فهرس المصطلحات

فهرس الأماكن

على عكس ما تقوله المقاومات من أنها توحّد بلدانها في وجه عدوّ أجنبيّ، تدلّ التجارب على كونها هي نفسها تعبيراً عن نزاع أهليّ محتدم. فإيرلندا، مثلاً، بوصفها البلد الأسبق عهداً بالمقاومات، مثال واضح على تساوي الحرب الأهليّة والمقاومة. وفي فرنسا، زُيّنت المقاومة بما يخفي الانقسام الداخليّ حولها. ومثّلت المقاومة في الجزائر مصدر الشرعيّة للدولة المستقلّة، ما أدّى إلى استعصاء الجزائر، منذ الاستقلال، على الشرعيّة الدستوريّة.

يرى المؤلّف أن المقاومات لا تزيد النزاعات احتداماً فحسب، بل إن انتصارها يقضي تماماً على إمكان أن تنشأ حياة سياسية وأن يُعمل بموجبها. ذاك أنّ الشرعيّة في ظلّ المقاومات تنبثق من المقاومات نفسها، وهذا ما يجعل البلدان التي تنتصر فيها المقاومات تُنكب بأنظمة استبداديّة تضاف إلى نكبتها بالاحتلالات.

حازم صاغية كاتب سياسيّ ومعلّق في جريدة «الحياة». أصدر عدداً من الكتب في السياسة والثقافة السياسيّة العربيّتين، منها «بعث العراق: سلطة صدام قياماً وحطاماً»، «العرب بين الحجر والذرة: فسوخ في ثقافة سائدة»، «وداع العروبة»، «هذه ليست سيرة»، «نواصب وروافض»، «نانسي ليست كارل ماركس»، «مذكّرات رندا الترانس» الصادرة عن دار الساقي.




ISBN 978-1-85516-653-0
9 781855 166530 >